

اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة

استراتيجية قومية للتصدير وعلاج المرض الهولندي
الاقتصاد السياسى للمناطق الحرة
دور المناطق الحرة فى التنمية

تأليف

الدكتور/ صلاح زين الدين

Dr. rer. pol. FU Berlin

أستاذ ورئيس قسم التشريعات الاقتصادية والمالية

تقديم الكتاب

أقدم للقارئ في هذا الكتاب دراسات في الاقتصاد الدولي، نظرية وتطبيقية، حول اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة ودورها في التنمية وبصفة خاصة في مصر. ومشكلة الدراسة تتمثل في أن الدول النامية، ومنها مصر، تأخذ باتجاه عالمي لتطبيق آليات السوق لرفع مستوى التنمية الاقتصادية، واتباع استراتيجية تشجيع الصادرات، وأحد أدواتها أو آلياتها انشاء المناطق الحرة للإنتاج والتصدير، والتي مازالت تواجه صعوبات في المنهج والتطبيق في الدول النامية بعد نحو ثلاثة عقود. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا على المستويين النظري والتطبيقي هو كيف تتحقق استراتيجية تشجيع الصادرات وانشاء المناطق الحرة أهدافها التنموية. وذلك في ظل متغيرات عالمية واقليمية سريعة وعنيفة، تطرح ثوابت نظرية وآليات تطبيقية، يختار القارئ العادي أو أنصاف المتقنين في فهمها، لكن الدارس المتعمق للاقتصاد العالمي وآلياته سيدرك أن المشكلة تعبر عن نتيجة طبيعية لتطورات في أحشاء النظام الرأسمالي العالمي بطابعه الاحتكاري.

ولانبالغ إذا قلنا أن التاريخ الاقتصادي للإنسان منذ أن عرف الاستقرار وبناء دولة مركزية يحكيه تطور فكرة المناطق الحرة منذ عصر الرومان وحتى حقبة القطب الأمريكي الوحيد، ففي عصر الرومان استخدمت الإعفاءات الجمركية لخلق حوافز ومميزات لتسهيل حركة التجارة بين الدول، وبعد ذلك في عصر التجاربيين الذي انتشر في أوروبا في منتصف القرن السادس عشر وظل سائدا حتى بداية القرن التاسع عشر حيث نشأ في عديد من الدول الأوروبية موانئ حرة لتسهيل دخول وخروج السلع، بالإضافة الى عملية تخزينها وتداولها بدون ضرائب جمركية. ويتقدم النشاط الصناعي والتجاري مع نشأة الرأسمالية

وتطورها كنظام عالمى ازداد الاتجاه نحو تطوير فكرة المنطقة الحرة فبعد أن كانت تقام على مساحات صغيرة بالموانئ أو على الحدود فقد اتسعت مساحاتها وأصبحت تشمل مدنا بأكملها، كما أنشئت بعض المناطق الحرة داخل الدولة، وبعد أن كان الهدف من إنشائها أول الأمر التخزين وتنشيط التجارة العابرة تطورت إلى القيام ببعض العمليات الصناعية البسيطة ثم وصل الأمر إلى إقامة الصناعات الكبيرة والثقيلة. ولعل توزيع المناطق الحرة فى الدول النامية يعبر عن توزيع القوى الاقتصادية فى العالم، فهي تتركز فى منطقة جنوب شرق آسيا تابعة لآقتصاديا لليابان، وفى منطقة الكاريبى وبلدان أمريكا اللاتينية التابعة تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، وفى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط والمستعمرات السابقة لانجلترا وفرنسا. ولو استعنا بنظرية التخلف والتبعية لوجدنا أن هذا التوزيع للقوى الاقتصادية فى العالم إنما يعبر عن علاقة دول المركز أى الدول الصناعية بدول المحيط أو للهامش أى الدول النامية. وفى تصورنا أن ذلك ربما يعبر عن ميزان القوى الاقتصادية والسياسية فى المستقبل، ليعود نظام جديد للتعددية القطبية، قد يحل بعد حين نظام القطب الوحيد للولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى مستوى الاقتصاد المصرى تبذل منذ بداية السبعينيات جهودا كبيرة من أجل تحقيق انطلاقة كبيرة للتنمية الاقتصادية فى ظل آليات السوق والانماج فى السوق العالمية، إلا أنه لم تتحقق نتائج ايجابية بدرجة ملحوظة. فقد تفاقمت مشكلات هيكلية فى الاقتصاد المصرى حيث ارتفع معدل التضخم حتى وصل إلى نحو ٢٠% فى أولخر الثمانينيات، وتزايد حجم البطالة حتى تجاوزت المليون فرد بمعدل بلغ حوالي ٧%... الخ. وقد حتمت هذه الأزمة المتفاقمة

البحث عن علاج وإصلاح شامل، فتبنت الحكومة المصرية في بداية التسعينيات برنامجاً للإصلاح الاقتصادي بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبعض الدول الكبرى.

ومن هنا تأتي أهمية الموضوع ، فالأصل في فكرة المناطق الحرة هي حرية التجارة، وفي ظل تركيز وتراكم لرأس المال العالمي لم تشهد البشرية من قبل، وسيادة اتجاه عالمي لتطبيق مبادئ اقتصاد السوق، تسعى الدول للنامية الى زيادة الصادرات السلعية والخدمات عن طريق إنشاء وتشغيل المناطق الحرة للإنتاج والتصدير ومنحها كافة التيسيرات والتسهيلات والامتيازات من مواردها النادرة والمحدودة على أمل أن تأتي بالثمرة المرجوة من إنشائها، ومساعدة الدولة على تنفيذ خطط التنمية بتوفير للموارد المالية الأجنبية والمحلية وزيادة الصادرات وتخفيض للعجز في ميزان المدفوعات. ويكتسب هذا البحث أهميته أيضاً من الناحية الأكاديمية، فالدراسات الأكاديمية باللغة العربية حول المناطق الحرة ودورها للتنمية نادرة، فضلاً عن تآثر الدراسات التطبيقية المنهجية المتعلقة بالموضوع وقلة البيانات أو تضاربها.

ولعل استعراضنا السابق لمشكلة البحث وأهميته نظرياً وتطبيقياً يحتم علينا أن يكون منهج البحث المتبع في هذه الدراسة يرتكز على دراسة نظريات تقسيم العمل الدولي المفسرة لنشأة وتطور المناطق الحرة ودورها للتنمية وأيضاً مشكلات التطبيق في بعض الدول النامية وأهمها مصر. وبدون التحيز لنظرية معينة، فإن التعرض لدراسة استراتيجية تشجيع الصادرات ومدى فعالية المناطق الحرة ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بمستوى التشغيل ونقل التكنولوجيا وتنويع هيكل الإنتاج، يستوجب عرض

وتحليل كيفية تطبيق النظريات والآراء التي تفسر عمليات الإنتاج والتصدير فى المناطق الحرة ودورها للتموى. ويرتبط بذلك أيضا دراسة حالة للمناطق الحرة فى مصر وكيفية تأهيلها لتقوم بدورها فى تشجيع الاستثمار ونقل للتكنولوجيا. ومشروعات الاستثمار بالمناطق الحرة فى مصر وآثارها للتموى لم تدرس بحد علمنا بعد بطريقة منهجية، لذلك سنتطرق فى هذه الدراسة لتحليل أداء الاقتصاد المصرى والتنظيم القانونى والاقتصادى للمناطق الحرة. فقد شهد الاقتصاد المصرى منذ بداية السبعينيات تحولات جذرية تمثلت فى التحول من اقتصاد يعتمد على التخطيط وقيادة بيروقراطية اقتصادية، إلى نظام اقتصادى يتجه نحو المنافسة واقتصاد السوق وتشجيع المبادرات الفردية، بقيادة مجموعات المصالح وشرائح رأسمالية قديمة وأخرى جديدة فى دور التشكيل، ولم تتضح هويته التطبيقية بعد. ولما فى صدد تقديم تحليل طبقى للنظام الاقتصادى فى مصر، ولما يهمنى فى هذا الصدد دراسة الاطار المؤسسى والتشريعى منذ بداية السبعينيات والذى يعبر عن تحول الاقتصاد المصرى تجاه اقتصاد السوق، وذلك بما يخدم موضوع دراستنا عن المناطق الحرة فى مصر، فنقوم بعرض وتحليل أهم تشريعات الاستثمار وما تقدمه من تيسيرات وتشجيع للاستثمار فى المناطق الحرة، وذلك بداية بصدر القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن تشجيع استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة، والذى عدل بصدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وألحقت به تعديلات أخرى أهمها القانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وقانون ضمان وتشجيع الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧.

ونقدم الآن بايجاز شديد هيكل الدراسة التى يحتيها هذا الكتاب، وهى تتكون من أربعة أبواب. نعرض فى الباب الأول تشخيصا لأعراض المرض الهولندى

فى الاقتصاد المصرى وأهمها تقلص تشكيلة الصادرات الصناعية ليتصدر قائمة الصادرات سلعة أولية هى البترول الخام، لتصل فى بعض السنوات الى أكثر من ٦٠% من حجم الصادرات السلعية، وماترتب عليها وصاحبها من مشكلات سعر الصرف والتضخم والبطالة. ثم نتناول بالدراسة كيفية اتباع استراتيجية قومية للتصدير من أجل التنمية والخروج من مأزق المرض الهولندى.

وفى الباب الثانى نعرض ونحلل الاقتصاد السياسى للمناطق الحرة، وهى دراسة منهجية وعلمية لموضوع ندرت الكتابة فيه باللغة العربية. فننتاول التطور التاريخى للمناطق الحرة وأهدافها، ومقومات انشاء المناطق الحرة وحوافز الاستثمار فيها. ونقوم بعرض نظريات الاقتصاد الدولى المفسرة لمكانة المناطق الحرة فى تقسيم العمل الدولى، وأهمها نظرية هيكر-أهلين فى نسب عناصر الإنتاج، ونظرية دورة المنتج ونظرية الفجوة التكنولوجية، والنظرية الديناميكية لتقسيم العمل الدولى. وبالتمغن فى موضوع الاقتصاد السياسى للمناطق الحرة فى الدول النامية سيتضح لنا ارتباطها باستراتيجية تدعيم الصادرات، التى تروج لها كتابات الاقتصاديين النيوكلاسيك بعد الحرب العالمية الثانية.

وندرس فى الباب الثالث المناطق الحرة كأداة للتنمية الاقتصادية، حيث تعتبر المناطق الحرة دعامة لاستراتيجية التوجه التصديرى، ويلزم دراسة دورها فى نقل التكنولوجيا، ورفع مستوى التشغيل. وسنقوم بدراسة حالة المناطق الحرة بمصر وتأهيلها لتقوم بدورها فى تشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا، فنعرض حالة المشروعات الاستثمارية فى المناطق الحرة، ودور التشريعات والاعفاءات الضريبية فى تشجيع الاستثمار فى المناطق الحرة والتنمية التكنولوجية وتهيئة المناطق الحرة لنقل التكنولوجيا.

أما الباب الرابع والأخير فهو مكرس لتقييم دور المناطق الحرة فى التنمية على مستوى النظرية والتطبيق فى بعض الدول النامية، فندرس أولاً لآى مدى تحقق المناطق الحرة أهدافها من حيث جذب الاستثمار الأجنبى وزيادة الصادرات ورفع مستوى التشغيل ونقل التكنولوجيا، ونقوم ثانياً بتحليل لآى مدى يودى الارتباط بالسوق العالمية لى التبعية للشركات متعددة الجنسيات والتي ينظر إليها من الناحية القانونية والسياسية على أنها تحقق تنمية تابعة فى جزر اقتصادية معزولة عن بقية قطاعات الاقتصاد القومى، فكيف تستطيع الدول النامية ومنها مصر أن ترفع من قدرتها التفاوضية مع الشركات متعددة الجنسية، وثالثاً حدود فعالية المناطق الحرة، فذلك يتوقف على الإطار التشريعى والسياسة الاقتصادية المتبعة ودور الدولة فى رفع كفاءة المناطق الحرة.

الباب الأول

استراتيجية التصدير وعلاج المرض الهولندي

الفصل الأول: المرض الهولندي في الاقتصاد المصري

مفهومه وأسبابه وأعراضه

الفصل الثاني: استراتيجية تشجيع الصادرات وأهميتها

في التنمية

الفصل الثالث: نحو استراتيجية قومية للتصدير

وعلاج المرض الهولندي

الفصل الأول

المرض الهولندي فى الاقتصاد المصرى

مفهومه وأسبابه وأعراضه

أولاً: دراسة تحليلية لهيكل الصادرات السلعية

ثانياً: أعراض المرض الهولندي وجهود

الإصلاح الاقتصادى

المرض الهولندي

فى الاقتصاد المصرى، مفهومه وأسبابه وأعراضه

من المفارقات التى تدعو لى التأمل حاليا أن هناك دراسات اقتصادية أجريت فى الستينيات والسبعينات كانت تصنف الاقتصاد المصرى ضمن الاقتصاديات الصناعية النامية والمؤهلة للتغلب على مؤشرات التخلف الاقتصادى، وأنها تقترب من حافة الانطلاق. وتأتى فى هذا الصدد دراسات فى السبعينات أجراها المعهد الألمانى لسياسة التنمية Deutsches Institut fuer Entwicklungspolitik فى برلين، حيث صنفت مصر ضمن الدول الصناعية الجديدة، وأيضا ماكره ولت روستو W. Rostow فى الستينيات فى كتابه عن مراحل التطور الاقتصادى من تأهل مصر لمرحلة الانطلاق الاقتصادى.

وحتى منتصف السبعينات تميز الهيكل السلعى للصادرات المصرية بالتنوع النسبى وارتفعت نسبة السلع للصناعية، وتراجعت الصادرات التقليدية من القطن الخام، التى جعلت من مصر مثالا كلاسيكيا للمحصول الوحيد طبقا للمزايا النسبية التى فرضها تقسيم العمل الدولى فى القرن التاسع عشر. ويلاحظ أنه خلال العقود الثلاثة الماضية قد ازداد الاهتمام فى الدراسات الأكاديمية وفى دوائر صناعة السياسة الاقتصادية باستراتيجية تشجيع الصادرات ودورها فى التنمية الاقتصادية. وبالرغم من مرور هذه السنوات نجد أن الموضوع ما زال مطروحا للبحث وقابلا للمناقشة، وهذا يدل على أننا مازلنا نحتاج لى إنجاز

لمزيد من الجهد والتعلم بالممارسة الشاقة من أجل صياغة وتنفيذ لاستراتيجية قومية لتشجيع الصادرات.

يعانى الاقتصاد المصرى منذ منتصف السبعينيات من تراجع الصادرات الصناعية ليقفز للبتروال الى قائمة الصادرات حتى أن نصيبه للنمبى فى بعض السنوات تجاوز نسبة ٦٠%، وصاحب ذلك مشكلات هيكلية فى الاقتصاد المصرى يمكن أن نعبّر عنها بما أطلق عليه فى الأدبيات الاقتصادية الحديثة "المرض الهولندى". لقد أدت استراتيجية التصنيع القائمة على احلال للواردات منذ الثلاثينيات دورها واصبح من الضرورى فى ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية اعادة للنظر فى استراتيجية التصنيع. وهنا نطرح للبحث والمناقشة استراتيجية للتوجه للتصديرى، والتي اثبتت نجاحها فى اقتصاديات بعض الدول النامية فى آسيا وأمريكا اللاتينية، والتي حققت تخصيصا افضل للموارد ومعدلات مرتفعة للنمو. ومن هنا نتناول فى هذه الدراسة استراتيجية تشجيع الصادرات كمخرج من مازق المرض الهولندى ومواجهة التخلف الاقتصادى وتحقيق معدلات أداء عالية للاقتصاد المصرى. لذلك فاننا سنقوم بعرض وتحليل لظاهرة المرض الهولندى فى الاقتصاد المصرى، ونقوم بتحليل لهيكل الصادرات السلعية بهدف القاء الضوء على تصدر البترول كمادة خام قائمة للصادرات.

مفهوم المرض الهولندى:

إن ظاهرة تراجع صادرات السلع الصناعية المصرية لصالح منتج أولى وهو البترول يمكن تفسيرها بما يطلق عليه فى الأدبيات الاقتصادية اصطلاح

المرض الهولندي". وقد انتشر استعمال هذا الاصطلاح فى مناقشات بعض الاقتصاديين البريطانيين فى بداية السبعينيات ليعبر عن تراجع الصادرات الصناعية أمام زيادة الصادرات لمادة أولية مثل البترول والغاز الطبيعى، وأثر ذلك السلبية على الدول الصناعية المستفيدة من استخراج بترول بحر الشمال مثل وبريطانيا. وكان ذلك من واقع خبرة هولندا فى الستينيات، عندما اكتشف الغاز الطبيعى أمام سواحلها، فتصدر قائمة صادراتها وهبط الإنتاج الصناعى بها وارتفعت نسبة البطالة. ومن هنا نشأ فى الأصل تعبير "المرض الهولندي".¹

ويلاحظ أنه فى النصف الأول للثمانينيات ظهرت اختلالات مالية متزايدة فى الاقتصاد المصرى. وارتفع العجز فى الموازنة العامة للدول ليلبغ نحو ٢٣% من الناتج المحلى الاجمالى. واستمرت الرقابة للحكومية على الأسعار والابقاء على انخفاض أسعار الطاقة بصورة مصطنعة والرقابة على الواردات والمغلاذ فى سعر الصرف وعدم مرونته، وقد أدت هذه العوامل الى عدم الكفاءة فى توزيع الموارد، كما أن الاستثمارات فى الجهاز الإنتاجى لم تستخدم المزايا النسبية للاقتصاد المصرى بطريقة كافية، ولم تحقق التنمية المنشودة. ومن جهة

¹ من الدراسات الهامة حول الظاهرة الاقتصادية المسماة بالمرض الهولندي أنظر:

Shafik, Nemat: Multiple Trade Shocks and Partial Liberalization: Dutch Disease and the Egyptian Economy. Economic Research Forum, Working Paper 9503, Cairo, 1994.

Van Wijnbergen, S.: Inflation, Employment and the Dutch disease in Oil exporting countries: a disequilibrium analysis, World Bank, Washington DC. 1980 .

أخرى أدت تدفقات العملات الأجنبية من عائدات البترول والسياحة وقناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج الى طمس المشكلات الهيكلية وتساجيل عمليات للتكيف والعلاج الضروري. وبانخفاض حصة صادرات البترول في بداية الثمانينيات لم يكن الاقتصاد المصري مستعدا للتكيف مع هذا التغيير، كما انخفضت الطاقة الاستيعابية وتم تمويل العجز في ميزان المدفوعات عن طريق الديون الخارجية، وما بين ١٩٨٢-١٩٨٦ تضاعفت مبالغ خدمة الدين، وفي عام ١٩٨٧ لم تكن الحكومة قادرة على استمرار التوسع، وارتفع العجز في ميزان المدفوعات الى نحو ٥,٣ مليار دولار. كما انخفضت الواردات الى نحو الثلث خلال سنتين، وذلك باتباع نظام صارم للرقابة الكمية. وجرى بطريقا خطيرة خفض بعض الاستثمارات مما يضر بالقدرة على النمو في المستقبل، كما أدى تزايد العجز في الموازنة العامة الى الحد من حرية الائتمان المصرفي للقطاع الخاص مما أسرع بمعدلات التضخم.^١

هذه السياسات لها دلالات معينة، فقد اتبعت الحكومة سياسة سعر صرف غير مرنة يصاحبه غلو في قيمة الجنيه المصري بنحو ٧٠% حتى نهاية الثمانينيات كما أدت درجة الحماية المرتفعة للصناعة المحلية التي فرض قيودا كميا وضرائب جمركية على الواردات. ولقد تزايدت اختلالات الاقتصاد المصري.

^١ أنظر في ذلك: صلاح زين الدين : " تحرير الاقتصاد ومستقبل التخطيط في مصر - نحو نموذج مصري لاقتصاد السوق الاجتماعي " في : المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، القاهرة

سبب الرقابة الحكومية على الأسعار والتي تطمس آليات الثمن ولا تعطى
وشرات اقتصادية صحيحة عن حقيقة الائتمان. فنجد مثلا أن الصناعات
لمعدنية والكيمياويات ومعدات النقل تلتهم الطاقة بالأسعار المدعومة بدلا من
وجيه الاستثمارات الى قطاعات أقل استخداما للطاقة وفيها مميزات نسبية
لاقتصاد المصرى مثل النسيج والاعذية. وبذلك اصبح تصدير منتجات
الصناعات المستهلكة بكثرة للطاقة مثل الألومنيوم هو عبارة عن تصدير للطاقة
الكهربية بثمن بخص. لأن لم يمكن الاستفادة من المزايا النسبية كتوفر امكانيات
الصناعات الغذائية، وتوفر القوى العاملة الماهرة نسبيا فى قطاع التصنيع كما
ارتبط الإنتاج الصناعى لدرجة كبيرة باستيراد المواد الخام، واتجه للسوق
المحلية أساسا، وأهملت اعتبارات للكفاءة الاقتصادية والقدرة على المنافسة،
وأهملت فرص للتصدير، كما أن الإنتاج الزراعى جرى تعويقه بسبب فرض
أسعار رسمية منخفضة للمنتجات الزراعية.

فيما يلى سنقدم دراسة تحليلية لهيكل الصادرات المصرية لتوضيح أبعاد
المرض الهولندى، ثم نتطرق الى جهود برنامج الإصلاح الاقتصادى لادراك
الى أى مدى يمكن اقتراح سبل العلاج.

أولاً: دراسة تحليلية لهيكل الصادرات السلعية

يمكن تقسيم صادرات السلع المصرية تبعاً للمزايا النسبية والتنافسية حسب مفاهيم النظرية التقليدية والحديثة في التجارة الدولية.^١

وبالنظر إلى درجة كثافة العمل أو رأس المال أو المكون التكنولوجي يمكن الإشارة إلى ثلاث مجموعات نقوم بتحليلها فيما يلي (أنظر الجدولين رقمي ١ :٢):

^١ أنظر في ذلك:

صلاح زين الدين : العلاقات الاقتصادية الدولية ، مكتبة جامعة طنطا ، ١٩٩٥ . ص ١١٩ .
irsch, S.: Hypotheses regarding trade between Developing and Industrial countries, in ; Giersch. H.: (Ed.): The international Division of Labor. Problems, perspectives, Tubingen 1974. PP. ٦٩.

جدول (1) : هيكل المصدرات المصرية ١٩٦٩ - ١٩٧٩

اجمالي	بترول ومعدن		سلع صناعية		سلع غذائية		المتى
	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	
٣٢٨٠١	٢٨	٨١٢	٢٩٠٣	٩٧٤١	١٤٤٨	٤٤٢٠٧	١٩٦٩/٧٠
٣٢٩١٣	٤٤	١٥١٢	٣٢٠٣	١٠٩٠٥	٦٢٠٣	٤١٤٠٦	١٩٧٠/٧١
٣٤٩١١	٥١٢	١٨٤٤	٣٤٠٨	١٢١٠٣	٦٠٠٦	٢٠٩٠٤	١٩٧٣
٤٤٤١٢	١٠٠٨	٣٧٤٨	٣٩٠٨	١٤٢٠٦	٥٩٤٤	٣١٢٠٨	١٩٧٤
٥٩٢١٣	٨٤٥	٢٥١٩	٣١١١	٢٠٩٠٣	٦٠٤٤	٣٥٨٠١	١٩٧٥
٥٤٩٠٠	٤٤٣	٢٦٠٠	٤٦٠٣	٢٥٢٠٠	٤٩٠٤	٢٧١٠٠	١٩٧٦
٥٩٦٠٠	١٨٠٩	١١٢٠٠	٢٨٠٠	٢٢٦٠٠	٤٢٠١	٢٥٧٠٠	١٩٧٧
٦٦٨٠٠	١٨٠١	١٢١٠٠	٣٩٠٥	٢٦٤٠٠	٤٢٤٤	٢٨٢٠٠	١٩٧٨
٦٨٠٠٠	٢٥١١	١٧١٠٠	٤٢٠٥	٢٨٩٠٠	٣٢٤٤	٢٢٠٠٠	١٩٧٩
١٤٤٥٠٠	٤٨٠٠	٧١٨٠٠	٢٨٠٢	٤٢١٠٠	٢٢٠٨	٣٥٦٠٠	١٩٨٩

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاقتصاد

(أ) مجموعة سلع ريكاردو

يفسر ريكاردو قيام التجارة بتوفر المزايا النسبية والعامل الحاسم فيها هو توفر الموارد الطبيعية وعنصر العمل والمناخ الملائم، وتشمل هذه المجموعة أساسا المنتجات الزراعية والتعدينية وبلغ نصف مصنعة تحتوي على جزء كبير من الموارد المحلية. وتطور المزايا النسبية لسلع ريكاردو يبدأ باستخدام موارد طبيعية جديدة ، ويؤدي تقدم وسائل المواصلات الى استخدام افضل لهذه الموارد ، وفي مرحلة تالية تظهر سلع بديلة. والمثال التقليدي لهذا التطور هو القطن المصري . وتحليل التركيب السعوى للصادرات المصرية في الخمس عشرة سنة الماضية نجد أن سلع ريكاردو تتمثل في البترول بمتوسط ٣٥% ، والقطن ومواد خام أخرى نحو ١٠% . وبلغ نصف مصنعة هو ١٠%.

(ب) مجموعة سلع هيكشر - أولين

وهي سلع تامة الصنع وتتميز بأن دالة إنتاجها متشابهة وتكنولوجيا إنتاجها معروفة في جميع الدول ، والانتاجية الحقيقية لعنصرى رأس المال والعمل تتوقف على نسبة تضافرهما، والسلع كثيفة العمل تتمتع بتحول النامية بميزة نسبية في إنتاجها لتوفر نسبي لعنصر العمل بها، بينما تتمتع الدول الصناعية بوفرة رأس المال وإنتاج سلع صناعية كثيفة رأس المال. وبلغ متوسط نصيب سلع هيكشر - أولين في الصادرات الصناعية لمصر في الخمس عشرة سنة الماضية نحو ٤٥%، وهي في أغلبها سلع كثيفة العمل مثل المنسوجات

والملابس والمصنوعات الجلدية ونسبة أقل للسلع كثيفة رأس المال مثل الكيماويات والأدوية والآلات.

(ج) مجموعة سلع دورة المنتج

ترجع نظرية دورة المنتج الى فيرنون Vernon وهي تدرس أنماط للتجارة لمنتجات التكنولوجيا الحديثة، وهي تمر بدورة حياة عند إنتاجها وتسويقها، وتشمل ثلاث مراحل وهي مرحلة السلعة التكنولوجية الجديدة وتكون سلعة غير نمطية وتكلفة إنتاجها وتسويقها مرتفعة، ثم مرحلة نضوج السلعة وفيها تنخفض تكلفة الإنتاج والتسويق وينتشر الطلب عالميا في الاسواق الخارجية، ثم مرحلة السلعة النمطية وفيها تكون الدول الاقل نموا مؤهلة لتوطين الإنتاج بها. وأمثلة سلع دورة المنتج أجهزة التليفزيون والكمبيوتر وكافة منتجات التكنولوجيا الراقية التي تتطلب في بداية إنتاجها تكلفة باهظة للبحث والتطوير، ثم في نهاية دورة حياتها تنخفض تكلفة إنتاجها وقد تنتقل مراكز إنتاجها الى الدول النامية، كما يحدث حاليا في دول جنوب آسيا وصادرات مصر من سلع دورة المنتج ضئيلة نسبيا وتتمثل في صادرات بعض شركات الالكترونيات والاجهزة الكهربائية الى اسواق الدول العربية والافريقية.

وبتحليل هيكل الصادرات المصرية خلال ربع للقرن الماضي كما هو وارد في الجدولين رقمي ١، ٢، فننا نجد أن حصيلة صادرات مصر من سلع هيكتشر - أوهلين خاصة السلع الصناعية كثيفة رأس المال قد بلغت قيمتها في نهاية الستينيات نحو ٩٧ مليون جنيه بنسبة ٢٩,٣% من اجمالي الصادرات، بينما كانت صادرات مصر من سلع ريكاردو وأبرزها البترول ومواد الوقود نحو

٨% مليون جنيه أى بنسبة ٣,٨% من اجمالى الصادرات، أو بمعنى آخر أن صادرات السلعية الصناعية بلغت حينئذ نحو عشرة أضعاف الصادرات من ترول، وذلك يدل على أن جهود التصنيع فى الستينيات أدت الى تنوع هيكل صادرات المصرية وزيادة نصيب السلع الصناعية فى قائمة الصادرات حتى ما بلغت فى سنة ١٩٧٥ نحو ٤٦,٣% من قيمة الصادرات بينما لم تتجاوز صادرات البترول نسبة ٤,٣%، فقد حدث تراجع فى صادرات المواد الخام واء الزراعية مثل القطن أو المعدنية مثل البترول. وتنوع تشكيلة الصادرات حتى منتصف السبعينيات يدل أيضا على أن استراتيجية التصنيع باحلال لواردات، أدت دورها فى ارساء قاعدة صناعية يمكن أن تتطرق نحو التصدير بتبنى استراتيجية للتوجه التصديرى.^١ الا أن صادرات البترول ارتفعت نسبتها وتصدرت قائمة الصادرات المصرية، حيث ارتفعت من ٤,٣% فى منتصف السبعينيات الى ٦٨% فى منتصف الثمانينيات بينما تراجع نسبة صادرات السلع الصناعية من ٤٦,٣% الى حوالى ٨,٥% فى نفس الفترة .

^١ انظر فى ذلك:

Jirgis, M.: Labor Absorptive Capacity of Export Expansion and Import Substitution in Egypt 1954-1970, Kiel, 1973. PP. 55.

Schmidt, B.C.: Wirtschaftswachstum und Diversifizierung der Produktionsstruktur von Entwicklungsländern. Das Beispiel Aegypten und Iran, Muenchen 1980, PP 54.

ثانياً: أعراض المرض الهولندي وجهود الإصلاح الاقتصادى

منذ منتصف السبعينيات تبذل مجهودات لتحرير الاقتصاد للمصرى، حيث بدأت مسيرة مصر فى طريق الانفتاح الاقتصادى والتحول من نظام التخطيط وتدخل الدولة الواسع فى الحياة الاقتصادية الى لبيرالية اقتصادية تعطى دورا أكبر للقطاع الخاص فى عملية التنمية الاقتصادية. وتضمنت سياسة الانفتاح الاقتصادى فى بدايتها حولا مؤقتة وليست جذرية لمشكلات الاقتصاد المصرى.¹

وفى النصف الثانى للثمانينيات بدأ الإصلاح الاقتصادى الشامل يراعى الجوانب الاجتماعية والصعاب التى تواجه نوى للدخول المحدودة. وفى عام ١٩٨٦ بدأت مصر برنامج شامل للإصلاح الاقتصادى والتكليف الهيكلى، ومنذ ذلك الحين اتخذت خطوات جادة فى طريق الإصلاح الاقتصادى الشامل ولعل من أهم الاتجازات فى هذا المجال حدوث تقدم ملموس فى مجال تحرير أسعار السلع الصناعية وأيضاً السلع الزراعية، وساهم ذلك فى عملية تصحيح هيكل الأسعار بصفة عامة، كما تم اصلاح هيكل سعر الصرف والفائدة، وترك تحديدها لقوى السوق والعرض والطلب طبقاً لحالة السوق والسيولة، واعتباراً من مايو ١٩٨٧ اتبع نظام سعر الصرف للمرن بصدور قانون لتوحيد السوق المصرفية، وأيضاً تم تحرير سعر الصرف الاجنبى فى إطار سوق حرة منذ

¹ أنظر فى ذلك تقرير بعثة مولر بالألمانية:

Moeller, A.: Vorschlaege zur loesung der oekonomischen probleme Aegyptens, Duesseldorf 1980.

أكتوبر ١٩٩٠، كما تم تحرير حركة للنقد الأجنبي مع العالم الخارجى والسماح لوحدات غير مصرفية للتعامل فى السوق الحرة للنقد الأجنبى اعتباراً من فبراير ١٩٩١، وبذلك قضى على السوق غير المنظمة للصراف الأجنبى ونتج عن ذلك استقرار سعر الصراف وتوفر السيولة، كما طبقت إجراءات لتحرير التجارة الخارجية بإحلال آليات العرض والطلب بدلاً من القيود الكمية على الواردات، كما جرى رفع القيود الكمية على الصادرات فيما عدا أربع سلع، واتخذت إجراءات لتطوير الجهاز المصرفى وتطبيق المعايير المتعارف عليها دولياً وتطبيق معايير الملاحة التى أقرتها لجنة بال، وجرى مراجعة لقانون البنوك والائتمان، وتم إصدار قانون لقطاع الأعمال العام لتطوير أسلوب إدارته وانهاش لزره فى الاقتصاد القومى، كما اتخذت خطوات هامة لإصلاح سوق المال وإجريت تعديلات تشريعية لتشجيع انسياب رؤوس الأموال، هذه الإجراءات كلها استهدفت خلق مناخ مناسب للمستثمرين والمنتجين فى القطاعين العام والخاص وقد تم ذلك فى ظل السيطرة على التضخم عن طريق التحكم فى المعروض النقدى وتقييد الائتمان وإصدار اذون الخزانة بسعر الفائدة السائد عالمياً.

ولسنا فى صدد تقويم نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادى وإنما نهدف فى إطار دراستنا الى معرفة لى مدى يودى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى الى مواجهة الاقتصاد المصرى لعواقب المرض الهولندى ودور استراتيجية للتوجه التصديرى فى هذا الموضوع. لذلك نتناول فى هذا الجزء من الدراسة عرض وتحليل لتجربة الإصلاح الاقتصادى من حيث الأداء الاقتصادى منذ بداية

التسعينيات، ثم الإصلاح الهيكلي، ومدى نجاح الإصلاح الاقتصادي في مواجهة أعراض المرض الهولندي.

إن الاقتصاد المصري يشهد منذ ثلاثة عقود تحولات جذرية أملت ظروف محلية وإقليمية وعالمية، تمثلت في التحول من اقتصاد يعتمد على التخطيط وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلى نظام اقتصادي يتجه نحو المنافسة واقتصاد السوق وتشجيع المبادرات الفردية. وفي هذا الصدد صدرت تشريعات اقتصادية منذ بداية السبعينيات تعبر عن تحول الاقتصاد المصري تجاه اقتصاد السوق. فقد صدر القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن تشجيع استثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، ولحقته تعديلات لعل أهمها صدور القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧. وقد بذلت جهود كثيرة على المستوى التشريعي والمؤسسي من أجل تحقيق انطلاقة كبيرة للتنمية الاقتصادية في ظل آليات السوق، إلا أنه لم تتحقق النتائج المرجوة. فقد تفاقمت مشكلات هيكلية في الاقتصاد المصري حيث ارتفع معدل التضخم حتى وصل إلى نحو ٢٠% في أواخر الثمانينيات، وتزايد حجم البطالة حتى بلغ حوالي مليون فرد بمعدل بلغ ٧% تقريبا، وتزايد العجز في ميزان المدفوعات حتى بلغ حوالي ٤ مليارات جنيه، أيضا زاد العجز في الموازنة العامة للدولة حتى بلغت نسبته حوالي ١٥% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد حتمت هذه الأزمة المتفاقمة البحث عن علاج لإصلاح هذا الخلل. وقد بدأت محاولات الإصلاح منذ السبعينيات واستمرت هذه المحاولات حتى منتصف الثمانينيات إلا أنها كانت تتسم بعدم الشمولية وقصر المدة الزمنية المتاحة للبرنامج وعدم وجود إجماع بين مخططي السياسة الاقتصادية على سلامتها.

ومع بداية التسعينيات تبنت الحكومة برنامجاً للإصلاح الاقتصادي بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبمساعده من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، يستهدف تحقيق الإصلاح المالي والنقدي، ثم للتكيف الهيكلي ورفع التفرات الذاتية للاقتصاد المصري.

أداء الاقتصاد المصري والمؤشرات الاقتصادية الكلية

بتحليل مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي يلاحظ تراجع معدل النمو قبل مرحلة الإصلاح الاقتصادي من ٥,١% سنة ١٩٨٨/٨٧ إلى ٣,٦% سنة ١٩٩١/٩٠. بينما ارتفع معدل النمو في مرحلة الإصلاح الاقتصادي من ١,٩% سنة ١٩٩٢/٩١ إلى ٤,٤% سنة ١٩٩٧/٩٦، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من ١٣٩,١ مليار جنيه سنة ١٩٩٢/٩١ إلى ١٦٣,٢ مليار جنيه سنة ١٩٩٧/٩٦، (بأسعار سنة ١٩٩٢/٩١). ورغم هذا الارتفاع في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلا أن نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من ٣٣% سنة ١٩٨٨/٨٧ إلى ٢٤% سنة ١٩٩١/٩٠ ثم ثبتت عند معدل ٢٠% خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي. وقد ساهم الادخار المحلي الإجمالي بحوالي ٢٢% من الناتج المحلي الإجمالي سنة ١٩٨٨/٨٧، وانخفض إلى ١٧% سنة ١٩٩١/٩٠ ثم توالى الانخفاض في بداية مرحلة الإصلاح حتى بلغ ١٣% سنة ١٩٩٣/٩٢ ثم عاود الارتفاع بعد ذلك ليصل إلى ١٦% سنة ١٩٩٥/٩٤، ١٧% عام ١٩٩٧/٩٦، وبذلك انخفضت الفجوة الاستثمارية من ١١% عام ١٩٨٨/٨٧ إلى ٧% عام ١٩٩١/٩٠ ثم ٣% عام ١٩٩٧/٩٦. وقد تذبذب المعامل الحدي لرأس المال / الناتج ICOR حيث ارتفع من ٥,٣% سنة ١٩٨٨/٨٧ إلى ١١,٩% سنة ١٩٩١/٩٠، ثم توالى الانخفاض بعد ذلك ليصل

إلى حوالى ٥% سنة ١٩٩٧/٩٦ ويعكس انخفاض المعامل الحدى لرأس المال /النتائج زيادة فى كفاءة استخدام الموارد.^١

أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادى ونتائجه الأولية

فى ربيع ١٩٩٠ بدأ تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر بتشجيع وتدعيم من صندوق النقد الدولى *IMF* والبنك الدولى *WB* وبعض الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. ويطلق على البرنامج الإصلاحي الذى تعهدت الحكومة المصرية القيام به برنامج الإصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى (*Economic Reform and Structural Adjustment Program (ERSAP)*) وهدفه الأساسى دفع عجلة التنمية الاقتصادية بما يؤكد رفع المستوى المعيشى للأفراد ويرتكز البرنامج على ثلاثة أسس وهى أولا تحقيق الاستقرار لأجل استعادة التوازن الكلى وذلك بمساعدة صندوق النقد الدولى من خلال ما يسمى بترتيبات المساندة *Stand-by Arrangemen* ، وثانيا التعديل الهيكلى لتحسين الكفاءة فى تعبئة عناصر الإنتاج وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة بينما تجرى عملية التحويل لصالح القطاع الخاص واستراتيجية تنمية الصادرات وذلك بمساعدة قرض من البنك الدولى سمي بقرض التعديل الهيكلى بما يساوى ٣٠٠ مليون دولار، وثالثا تعديل السياسات الاجتماعية حتى يمكن التضييق من نطاق الآثار المعاكسة للإصلاحات الاقتصادية على محدودى الدخل والفقراء إلى أدنى حد ممكن وذلك بمساعدة الصندوق الاجتماعى للتنمية *Social Fund for*

^١ أنظر فى ذلك: البنك المركزى المصرى: المجلة الاقتصادية (أعداد مختلفة)

Developme والذي يتم تمويله بواسطة البنك الدولي وجهات أخرى مانحة مساعدات .

وتمثلت أهداف المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى فيما يلى:

- (١) خفض معدلات التضخم وعجز الميزان الجارى والميزانية واستعادة للاءة للمالية *Credit worthiness* للدولة، (٢) تقوية الثقة بالبنوك ومقدرتها لى للوفاء بالتزاماتها *Banks' solvency* والرقابة عليها وتنظيم نشاطها بما يكفل فع مستوى أدائها، (٣) خصخصة وإعادة هيكلة شركات القطاع العام وإصلاح ملاقات للمالية بينها وبين الحكومة، (٤) تحرير معظم الأسعار فى قطاعى صناعة والزراعة والعمل على رفع أسعار المواصلات والطاقة تدريجيا بما تاسب مع للتكلفة الحدية فى الأجل الطويل أو مستويات الأسعار الدولية، (٥) تخالص من أى قيود ماعدا للتعريفية الجمركية على الواردات والصادرات العمل على خفض للتعريفية على الواردات، (٦) تشجيع القطاع الخاص على نمو من خلال إلغاء أنواع الرقابة على الاستثمار والإنتاج وإنهاء الاحتكارات لحكومية وكذلك أوضاع للتحيز القائمة ضد المشروعات الخاصة فى مشترياتها مستلزمات إنتاجها من القطاع العام، (٧) تقليل الآثار المعاكسة للإصلاح الاقتصادى على الفقراء إلى أدنى حد ممكن عن طريق الصندوق الاجتماعى لتتمية^١.

^١ البنك المركزى المصرى: المجلة الاقتصادية (أعداد مختلفة)

وقد حقق برنامج الإصلاح الاقتصادى بعض الانجازات الجيدة بكافة المقاييس، وأهمها خفض نسبة التضخم وعلاج العجز فى الموازنة العامة للدولة وتحرير التجارة الخارجية. ونتناول تحليل هذه الانجازات فيما يلى:

(أ) خفض معدل التضخم:

لخفض معدل التضخم طبقت مجموعة إجراءات انكماشية تعمل فى مجموعها على خفض الطلب النقدى على المستوى الكلى وتمثلت فى التحكم الشديد فى الإصدار النقدى الجديد وتضييق الائتمان المصرفى بالتشدد فى السقوف الائتمانية، رفع مستوى سعر الفائدة على الودائع بالبنك المصرى لتشجيع الأفراد على زيادة ودائعهم بالبنوك وخفض القروض لأجل الاستهلاك، ورفع مستوى سعر الخصم، اقتراض الدولة من الأفراد بإصدار أنون خزائنة مميزة بأسعار فائدة معومة تعتمد على حالة الطلب والعرض، وذلك لامتصاص السيولة النقدية من أيدى الأفراد. ان تحول الاقتصاد المصرى نحو آليات السوق واعطاء دور الريادة للقطاع الخاص لقيادة وتسيير النشاط الاقتصادى، أظهر مبدئياً تحسن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، حيث انخفض معدل التضخم من ٢١% سنة ١٩٩٠/٨٩ إلى ١٠% سنة ١٩٩٥/٩٤ ثم إلى حوالى ٨% سنة ١٩٩٦/٩٥، حتى وصل إلى حوالى ٧% سنة ١٩٩٧/٩٦. ونجحت السياسة النقدية فى ضبط معدلات التوسع النقدى للسيطرة على الضغوط التضخمية، فقد انخفض معدل النمو السنوى فى السيولة المحلية M_2 من ١٩,٧% سنة ١٩٩٠/٨٩ إلى ١٦,٤% سنة ١٩٩٣/٩٢، ثم إلى ١٣% سنة ١٩٩٦/٩٥، ووصل ذلك المعدل إلى ١٠% فى سنة ١٩٩٧/٩٦. وقد أمكن عن طريق تطبيق الوسائل الانكماشية الحد من معدل التضخم، لكن استفادة الطبقات المختلفة

من خفض معدل التضخم من سنة لأخرى لم تكن، متساوية بطبيعة الحال وظل العبء كبيرا نسبيا على محدودى الدخل والفقراء. إن الأساليب التى اتبعت لمعالجة التضخم فى مصر هى بطبيعتها قصيرة الأجل وانكماشية، والواقع أن الأسباب الهيكلية للتضخم فى مصر لم يتم علاجها جذريا باتباع الأساليب النقدية والمالية الانكماشية، وهذه الأسباب الهيكلية يتم علاجها فى الأجل الطويل. والتضخم فى مصر يرجع أساسا إلى الفجوة القائمة بين المعدلات المنخفضة لنمو الناتج الحقيقى وارتفاع معدلات نمو الطلب الكلى النقدى. كما ترجع ظاهرة التضخم فى مصر إلى منتصف الستينات لأسباب متعددة هيكلية ونقدية من أهمها الجمود النسبى للجهاز الإنتاجى مما أدى إلى عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

(ب) معالجة عجز الموازنة العامة للدولة

بلغ عجز الموازنة العامة فى مصر بلغ ٢٥% من الناتج المحلى الإجمالى فى منتصف السبعينات ونحو ٢٣% فى ١٩٨٢ ثم ١٩,٥% فى مطلع ١٩٩٠. وتمثل أحد الأهداف الرئيسية فى البرنامج الإصلاحى فى خفض عجز الموازنة العامة تدريجيا وعملت الحكومة على تحقيق هذا الهدف من خلال تنمية موارد الدولة بشكل تدريجى ومنتظم من جهة وخفض الإنفاق العام من جهة أخرى. وبالنسبة لتنمية موارد الدولة اتخذت بعض الاجراءات، ومنها تطوير ضريبة الاستهلاك لتصبح ضريبة عامة على المبيعات، والعمل على حصر كافة الأنشطة لإخضاعها للضرائب، وإحكام مكافحة التهرب الضريبى وتنشيط تحصيل المتأخرات وسرعة الفصل فى المنازعات الضريبية، والعمل على تطوير نظم العمل فى مجال الجمارك-من خلال تبسيط الإجراءات وتشريد الإعفاءات وسد

ثغرات التهرب إلى جانب ترشيد الرسوم الجمركية وتيسير إجراءات التصدير. وسعت الدولة إلى خفض الإنفاق العام بخفض مخصصات دعم السلع الاستهلاكية تدريجياً، والعمل على تجميد أعداد موظفي الحكومة وتقييد الزيادة في الرواتب، وخفض مصروفات الدفاع، وترشيد الإنفاق العام، وتخلي الحكومة عن التزامها بتمويل استثمارات قطاع الأعمال العام وذلك بعد فصل هذه الاستثمارات عن الاستثمارات الحكومية. ويلاحظ أن هذه الخطوة قد اتخذت في إطار سياسة تحرير القطاع العام وضرورة إعماده على تمويله الذاتي وما يتاح له من قروض محلية أو خارجية، والتخلي عن أعباء دعم بعض الهيئات الاقتصادية الهامة في مجال النقل والكهرباء وذلك بإصلاح هيكلها الاقتصادية وجعلها تعتمد على التمويل الذاتي.¹

ولم تثمر الإجراءات السابقة في خفض عجز الموازنة كثيراً في عام ١٩٩١/٩٠ بسبب ظروف حرب الخليج. فقد نمت الموارد العامة إلى ٢٨% من الناتج المحلي الإجمالي في مطلع ١٩٩١ مقابل ٢٤,٥% في مطلع ١٩٩٠. أما الإنفاق العام فبالرغم من محاولة خفضه إلا أنه ازداد بسبب ظروف حرب الخليج من ٤٤% من الناتج المحلي الإجمالي في مطلع عام ١٩٩٠ إلى ٤٩% في مطلع ١٩٩١. فقد اضطرت الحرب الحكومة إلى زيادة الإنفاق على الجيش وزيادة الدعم الغذائي لمواجهة عودة أعداد كبيرة من العاملين المصريين بالخليج في ظروف غير عادية. إلا أن ظروف الحرب نفسها ساعدت من جهة أخرى

¹ راجع في ذلك:

World Bank: The East Asean Miracle. Economic Growth and Public Policy, Oxford University Press, 1993.

ما بعد فى تخفيف أعباء الموازنة العامة . فقد حدث خفض كبير فى الدين خارجى لمصر من قبل الدول الغربية والخليجية مما أدى إلى تخفيف أعباء نمة الدين التى تتحملها الموازنة العامة. ومنذ بداية التسعينيات تم الاعتماد لى المولد الحقيقية لتمويل عجز الموازنة حيث تم الاعتماد على اذون الخزانه فى جانب ترشيد الإنفاق الحكومى الجارى حيث انخفض الإنفاق الحكومى جارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى حسب بيانات البنك المركزى المصرى من ٢٦,٧% سنة ١٩٩١/٩٠ إلى ٢٢,٥% سنة ١٩٩٦/٩٥، ثم إلى ٢١% سنة ١٩٩٧/٩٠ وقد نتج عن ذلك تحقيق فائض فى النشاط الجارى ابتداء من سنة ١٩٩٢/٩١ بلغ ١,٢% من الناتج المحلى الإجمالى واستمر ذلك الفائض فى التحسن ليصل إلى ٢,٦% سنة ١٩٩٥/٩٤ ثم إلى ٣% سنة ١٩٩٧/٩٦ مقابل عجز جارى فى الفترة ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩١/٩٠ وصل أقصاه سنة ١٩٩٠/٨٩ حيث بلغ حوالى (٥,٦%) من الناتج المحلى الإجمالى. وانخفض العجز الكلى من ١٧,٦% سنة ١٩٨٨/٨٧ إلى ١٥% سنة ١٩٩١/٩٠ ثم استمر فى الانخفاض حتى بلغ ١,٢% سنة ١٩٩٥/٩٤ ثم وصل ذلك العجز إلى ٠,٩% سنة ١٩٩٧/٩٦^١.

لقد انتهت المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى ونجحت فى تحقيق التثبيت الاقتصادى، حيث انخفض عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى من حوالى ١٥% سنة ١٩٩١/٩٠ إلى حوالى ١,٣% فى سنة ١٩٩٦/٩٥. وقد وصل هذا العجز إلى أقل من ١% عام ١٩٩٧/٩٦. وقد كان للناتج المحققة أثرها فى الحد من معدلات التضخم . ولكن يتعد على الأساليب

^١ مصدر هذه البيانات: البنك المركزى المصرى: المجلة الاقتصادية، عدد ١٠٠٠، ١٩٩٧.

التي اتبعت في تنمية الإيرادات العامة أنها أخذت في الاعتبار هدف خفض عجز الموازنة العامة كهدف مالى أكثر من اهتمامها بالهدف النهائي وهو دفع عجلة التنمية الاقتصادية فى مصر. وترتب على أساليب خفض عجز الموازنة العامة آثار توزيعية لغير صالح محدودى الدخل والفقراء.^١

كذلك ترتب على خفض الإنفاق العام للدولة المخصص لدعم السلع الاستهلاكية وبعض الخدمات الضرورية آثار توزيعية لغير صالح محدودى الدخل والفقراء. إن هدفاً من أهداف البرنامج الإصلاحى وهو تخفيض عجز الموازنة العامة قد تحقق إلى حد كبير فى خلال المرحلة الأولى من هذا البرنامج وأدى نوراً فى خفض معدلات التضخم، ولكن الأساليب التى اتبعت لخفض العجز فى الموازنة كانت مالية بحتة.

ويوضح الجدول التالى تطور الإنفاق العام والإيراد العام وعجز الموازنة:

^١ أنظر فى ذلك: جنات السمالوطى: الآثار التوزيعية لسياسات الإصلاح الاقتصادى فى مصر، فى أعمال المؤتمر السنوى لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى نوفمبر ١٩٩٣.

جدول (٣): تطور الموازنة العامة في مصر (١٩٩١ - ١٩٩٦)

بالمليون جنيه

٩٦/٩٥	٩٥/٩٤	٩٤/٩٣	٩٣/٩٢	٩٢/٩١	المئة المالية
فعلية	فعلية	فعلية	فعلية	على	
٦٣٥٠٠	٥٨٢٥٦	٥٦٢٦٤	٥٢٢٢٣	٤٧٥٦	اجمالي الاستخدامات
٦٠٦٠٠	٥٥٧١٩	٥٢٥٦٧	٤٦٧٠٣	٤١٤٠	اجمالي الإيرادات
(٢٩٠٠)	(٢٥٣٧)	(٣٦٩٧)	(٥٥٢٠)	(٦١٥٧)	العجز الكلي

المصدر : البنك الأهلي ، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني-المجلد الخمسون، ١٩٩٧.

لقد كان للنتائج المحققة أثرها في الحد من معدلات التضخم . ولكن ينتقد على الأساليب التي اتبعت في تنمية الإيرادات العامة أنها أخذت في الاعتبار هدف خفض عجز الموازنة العامة كهدف مالي أكثر من اهتمامها بالهدف النهائي وهو دفع عجلة للتنمية الاقتصادية في مصر. فمعدلات الضرائب على نشاط الأعمال سواء قبل قانون الضريبة الموحدة أو بعده كانت وما زالت تعتبر مرتفعة جدا في ظروف دولة نامية مثل مصر.

(ج) الإصلاح الهيكلي وتحرير التجارة الخارجية:

من أهم دعائم برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر تهيئة البيئة الاقتصادية للنحول إلى اقتصاد السوق ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومي، وقد اتخذت خطوات في سبيل تحرير الاقتصاد المصري، وذلك بتحرير التجارة الخارجية، وتنشيط بورصة الأوراق المالية وتقوية قطاع التأمين، وتهيئة مناخ جيد للاستثمار وإزالة المعوقات التي يواجهها الاستثمار المباشر، ثم تطبيق برنامج للخصخصة واصلاح وحدات قطاع الأعمال العام.

وقد طبقت إجراءات اقتصادية لتحرير التجارة الخارجية وذلك استكمالاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر. ومن أهم تلك الاجراءات إزالة القيود المفروضة على كل من الواردات والصادرات، وإصدار لائحة جديدة للاستيراد والتصدير عام ١٩٩١، تم تعديلها بهدف دعم تحرير التجارة الخارجية، وتحرير وتوحيد أسعار الصرف، وأيضاً تحرير الواردات من خلال الإلغاء التدريجي للقيود غير الجمركية ورفع الحظر عن كافة السلع المستوردة باستثناء الملابس الجاهزة والأقمشة. وإنشاء المجلس الأعلى للتصدير برئاسة السيد رئيس الجمهورية وعضوية رئيس الوزراء والوزراء المختصين وبعض رجال الأعمال ليقوم بدور بارز وفعال في حل مشاكل التصدير وتوسيع قاعدة انتشار الصادرات المصرية وفتح أسواق جديدة لها ويحقق لها القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية وصولاً إلى تحقيق الهدف المنشود وهو زيادة معدلات التصدير. وطراً تحسن واضح على ميزان المدفوعات وارتفع حجم الاحتياطي

ن النقد الأجنبي. كما انخفض معدل التضخم من حوالى ١٥% عام ١٩٩١/٩٠
ي حوالى ٨% عام ١٩٩٦/٩٥ ثم ٧% عام ١٩٩٧/٩٦.^١

ويتضح ذلك من استعراض موقف ميزان المدفوعات والدين الخارجى
نجزه فيما يلى:

(أ) للواردات:

تجهت للواردات من السلع والخدمات خلال الثلاث سنوات التى سبقت عملية
الإصلاح الاقتصادى عام ١٩٩٢/٩١ إلى النمو بمعدل متوسط يصل إلى ٦,٣%.
م انخفضت خلال عام بدء تطبيق الإصلاح بحوالى ٥% عام ١٩٩٢/٩١.
يرجع الانخفاض فى الواردات إلى توحيد سعر صرف الجنيه المصرى مقابل
لدولار والذي تضمن إجراء تخفيض قيمة الجنيه المصرى، والذي أدى بدوره
إلى ارتفاع للسعر المحلى للواردات وبالتالي انخفاضها خلال ذلك العام. وابتداء
من عام ١٩٩٢/١٩٩١ وحتى ١٩٩٧/١٩٩٦ بدأت الواردات ترتفع مرة أخرى
وذلك بمعدل نمو سنوى حوالى ٥,٥% فى المتوسط.

كما نلاحظ أيضا أن سنة ١٩٩٢/١٩٩١ التى انخفضت فيها للواردات بنسبة
٥% تقريبا هى السنة التى تحقق فيها ادنى معدل نمو للنتائج المحلى الإجمالى،
حيث بلغ ١,٩%.

^١ انظر فى ذلك: البنك المركزى المصرى: المجلة الاقتصادية (أعداد مختلفة)

(ب) الصادرات:

شهدت الصادرات المصرية من السلع والخدمات بعض التقلبات خلال الفترة من ١٩٨٩/٨٨ حتى ١٩٩٧/٩٦. فقد زادت الصادرات عام ١٩٨٩/٨٨ بنسبة ١٠,٣% قياسا إلى العام السابق، ثم قفزت إلى النمو بمعدل يصل إلى ١٨,٨% عام ١٩٩١/٩٠. ثم انخفضت الصادرات عام ٩٢/٩١ - عام بدء الإصلاح الاقتصادي - بنسبة ٢,١%. أخذت الصادرات خلال السنوات الثلاث الأخيرة من ١٩٩٥/٩٤ حتى ١٩٩٧/٩٦ اتجاهها صعودا وإن كان يتسم بالتقلب حيث كانت معدلات النمو في هذه السنوات هي ٧,٨%، ١٥,١%، ٦,١% على الترتيب.

(ج) تحويلات المصريين العاملين بالخارج:

اتسمت تحويلات العاملين بالخارج بالتقلب خلال الفترة من ١٩٨٩/٨٨ حتى ١٩٩٧/٩٦، حيث حققت ارتفاعا ملحوظا عام ١٩٩٢/٩١ بنسبة ٤٦,٠%، ويرجع ذلك إلى توحيد سعر صرف الجنيه المصري وتخفيض قيمته، أعقب هذه الزيادة الكبيرة هبوط في التحويلات بنسبة ٩,٥% سنة ١٩٩٣/٩٢ عن العام السابق مباشرة، وتوالى الانخفاض بنسبة ٤,٤% من سنة ١٩٩٤/٩٣ حتى سنة ١٩٩٧/٩٦ فقد استقر معدل للنمو بمتوسط حوالى ١,٤% سنويا.

(د) مؤشرات الدين الخارجى:

اتجه الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى إلى الانخفاض لتتريجى خلال الفترة من ١٩٨٨/٨٧ حتى ١٩٩٧/٩٦. فقد كانت هذه النسبة حوالى ١٠,٢% عام ١٩٨٨/٨٧، وصلت إلى حوالى ٧٧% عام ١٩٩٢/٩١ عند بداية الإصلاح الاقتصادى، ثم توالى انخفاضها حتى بلغت ٣٧,٨% عام ١٩٩٧/٩٦. كما اتجهت أيضا مدفوعات خدمة الدين كنسبة من تصادرات نحو الانخفاض. فبعد أن وصلت إلى حوالى ٢٥,٤% عام ١٩٩٠/٨٩، انخفضت إلى ١٩,٦% عام ١٩٩١/٩٠، ثم توالى انخفاضها حتى وصلت إلى ١١% عام ١٩٩٧/٩٦. وظلت نسبة الدين المحلى للناتج المحلى الإجمالى ثابتة تقريبا بين عامى ١٩٩١/٩٠، ١٩٩٧/٩٦ عند معدل ٦٧%. وقد تحقق هذا الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلى بعد تنفيذ عدة إجراءات للإصلاح الهيكلى فى القطاع المالى والتجارة الخارجىة.

ويوضح للجدول رقم (٤) نتائج المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى.

جدول (٤): نتائج المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي - مؤشرات كلية

١٣/١٩٩٢	٩٢/١٩٩١	١٩٩١/١٩٩٠	٩٠/١٩٨٩	المؤشرات والمفردات
١١,١	٢١,٢	١٤,٧	٢١,٢	معدل التضخم السنوي (%)
١,٧	٥,٠	١٧,٢	١٥,٨	عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (%)
٠,٥	٠,٢	٢,١	٢,٤	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي (%)
٢٤,٤	٢٤,٣	٢٤,٠	٤٦,١	اجمالي الدين الخارجي (بليون دولار)
١٧,٠	١٦,٠	٤٥,٠	٤٦,٠	خدمة الدين كنسبة من حصة الصادرات (%)
٧,٠ (-)	٦,٤ (-)	٧,٥ (-)	٨,٢ (-)	الميزان التجاري (بليون دولار)
٠,٤ (-)	١,٢	٢,٢ (-)	٢,٧ (-)	ميزان العمليات التجارية (بليون دولار)
٢,٩	٥,٩	٢,٠	١,٢ (-)	ميزان المدفوعات (بليون دولار)

المصدر: صندوق النقد الدولي. المراجعة الثنائية لآفاقية التثبيت (غير منشور) ١٩٩٢

الفصل الثانى

استراتيجية تشجيع الصادرات وأهميتها فى التنمية

أولاً: أهداف استراتيجية تشجيع الصادرات

ثانياً: دور التصدير فى عملية التنمية

ثالثاً: معوقات التصدير فى الدول النامية ومصر

استراتيجية تشجيع الصادرات وأهميتها في التنمية

إن الحديث عن وضع أسس لاستراتيجية تصنيع تقوم على تشجيع الصادرات يقودنا بداية إلى التركيز على الهدف منها ، ألا وهو تحقيق اندماج أقوى للاقتصاد القومي في تقسيم العمل للدولى ، وعلاج مظاهر المرض الهولندى فى الاقتصاد المصرى بتنوع هيكل الإنتاج والصادرات. لذلك سنبدأ الحديث عن أهداف استراتيجية تشجيع الصادرات وأهمية الصادرات فى عملية التنمية الاقتصادية وضرورة تنوع هيكل الصادرات، ثم نعرض بايجاز معوقات التصدير فى مصر والدول النامية. ونفرق فى ذلك بين المشكلات الهيكلية المتعلقة بالتنمية، وتلك التى تمثل مجرد اختناقات فى الإنتاج والتصدير والناجمة عن قصور المنشآت الصناعية. وفى هذا الخصوص ينبغى التطرق إلى الحديث عن الاختناقات الناتجة عن اتباع سياسة احلال الواردات وجوانبها السلبية، رغم أن لها آثار ايجابية فى بداية عملية التنمية تتجلى فى تعبئة الموارد المحلية، غير أن استمرار اتباع سياسة التصنيع القائم على احلال الواردات يؤدى فى المدى البعيد إلى اهمال اقتصاديات التصدير.

أولاً: أهداف استراتيجية تشجيع

الصادرات في الدول النامية ومصر

في مصر كما في كثير من الدول النامية استندت استراتيجية التصنيع القائمة على إحلال الواردات جميع أغراضها المتمثلة في إقامة صناعة وطنية في ظل الحماية والتركيز على إنتاج السلع الشعبية.¹

وأصبح الاستمرار في هذه السياسة يمثل اهدارا للموارد ويحرم الاقتصاد القومي من المزايا التي تضيفها التكنولوجيا الحديثة على النمط الحالي لتقسيم العمل الدولي. وفي بداية السبعينيات اهتم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD بقضية تشجيع صادرات الدول النامية من السلع لصناعية، وأدرج هذا الموضوع في وقت مبكر في جدول أعمال مؤتمره للثالث عام ١٩٧٢ بسانتياجو عاصمة شيلي. ولوصى المؤتمر بضرورة مساعدة الدول النامية على رفع قدرتها التنافسية في السوق العالمية وتدعيم قدرات الوحدات الإنتاجية المتجهة للتصدير، وخاصة تصدير السلع الصناعية ونصف المصنعة.²

¹ راجع في ذلك:

Abu Ali, Sultan : Egypt's National Project. An Economic Vision for the Year 2000, strategic Paper, No. 3 Cairo 1995 . PP.37.

Driscoll, R. E.: Foreign Investment in Egypt. An Analysis of Critical Factors with Emphasis on the Foreign Investment Code, New York, 1978. PP. 33.

² أنظر في ذلك:

Bruno, Michael : Opening Up: Liberalization with Stablization, in:

Dornbusch, R. (Editor): The Open Economy, Tools for policymakers in Developing Countries. Oxford University Press, 1989.PP. 34.

ونجحت بعض الدول النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية في أن تنهى مرحلة تصنيع المعتمد على احلال للواردات، وأن تغزو منتجاتها من السلع الصناعية سوق العالمية، وذلك بفضل تبني لستراتيجية جديدة للتصنيع تركز على تشجيع صادرات. وفي ظل التحول الاقتصادي الذي تشهده مصر قد يكون افضل اختيار نام صانع للسياسة الاقتصادية هو أن تركز عملية التنمية على أساس استراتيجية تشجيع للصادرات.¹

ثانيا: دور التصدير في عملية التنمية

لعل نظرة سريعة على تصنيف الدول النامية الى مجموعات منخفضة ومتوسطة ومرفعة الدخل، وذلك حسب تقرير البنك الدولي حول التنمية في لعالم، يتضح لنا أن معظم الدول منخفضة الدخل تعتمد على استراتيجية احلال لواردات والتوجه نحو السوق المحلية، وعلى عكس ذلك نجد أن الدول التي

راجع في ذلك:

Bruno, Michael : Opening Up: Liberalization with Stablization, in Dornbusch, R. (Editor): The Open Economy, Tools for policymakers in Developing Countries. Oxford University Press, 1989 . PP. 26.

Frank, J.: Trade Policy Issues for the Developing Countries in the 1980s, World Bank Staff Working Papers Nr. 478, Washington D. C. (USA), 1981.PP.34.

تتجه نحو السوق العالمية وتتبع استراتيجيات تدعيم الصادرات هي من الدول مرتفعة الدخل.¹

وهذه الرؤية البسيطة تتفق تماما مع التفسير النظري الذى يقمول بأن الصادرات تؤثر بطريقه مباشرة وغير مباشرة على التنمية الاقتصادية. والتأثير يكون بطريق مباشر لأن الصادرات تمثل على المستوى الماكرواقتصادى زيادة فى الطلب الكلى، وبطريق غير مباشر لأن صناعات التصدير تعد مصدرا حيويا لعملية التراكم الرأسمالى على المستوى القومى. وبذلك تحقق الصادرات للدولة نصيبا مرتفعا من السيولة الدولية، وهى ضرورية حيث تستخدم لتمويل الواردات اللازمة لتنفيذ الاستثمارات المخططة. ولكن الى أى مدى يمكن ان تساهم التجارة الخارجية للدولة فى الاسراع من عملية التنمية الاقتصادية ؟ إن ذلك يتوقف فى المدى القصير على مدى ارتفاع حصيلة الصادرات ودرجة نمو الصادرات ويتوقف أيضا على مدى الحاجة الى الاستيراد. ولقياس حجم الصادرات وتطورها عادة ما يستخدم تطور كمية الصادرات وتوزيعها الجغرافى. وكلما كان هيكل الصادرات السلعية متنوعا كلما ارتفع احتمال زيادة عرض الصادرات، وذلك يعنى أن الطلب العالمى على هذه السلع سيكون متميزا نسبيا بمرونة سعرية ومرونة دخلية. وذلك يجعل اقتصاد الدولة لا يتزعزع أمام تذبذب الأسعار العالمية أو التغيرات والتقلبات فى الاسواق العالمية. أما الحاجة

¹ راجع فى ذلك: البنك الدولى: تقرير التنمية فى العالم، الطبعة العربية، القاهرة ١٩٩٧، وأيضا: سامى عفيفى حاتم: النظم التجارى الدولى بين الجات واتفاقية دورة أورجواى، القاهرة ١٩٩٥.

الى الاستيراد فهي تتمثل في كمية السلع الاستثمارية والاستهلاكية التي يجب استيرادها من الخارج وبذلك يمكن تحقيق الزيادة المرجوة في متوسط دخل الفرد مع تحقيق درجة عالية من التشغيل واشباع حاجات الاستهلاك دون ضغوط تضخمية بقدر الامكان. وكلما ارتفع معدل النمو السكاني واشتدت الهجرة الداخلية كلما كانت صناعة السلع الرأسمالية متخلفة وكان عرض السلع الاستهلاكية غير مرن ولا يستجيب للطلب المتزايد. وتلك العوامل تقصر بوضوح أسباب زيادة الحاجة الى الاستيراد في مصر ومن أهم عوامل زيادة الحاجة للاستيراد إن للطلب للفعال الملازم لارتفاع الدخل اساسا لا يتولد من امكانيات متاحة فعلا، فيؤدي ذلك الى اختناقات مستمرة في جانب العرض، مما يؤثر بالتالى في امتصاص قوى اللواردات، ويصبح من الضروري توفير طاقة كبيرة للاستيراد، وذلك لا يتحقق اساسا الا بمقدار حجم حصيلة الصادرات. وذلك يوضح لنا أهمية الدور الذى تؤديه الصادرات في عملية التنمية.

وطبقا لنتائج دراسة حول- اللواردات للصناعية للدول المتقدمة من الدول النامية، فان مكونات الأجر في القيمة المضافة لكل مشتغل يمكن اعتباره مؤشرا لدرجة تركيز رأس المال البشرى لان الأجر ترتفع بارتفاع المهارة والتعليم والكفاءة، والمكونات الأخرى للقيمة المضافة غير الأجر يمكن اعتبارها مؤشرا لدرجة تركيز رأس المال العيني.¹

¹ راجع فى ذلك:

Lary, H.B.: Imports of Manufactures from less Developed Countries.
New York, London 1986, Chapter 2, 3.

ويمكن القول انه يمكن للدول النامية أن تتخصص في بعض فروع إنتاج السلع كثيفة العمل، وتصنف فروع الإنتاج حسب درجة كثافة عنصر العمل كما يلي: صناعة الأغذية المحفوظة، المنسوجات، الاحذية، المصنوعات الجلدية، الأثاث والمصنوعات الخشبية، الورق، تكرير البترول، بعض الآلات الكهربائية، أجزاء الكترونية بسيطة، مفاتيح الكترونية وبعض أجزاء من آلات بسيطة مصنوعة من الصلب. وذلك وفقاً لنظرية هيكر - أوهلين في نسب عوامل الإنتاج، وبمعنى آخر بدرجة تركيز عوامل الإنتاج والتي تفترض إن القيمة المضافة لكل مشتغل في أحد فروع الصناعة بالنسبة إلى متوسط الصناعة يعكس لنا درجة التركيز في رأس المال العيني ممثلاً في الآلات والتركز في رأس المال البشري ممثلاً في مستوى التعليم والتدريب. وبجانب هذه السلع الصناعية فإنه تبرز في مضمار التطور آفاق جديدة لتصنيع منتجات التكنولوجيا الراقية. ذلك لأن السلع التكنولوجية أي منتجات الاختراعات الحديثة والبحث والتطوير في الدول الصناعية تسلك دورة للمنتج تبدأ بمرحلة تطرح فيها السلعة التكنولوجية الجديدة في الأسواق ثم مرحلة التتميط وتليها مرحلة النضج حيث يمكن إنتاجها بأيدي عاملة وآلات بسيطة. وتلك العناصر قد تكون متوفرة في الدولة النامية أو يمكن أن تتوفر في المدى المتوسط. ومن سبل دورة المنتج على سبيل المثال الآلات البصرية والدقيقة، والآلات الزراعية، عدد وآلات بسيطة، آلات النسيج، آلات البناء، العقاقير الطبية والخامات التخليقية والمصنعة.

لقد تميزت العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية في الخمسين سنة الماضية بثلاث ظواهر هامة وهي أولاً ظاهرة الاعتماد المتبادل *Interdependence* كنتيجة لتقارب عالمنا المعاصر بفضل تقدم وسائل المواصلات والاتصالات

نظم للمعلومات، وتطورت هذه الظاهرة إلى ما يسمى بالعمومة *Globalization* ،
ثانياً ظاهرة تعدد القطبية الاقتصادية بين الولايات المتحدة واليابان وأوروبا ،
ثالثاً ظاهرة الدول الصناعية الجديدة في آسيا أو المسماه بالانمو الاقتصادي .
بادان انمو الاقتصادي الأربعة هونج كونج وسنغافوره وكوريا الجنوبية
تاوان ، بتعزيز تطورها الاقتصادي بأن قوته الدافعة كانت عملية التصنيع
متجه للتصدير وتحرك هذه الدول لغزو الأسواق العالمية. ومنتجات النمر
إسيوية الأربعة من الألكترونيات وأجزاء الكمبيوتر والتلفزيون والتفزيون
السيارات قد غزت أسواقا كانت إلى وقت قريب تتفرد بها منتجات اليابان .
الاتجاز الاقتصادي الذي حققته انمو الأربعة هو، بالرغم من بعض المحاذير،
عد برهانا على أن عمالية تطور الاقتصاد العالمي ترتبط دائما بطفرات ليس فقط
ين للدول وإنما أيضا بين تكتلات اقتصادية. والنجاح الذي حققته الدول الآسيوية
لأربعة، بالرغم من بعض الانتقادات والمثالب والمخاطر التي تمر بها هذه
دول، يعد بلا شك من أهم للتجارب المثيرة للجدل في التاريخ الاقتصادي
حديث. وفي هذا المقام نذكر الحقائق التالية : لقد بلغت صادرات الدول
صناعية الجديدة الأربعة عام ١٩٩٤ نحو ٨% من صادرات العالم وبذلك فهي
أتى في المرتبة الرابعة بعد ألمانيا والولايات المتحدة واليابان، كما أن نصيبها
من التجارة العالمية تضاعف منذ منتصف الستينيات حتى منتصف التسعينيات
حو خمس مرات^١.

راجع في ذلك دراسة البنك الدولي للتالية:

World Bank: The East Asean Miracle. Economic Growth and Public Policy, Oxford University Press, 1993.

وعندما نتساءل عن أسباب نجاح هذه الدول فى تحقيق تنمية سريعة وانجازات اقتصادية كبيرة نجد أن هناك نقاط تشابه وعوامل مشتركة يمكن تبينها فى هذه الدول وهى اتباع استراتيجيات تتجه نحو التصدير، والتي تتناقض مع سياسة احلال الواردات والاتجاه نحو السوق المحلية، والتي اتبعت فى كثير من الدول النامية ومنها مصر. ويتوفر نمبيا الاستقرار السياسى فى هذه الدول، مع قدر مناسب من رأس المال البشرى، بالإضافة الى توفر عوامل اخلاقية فى التعامل الكونفوشسية تدعو الى فضائل التوفير والادخار والاخلاص فى العمل وحب النظام واحترام نوى السلطة. كما لا يجب أيضا نسيان عوامل مشتركة تتمثل فى تقديم الدعم الحكومى للقطاع الخاص والحد من الواردات فى بداية التصنيع. والجدير بالذكر فى هذا المجال وجود تعاون وثيق بين الدولة والاقتصاد والبحث العلمى من أجل لرساء وتقوية قاعدة من البحث والتطوير، ووضع استراتيجيات تهدف الى استخدام متوازن وعملى لأهم طرق التكنولوجيا الرائدة فى ظل استخدام مركز للقدرات الاجنبية للبحث والتطوير، وارتباط وثيق بين سياسات التصنيع والتكنولوجيا وللتجارة الخارجية. إن الدول الصناعية الجديدة قادرة على المنافسة وتغزو منتجاتها الاسواق العالمية، وذلك يمثل انجازا تستطيع بعض الدول للنامية فى ظروف مشابهة أن تقتدى بها، وخاصة تلك الدول التى تمتلك قاعدة صناعية وخبره فى التحديث الاقتصادى مثل مصر، مع الأخذ فى الاعتبار أن التعلم من تجارب الآخرين لايعنى اطلاقا نقل تجاربهم بحذافيرها.

وتشيد مختلف المدارس الاقتصادية بتجربة النمر الاسيوية كوريا وتايوان وهونج كونج وسنغافوره، فيرى أنصار مدرسة الليبرالية الجديدة إن النمر

أسيوية حققت نجاحها باتباعها أسس اقتصاد السوق وسياسة تجارة خارجية حررة، وعلى بقية الدول النامية أن تحذو حذوها وتقتدى بنموذج المنافسة الاقتصادية الحرة وأن تندمج في الاقتصاد العالمي. ومن جهة أخرى فإن ممثلي رسة أمريكا اللاتينية أو ما يطلق عليها أحيانا المدرسة الهيكلية أو نظرية خلف والتبعية Dependency Theory، يصلون الى نتائج تختلف تماما عن اء الاقتصاديين الليبراليين. فيرى الدكتور يوهان جالتونج Johan Galtung أن ه. الدول تابعة ومقلدة بشدة للاقتصاد الياباني، ويرى الدكتور دويدار أن نموها مربع مصطنع ويتعرض لهزات قد تعصف بها.¹

ورغم ذلك يرى البعض أن النجاح الذي تحققه النمر الأسيوية خاصة كوريا ايران هو قبل كل شيء نتيجة لتطبيق منهج للتحويل الاقتصادي والاجتماعي م على مفهوم التخطيط الاستراتيجي. وعلى الدول النامية التي تريد اللحاق تاج السلع الصناعية المتداولة في السوق العالمية أن ترتبط بتوجهات السوق لتخطيط وان تتبع استراتيجية مزدوجة تتضمن احلال الواردات وتشجيع صادرات.

ثالثا: معوقات التصدير في الدول النامية ومصر

يمكن القول بأن أسباب إعاقة التصدير في الدول النامية بصفة عامة، وفي سر بصفة خاصة يرجع الى عدم توفر الشروط الهيكلية الضرورية لذلك. فما ل الاقتصاد المصري يعاني من عدم قدرة مشروعاته على تحمل المخاطر نص المعرفة الفنية والإدارية وقصور في البنية الأساسية بمعناها الواسع.

راجع في ذلك: محمد دويدار: الاقتصاد الدولي، الإسكندرية ١٩٩٦. الفصل اثنى.

ويمكن القول بأن معوقات التصدير في الدول النامية ومصر ترجع أساسا إلى عوامل هيكلية تتعلق بالتخلف الاقتصادي.^١

إن افتقار الدول النامية إلى طبقة المديرين ورجال الأعمال يعد سببا جوهريا في تأخرها عن اللحاق بعملية التصنيع والتنمية . كما أن نقص الخبرة في التسويق الدولي وعدم معرفة استراتيجيات البيع ونقص الخبرة بعملية الإنتاج تمثل مخاطرة كبيرة أمام الاستثمار الأجنبي الذي يتحاشى للدخول في نشاطا اقتصادية عالية المخاطر.^٢

وغالبا ما تتبنى الحكومات نماذج احلال الواردات في ظل اجراءات الحماية للصناعة الوطنية الناشئة، وذلك يحقق مكاسب للمستثمرين المحليين ربما في نظرهم أكثر من استخدامهم رأس المال في بدائل أخرى كالاستثمار في قطاع التصدير، وفي ذلك تكمن خطورة استراتيجية احلال الواردات، التي تعزل الاقتصاد القومي عن التطور التكنولوجي والمنافسة العالمية. ولعل توفر عرض مرن لمديري المشروعات ورجال الأعمال المستعدين للمخاطرة، والقوى العاملة المتعلمة والمدربة يعد شرطا أساسيا للإنتاج من أجل التصدير، لأن السوق العالمية تكتنفها درجة عالية جدا من المخاطرة أكبر بكثير من ظروف التعامل المأمون في السوق المحلية. وسيكون تلبية حاجات المستهلكين في الأسواق

^١ أنظر في ذلك دراسة البنك الدولي:

World Bank: The East Asean Miracle. Economic Growth and Public Policy, Oxford University Press, 1993. PP. 53.

^٢ راجع في ذلك: عمرو خير الدين: التسويق الدولي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢٠ وما بعدها.

خارجية أكثر صعوبة كلما اتسعت فجوة التطور بين الدولة المصدرة والدولة
مستوردة. لذلك ربما يكون من الأفضل أن تتجه صادرات مصر إلى دول
قارب معها في مستوى دخل الفرد. فقد يكون من الملائم التوجه بالتصدير إلى
دول شرق أوروبا أو دول نامية أخرى لأن العادات الاستهلاكية وهيكل الطلب بها
تشابهة. وذلك بشكل خيرة جيدة للمنتجين من أجل التصدير لاختبار قدرات
سوق أخرى على استيعاب منتجاتهم ، وأيضا عقد اتصالات تجارية تمثل أساسا
نزول اسواق جديدة . وبالإضافة إلى نقص المديرين ورجال الأعمال الكفاء
تلك عوامل أخرى تعوق التصدير ، لعل أهمها أن تجربة التصنيع الحديث في
مصر قامت على لحوال الولادات ، لذا فإنها تعتمد على بنية أساسية متطورة
في التصدير. لقد كان جوهر استراتيجية احلال الولادات هو تحقيق درجة
عالية من التخصص عن طريق تشجيع الاستثمار في ظل اجراءات للحماية مع
عدم الاخلال بأمن الكفاءة الاقتصادية. وهذا الهدف يتضمن أن الصناعات
مقائمة فعلا تصبح قادرة على المنافسة في المدى المتوسط أيضا بدون اسوار
لحماية. وترفع الحماية عن الصناعات المختلفة حالما تصل إلى مرحلة النضج
القدرة على المنافسة. وبذلك ترتفع درجة المنافسة الخارجية في سعر
الجودة، فيشك ضغط المنافسة ويتحتم توظيف كل الامكانيات لرفع الإنتاجية.
عندما يتحقق ذلك فإن الوضع سيظل أقل ربحية للمنتجين المحليين الذين
يقتصرون على تصريف انتاجهم فقط في السوق المحلية. من الإنتاج للمسوق
لمحلية في ظل سعر صرف ثابت غالبا ما يكون أكثر جاذبية وسهولة للمستثمر
لمحلي من تصريف انتاجه في أسواق التصدير. كما أن ضعف القدرات
التنافسية يعد من أهم معوقات التصدير.

الفصل الثالث

نحو استراتيجية قومية للتصدير

وعلاج المرض الهولندي

أولاً: المدخل الوظيفي لعملية التصدير على المستوى الجزئي

ثانياً: الاطار المؤسسي لتشجيع الصادرات على المستوى الكلي

ثالثاً: امكانيات التصدير في اطار استراتيجية قومية

نحو استراتيجية قومية للتصدير

وعلاج المرض الهولندي

بعد أن استعرضنا أهمية التصدير في عملية التنمية وضرورة تنويع الصادرات حتى يمكن التخلص من أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد المصري سنقدم رؤية لما يمكن أن تتضمنه استراتيجية قومية لتشجيع الصادرات، فنشير إلى ضرورة إزالة معوقات التصدير، ثم نشرح ونحلل أهمية المدخل الوظيفي والاطار المؤسسي لعمليات التصدير، ثم ندرس امكانيات التصدير تبعا للمجموعات الثلاث السابق تحليلها.

ويمكن القول أن ضمان دعم للصادرات بعد شرطا ضروريا يمكن رفع كفاءة وقدرات صناعات التصدير التي تسعى إلى رفع قدرتها التنافسية، ومن هنا يصبح من الضروري إزالة معوقات التصدير. وعلى الأهل يجب تحقيق درجة موحدة من الحماية لجميع الصناعات، وإن تحظى صناعات التصدير بذلك بنفس الفرصة المتاحة لصناعات لحواردات. وإذا تمتعت صناعات التصدير بالمزايا الضريبية مثل واردات السلع الوسيطة والمواد الخام فإن المنتجين من أجل التصدير لن يتعرضوا للقرقة والغبن. ومن الضروري أيضا تنويع هيكل الإنتاج.

أولاً: المدخل الوظيفي لعملية التصدير على المستوى الجزئي

يهتم المدخل الوظيفي لعملية التصدير بدراسة أسس ومراحل عملية التصدير على أسس علمية تتماشى مع الإدارة الحديثة . لذا سنقوم بتوضيح عناصر هذا المدخل وتتمثل في تنظيم عملية التصدير ومعرفة الأسواق، واختيار المنتج والاتصال بالمستوردين، وتحليل المنافسة واختيار طرق التسويق، وكيفية تنفيذ عمليات التصدير بكفاءة، وذلك على المستوى الجزئي، أى مستوى مشروعات وعمليات التصدير.¹ وذلك ينال اهتماما كبيرا فى النظرية الحديثة للاقتصاد الجزئي Neomicroeconomic Theory.

أسس ومراحل عملية التصدير:

تتكون عملية تشجيع الصادرات من شقين : أولا تلبية احتياجات السوق المحلية وثانيا تزويد الأسواق الخارجية بمنتجات معينة سواء مبيع صناعية أو مواد خام، والتي لا يشترط أن تكون ضمن الطلب المحلى أو نتيجة لانتقال عملية الإنتاج من بلد لآخر أى إعادة التصدير.²

¹ انظر فى ذلك دراسة بلاسا الهامة:

Balassa, B.: Towards a Development strategy for Egypt, in:
Balassa, B.: Policy Reform in Developing countries, Oxford
and Frankfurt /Main 1973.

² راجع فى ذلك دراستنا بالألمانية حول استراتيجية التصدير:

Zein El Din, Salah: Exportstrategien fuer Aegypten. Konzeption fuer ein erfolgreiches Marketing Aegyptens gegenueber der EG und der Bundesrepublik Deutschland, Studienverlag Brockmeyer, Bochum 1983.

ومراحل عملية التصدير يمكن تقسيمها الى أربع مراحل كما يلي:

(أ) مرحلة تحديد منتجات للتصدير ذات الكفاءة العالية، وفيها يتم اختيار منتجات من برنامج إنتاجي قائم فعلا وأيضا إنتاج منتجات جديدة بهدف التصدير.

(ب) مرحلة إقامة وتنظيم أنشطة للتصدير بحيث تستفيد من البنية الأساسية وذلك يعنى تنظيم قطاع التصدير والوحدات الإنتاجية للتصدير من ناحية العمال والإدارة وأدوات الإنتاج، وأيضا الاستفادة من الإمكانيات والتسهيلات المتاحة خارج للوحدة الإنتاجية مثل شبكة النقل والمواصلات والاتصالات.

(ج) عملية التصدير، وتكون تصدير مباشر أو غير مباشر.

(د) تنفيذ عملية التصدير، وذلك يشمل عملية الإنتاج الحالية والسابقة واللاحقة.

هذه المراحل الأربعة يختلف مداها وأحيانا تتداخل فيما بينها طبقا للظروف الخارجية والداخلية المتعلقة بمنشآت التصدير وأنشطة التصدير، والمشكلات التي تواجهها، وأيضا الأهداف العامة للوحدات الإنتاجية المتجهة للتصدير.¹

¹ راجع في ذلك: محمد غنم: التصدير أولا، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٦. ص ٢٢.

وأيضا: محمد فتحي عبد الصبور: قواعد التصدير في النظام التجاري العالمي الجديد، مؤسسة

روز اليوسف، القاهرة ١٩٩٧. ص ٣٧.

إن تحقيق وتنفيذ عملية للتصدير يتطلب بدلا من الممارسات التقليدية في السوق المحلية الاتجاه نحو اسواق خارجية لها طابعها الخاص، فوسائل تسويق الصادرات ودراسة الطلب الخارجى فى أسواق التصدير للمستهففة تكون فى مركز اهتمام النشاط الاقتصادى، لذلك فعلى الوحدات التى تتجه للتصدير ان تهتم بالنواحى التنظيمية المتعلقة بالتصدير وأن تكتسب المعرفة الضرورية المتعلقة بالطلب الخارجى وتفضيلات المستهلكين وطرق البيع وامكانيات الاتصال بالمشتريين فى الأسواق الخارجية. يجب معرفة الاجراءات التنظيمية المطلوبة لتنفيذ عملية التصدير، ودراسة لطلب على المنتجات وذلك بمعرفة الاسواق الخارجية ودراستها، ثم تحديد ماهى بدائل المنتجات الواجب إنتاجها والتعديلات الواجب ادخالها، أى اختيار المنتجات الصالحة للتصدير، وضرورة مراعاة الاتصال بالمشتريين فى الخارج ، ومعرفة المنافسين الناجحين وأسباب نجاحهم وذلك بتحليل المنافسة ، ومعرفة أى طرق للتسويق تناسب هذه المنتجات ومسار عملية للتصدير.

وقىما يلى نتناول تحليل عملية التصدير فى الناحية العملية والقضايا المتعلقة بها.

أ) تنظيم عملية التصدير ودراسة الأسواق الخارجية:

تتطلب عملية التصدير توفر أنشطة للإنتاج والتسويق بشكل، ولا يجب إعداد التصدير فقط فى مرحلة الإنتاج فعقود التصدير يتم الحصول عليها وتنفيذها بمبادرات خاصة. والمشكلات الواجب تلافيها لدى منتجى سلع التصدير تتمثل فى ضرورة معرفة الاسواق الخارجية واختيار المنتج الملائم وتحديد اسواق

التصدير، وحساب وتقدير أسعار الصادرات، وتحديد الخدمات المرافقة لعملية التصدير واختيار طرق التسويق، وأيضاً عمليات النقل وتمويل الصادرات والتحصيـل ومتابعة العملاء. إن منتجى سلع التصدير يجب عليهم استقبال للزائرين الأجانب وعقد اتصالات مع الشركات الأجنبية المستوردة ورعاية عملائهم فى الخارج بالاشتراك فى المعارض والأسواق الدولية، وتعيين ممثلين ووكلاء فى المكاتب التجارية، ودراسة عقود التصدير المتاحة، وعقد صلات وثيقة بحلقات الجملة والتجزئة ومتابعتها فى الأسواق الخارجية.¹

ولكى يمكن القيام بهذه الواجبات المتعددة يجب على الوحدات الاقتصادية التى تتجه للتصدير أن تنشئ اطار تنظيمى فعال. وفى هذا المقام فإنه يجب الاهتمام بكل متطلبات عملية الإنتاج والتسويق وبكل ما يتعلق بالتصدير. وحتى لا يتخذ قرار التصدير بناء على تقديرات شخصية لفرض التصدير يجب على المصدرين معرفة ودراسة الأسواق التى يتجهون إليها والحصول على المعلومات الضرورية المتعلقة بالتصدير من المراكز والجهات المهتمة بتدعيم الصادرات، وإيضاً من نشرات وكتالوجات المعارض والأسواق الخارجية، والمنافسين وإيضاً من الصحف. إن استخدام هذه المصادر للمعلومات يمدد بالنسبة للمصدرين بداية لاكتشاف السوق الخارجى. وتحليل احصاءات التجارى الخارجية فى بلادهم وفى البلاد الأجنبية يعتبر نقطة هامة فى هذا المجال. والمعرفة بالقضايا المتعلقة بمنتجات معينة يمكن اكتسابها خلال الاتصـل

¹ راجع فى ذلك: محمد فتحى عبد الصبور: قواعد التصدير فى النظام التجارى العالمى

الجديد، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة ١٩٩٧. ص ٢٩.

بالخبراء والمهتمين بالتصدير وايضا البلاد المستوردة والزوار الاجانب
بالاضافة الى الاشتراك في المعارض والاسواق الاجنبية، والقيام برحلات
تجارية فى الخارج لجمع للمعلومات وعقد الصفقات. ولعله من الأفضل اللجوء
الى المراكز والمعاهد المتخصصة فى بحوث الاسواق، وفى هذا الخصوص
يلاحظ التفرقة بين ما اذا كانت هذه الاسواق لاختبار المنتج وما هى وسائ
البحث الاكثر ملائمة من ناحية التكلفة.

ب) اختبار المنتج والاتصال بالمستوردين:

بعد معرفة الاسواق الخارجية فان اختيار المنتج من حيث الجودة والمستوى
التكنولوجى والتصنيع والتغليف والتمن يصبح ضروريا. اما الخصائص
التكنولوجية للمنتج وتحديد متطلبات السوق فيجب تنسيقها مع اجهزة تسوية
الصادرات. وتعا لنوع المنتج يمكن التركيز على جودة المواد وعملية التصنيع
وشكل المنتج واللون والطعم والرائحة والمحتوى، وايضا الخامة التى يصنع
منها المنتج وتصميم الغلاف من ناحية صياغة الرسوم والكلمات، وتوضيح
وظيفة المنتج ودرجة الجودة والعمر الافتراضى للملح، والقيمة الاستعماليا
ومنفعة السلعة كما يجب تحديد تشكيلة المنتج والخدمات المتعلقة بقطع الغيار
والصيانة والتركييب. ولتلبية طلبيات الشراء يجب أن يوافق المنتج تفضيلات
المستهلكين فى الاسواق الاجنبية. إن القدرة على تلبية رغبات البائعين الأجانب
تحدد لنا فرص التسويق هناك. وعند الاتصال بالمستوردين على المصدرين
الاعتماد على مبادرات خاصة بهم ويتوسط عروض السلع والبحث عن وكلاء
تجاريين وممثلين ويهتم بذلك فى الدول المستوردة مراكز لتدعيم التجارة
الخارجية، والغرف التجارية واتحادات التجارة والصناعة. والعناوين التى

يحصل عليها المصدرون يجب عليهم فحصها جيدا بالرجوع الى البنوك أو زملاء المهنة أو مراكز رسمية للاستعلامات، وعندما يبدأ تبادل الرسائل والاستعلام عن السلعة بدون مشاكل كبيرة يخطو المستورد أو ممثل له أول خطوة للاتصال بالخارج.

ج) تحليل المنافسة واختيار طرق التسويق:

في الأسواق الخارجية يتنافس المصدرون مع اقرانهم من نفس البلد ومن بلاد أخرى. ودرجة تركيز المنافسة في الأسواق الخارجية يتوقف على هيكل هذه الأسواق مثل عدد المستوردين وحجم السوق وأجزاء السوق، ونوع المنتج من حيث التشابه والاختلاف ودرجة الاحلال، وايضا يوقف على استراتيجيات التسويق المطبقة مثل جودة المنتج أو عرض المنتج أو سياسة أسعار الصلوات أو سياسة الاعلان أو سياسة للتوزيع. إن تحليل المركز التنافسي في سوق معينة يمكن المصدر من التكيف مع سلوكيات المنافسين وتجنب الاخطاء، حيث تتضح نقاط هامة تتعلق باستراتيجية التسويق. ولتقدير مركزهم التنافسي بصفة خاصة يجب على المصدرين تكوين خبرة جيدة في هذا المجال حيث يمكن معرفة المستوردين المستفيدين وحجم السوق وحالة البلد المستورد وفي أى الأسواق تتم المنافسة.

¹ راجع في ذلك: عمرو خير الدين: للتسويق الدولي، القاهرة، ١٩٩٦. ص ١١.

محمد غانم: التصدير أولا، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٦. ص ٤٦.

كما أن مزايا المناقصة للمستوردين كل على حدة ترجع إلى عدد من الأسباب مثل صفات المنتج من حيث الجودة والتصميم، ثمن الصلارات، سلو السوق من حيث المرونة أو للتعدد، جهاز الإنتاج والتسويق، الثقة للمستوردين، وهناك أيضا عوامل أخرى يمكنها أن تكون مؤثرة جدا مثل أحو السوق والعلاقات التجارية التقليدية واللغة والتعاطف، والصورة القومية..^١ وفي حالة المناقصة لمنتجات وخدمات متجانسة فإن الطلب يتجه إلى المستورد ذوي الكفاءة العالية، ويمكننا اتخاذ السعر كمؤشر فعال حتى وإن كان يوجد في التجارة الدولية مراكز سيطرة ومثبه احتكار. كما أن اختيار طرق التسويق تمثل معضلة لنا كأن المستوردون الأجانب سيبدرون بالقيام بعمليات التسويق في بلادهم. وذلك يصدق أيضا بالنسبة لشركات الاستيراد بالجملة والبيود التجارية المستوردة، والتي لها فروع ووكالات للشراء.^١

المباشر فيتم عن طريق بيوت تجارية أو مطية للتصدير، وتلك لا يحبذها الكثير من الدول للنامية. وتوجد مزايا للمنتجين الذين تتاح لهم فرصة تصريف انتاجهم عن هذا الطريق حيث يمكن استشارة البيوت التجارية المتخصصة في التصدير عن نسب طرق ترويج الصادرات ودراسة الاسواق الخارجية، وعمد دعاية واعلانات في الاسواق الخارجية على حسابها الخاص، كما تأخذ على عاتقها عملية شحن الصادرات للمستوردين في الخارج والاستفادة من وسائل النقل الملائمة بل ودفع الثمن للمنتجين بعد تسليم البضاعة في ميناء التصدير أما طرق التصدير المباشر فهي متعددة، لعل أهمها التصدير إلى بيوت تجار

راجع في ذلك: عمرو خير الدين: التسويق الدولي، ..مرجع سابق. ص ٦٦.

اردات الاجنبية، والتصدير مباشرة الى متاجر الجملة والتجزئة الكبيرة جنبية التي تستورد مباشرة وايضا متاجر البيع بالمراسلة عن طريق تالوجات، والتصدير بواسطة ممثلين ووكلاء فى الخارج وخلال زيارات جال الأعمال أو نوابهم فى الخارج، والتصدير من خلال فروع ومراكز خاصة يع فى الدول الاجنبية. ولعل الاختيار الصحيح لأنسب وسيلة لترويج صادرات يعد من أصعب واجبات القائمين على تسويق الصادرات. إن النقص فى الخبراء المتخصصين واللازمين لتنفيذ عمليات التصدير يمكن للدول النامية ان تتداركه من خلال مناهج تعليم وتدريب وتكوين كوادر فنية لعمليات التصدير ساهم فى اعدادها وتدريبها المنظمات الاقتصادية الدولية ومنظمات المعونة لأجنبية¹.

د) تنفيذ عمليات التصدير :

يبدأ التصدير عمليا من بدء الحصول على عقود التصدير وفى ذلك تتطبق الظروف والشروط التجارية المعتادة مع المشترين ثم تجرى عمليات إعداد السلع للتصدير مثل التعبئة والتغليف والنقل وتسوية الحسابات. وينتهى تنفيذ عمليات التصدير بمجرد تقديم دفعات الممداد وتسوية مشكلات شكاوى العملاء وتحويل الثالف من السلع المصدرة. وعملية التصدير باقتحامها أسواقا خارجية تختلف عن تلك العمليات التى تتم فى السوق المحلية، فمن حيث تقديم العروض نجد أنه

¹ راجع فى ذلك: عمرو خير الدين: التسويق الدولى، ..مرجع سابق ص ٨٦. وأيضا: محمد غانم: التصدير أولا..مرجع سابق، ص ٦٤.

يجب صياغة العرض التصديري باللغة التجارية المعتادة في السوق الخارجيـ
المستهدفة على أن تتضمن دعاية ومعلومات عن السلع، ويجب تلبية توقعات
ورغبات المستهلكين في السلع من حيث المادة والشكل والجودة، وتقديم العروض
للمشتريين الكبار من خلال المراسلات بارسال مندوبين أو القيام برحلات تجارية
أو الاشتراك في المعارض والاسواق الدولية. وعند تلقى الطلبات وأوامر
التوريد يجرى فحص القدرة على الدفع لدى المستوردين، وتؤخذ تكلفة التصدير
في الاعتبار ومدى امكانية الاستفادة من مساعدات الدولة المصدرة لتدعيم
الصادرات، مما يؤثر في التكاليف الثابتة والمتغيرة لعمليات التصدير. ويراعى
تغليف الصادرات بطريقة جيدة ومتينة تتماشى مع حاجات المستهلكين في
التخارج، واختيار طرق نقل مناسبة للصادرات، ومراعاة اعطاء بيانات الوزن
بما يلائم لوائح الدول المستوردة، والتأمين ضد المخاطر، وعرض الأورار
المصاحبة لشحنة التصدير، مثل الفواتير التجارية، فواتير الجمارك، فواتير
معتمدة من القنصلية، شهادة المنشأ، تذاكر وبوالص الشحن، خطاب الشحن
بوليصة التأمين .. الخ. وبلى ذلك عملية التحصيل وتتمثل في متابعة تحصيل
قيمة الصادرات وارسال المطالبات وتحصيلها أو التنازل عنها، والرد على
الشكاوى واصلاح الاضرار وذلك باختبار وفحص شحنات التصدير قبل ارسالها
وتنفيذ القواعد الخاصة بالرد على الشكاوى وتعويض الاضرار التي قد تصيب
شحنات التصدير. وهناك عناصر رئيسية يجب توافرها في أى نظام فعلا
لتشجيع الصادرات، فمن الناحية العملية نجد أن البحث والتفكير والشروع في
نظام لتشجيع الصادرات لا يتحدد فقط بعوامل الحجم والوضع الجغرافي
والقدرة وامكانيات الموارد ومستوى النمو ودرجة التصنيع والخبرة في التجار
الخارجية، وإنما أيضا بدرجة التحام الاسواق وحالة ميزان المدفوعات واهدا:

سياسة التنمية .. الخ . وهناك اختلافات فى درجة تشجيع الصادرات ودرجة تركيز اجراءات التشجيع بين الوحدات الاقتصادية، ويترتب على ذلك اختلاف هيكلية وتنظيمية.^١

إن ارساء نظام فعال لتشجيع الصادرات المصرية يتطلب على الأقل توفر عرض للصادرات يتمشى مع احتياجات الاسواق الخارجية ودراسة الاسواق وتدعيم القدرة على المنافسة الدولية. وهذه العناصر متداخلة ومترابطة ، كما انها تمثل حجر الزاوية لنظام فعال لتشجيع الصادرات وتمثل الواجبات الرئيسية فى هذا النظام.^٢

وهذا يقتضى تحديد مجالات الإنتاج التى تلائم احتياجات التصدير سواء موجودة أو يجب ايجادها وتلك التى توجد لها فرص تصدير، وتوفير شروط إنتاج أكثر قدرة على المنافسة باختيار موقع المشروع والتكنولوجيا الملائمة والطاقة الاستيعابية، كما يجب ضمان قاعدة من المواد الخام والسلع الوسيطة لمنتجات التصدير من خلال إنتاجها محليا أو استيرادها. كما يجب تكيف المنتج طبقا لهيكل الطلب فى الأسواق الخارجية من حيث المادة والجودة والتصميم، ومراعاة تفضيلات المستهلكين وتوفير معلومات عن المستوردين المستهدفين.^٣

^١ راجع فى ذلك دراسة الأستاذ بيلا بلاسا:

Balassa, B.: Export Incentives and Export performance in Developing countries. A comparative Analysis, in : Weltwirtschaftliches Archiv, Maerz 1978 . PP. 76.

^٢ راجع فى ذلك:

Donges, J. B., Moeller-Ohlsen, L.: Aussenwirtschaftsstrategien und Industrialisierung in Entwicklungslaendern, Kieler Studien Nr. 157, Tuebingen, 1978.

^٣ راجع فى ذلك:

وتعتبر دراسة الأسواق ضرورية لتوفير عرض للصادرات يتناسب مع احتياجات السوق، وذلك بتوفير معلومات حول ظروف الطلب والأسواق الخارجية. ولدراسات السوق تعتبر عنصر رئيسي مرتبط بنظام تشجيع الصادرات، ويخدم مباشرة عملية الإنتاج والتصدير بل يخدم أيضا السياسة الاقتصادية بصفة عامة. والمعلومات التي يجب توفيرها تشمل بصفة خاصة معلومات أساسية عن الأسواق الخارجية التي تأتي في مجال اهتمامنا، ومعلومات حول الشروط القانونية والسياسة التجارية اللازمة للدخول في الأسواق الخارجية، ومعلومات حول المؤشرات الاقتصادية المحلية والدولية. كما يجب توفير معلومات حول الموقف التنافسي للإنتاج الخاص في الدولة المستوردة ولبعض المنافسين من بلاد أخرى، لذا يجب انشاء مراكز معلومات توفر معلومات حول طرق التصدير الواجب أن نسلكها عند التوزيع في اسواق معينة والشركات الأكثر تأثيرا في تسويق الصادرات في الاسواق الخارجية.¹

ورفع القدرة على المنافسة في الاسواق العالمية يتطلب توفر قوى عاملة مدربة على التصدير في قطاعات الإنتاج والتصدير والادارة الحكومية والبنوك،

Hillebrand, W.: Industrielle und technologische Anschlussstrategie in teilindustrialisierten laendern. Bewertung der allokationstheoretischen kontroverse und Schlussfolgerungen aus der Fallstudie Republik Korea, Berlin 1990.

¹ انظر في ذلك: صلاح فهمي: ضمان انتمان الصادرات، ملحق الأهرام لاقتصادي، ١٢/٢/١٩٩٦. وكذلك: على السلمي: ادارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهل للأيزو، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٦. ص ٧٧. وأيضا: محمد فتحي عبد الصبور: قواعد التصدير في للنظام التجاري العالمي الجديد، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة ١٩٩٧. ص ٤٩.

عمل دورات تدريبية في التسويق وفن البيع .. الخ . ويستلزم لتنفيذ نظام فعال شجيع الصادرات حسب القواعد السابق ذكرها ضرورة وجود قدر كبير من تنسيق بين متخذي القرارات الاقتصادية والمؤسسات القادرة على تنفيذ نظام شجيع الصادرات والاجراءات التخيلية لعمليات التصدير، وأيضا الحد من لمشكلات التي تعيق التصدير وتجنب ترك اجراءات تشجيع الصادرات في أيدي ممارسين يعيقون التصدير ولا يؤمنون بالتصدير كاستراتيجية قومية، ومن الضروري اندماج مفهوم تشجيع الصادرات في المدى التطويل في سياسة التنمية الاقتصادية وعلى كافة المستويات. ولرفع كفاءة وقدرة الوحدات الاقتصادية في قطاع التصدير يجب أن يؤخذ في الاعتبار ضرورة رفع مستوى الإنتاجية، وذلك يتطلب رفع مستوى التعليم والتدريب وترشيد التكاليف في كافة مراحل عمليات الإنتاج والتصدير. كما يجب الاهتمام بعمليات التمويل وتقديم حوافز للتصدير، على سبيل المثال تحرير جزئي أو كلي للصادرات من كافة الضرائب، وتخفيف الضرائب على الصادرات والواردات، ومنح جوائز استيراد لمنتجات التصدير أو مساعدات للتواجد في اسواق خارجية، وذلك باجراء بحوث الاسواق، والاعلان والترويج وارسال مندوبين في الاسواق الخارجية وانشاء نظم لضمان وتأمين الصادرات. ومن الأمور الجوهرية ضرورة تجهيز وانشاء وتحسين بنية أساسية تتجه للتصدير مثل انشاء بيوت بحرية للصادرات وبنوك للتجارة الخارجية وشركات الشحن والنقل وشركات التأمين وتعزيز وسائل النقل والاتصالات والمخازن وتسهيلات في الشحن والسفن .. الخ . وأيضا الاهتمام بتعليم القوى العاملة للالزمة لقطاع التصدير بأشكاله واحتياجاته، على سبيل المثال من خلال تكوين شخصيات وكوادر ادارية ومناهج للتعليم والتدريب في هذا المجال.

ثانيا: الاطار المؤسسى لتشجيع الصادرات على المستوى الكلى

إن التوسع فى عمليات التصدير يحتاج الى تبنى استراتيجىة لتدعيم الصادرات تكون بمثابة استراتيجىة قومية للتنمية.¹

وقد اهتمت الأدبيات الاقتصادية الحديثة للتنمية بكفاءة وفعالية المؤسسات، فضلا على ضرورة تناول الموضوع أيضا على مستوى الاقتصاد الكلى Macroeconomic. ولذلك يجب توفير نظم فعالة لتدعيم الصادرات ترتبط بنظام مؤسسى على درجة كبيرة من الكفاءة ليؤدى خدمات مساندة للتصدير، بل ويضمن كفاءة أداء وظائف التصدير على المستوى الجزئى، والسابق شرحها. وفيما يلى المؤسسات التى من المأمول أن تعمل على رفع كفاءة وفعالية وظائف التصدير فى مصر على المستوى الكلى، يمكن ادراجها تحت خدمات التصدير التى تؤديها كما يلى:

١- شبكة المعلومات التجارية الداخلىة:

وتشمل نقطة التجارة، وشبكة للتجارة، ومركز تنمية الصادرات، وجميعيات رجال الأعمال.

¹ راجع فى ذلك:

Kaldor, N.: The Energy Issues, in: T. Barker and V. Braigovsky (edt.): Oil or Industry, London 1981. PP. 46.

Zein El Din, Salah: Exportstrategien fuer Aegypten. Konzeption fuer ein erfolgreiches Marketing Aegyptens gegenueber der EG und der Bundesrepublik Deutschland, Studienverlag Brockmeyer, Bochum 1983. PP.76.

٢- تسويق وتنمية الصادرات داخليا وخارجيا:

ويقوم بذلك مركز تنمية الصادرات، ومركز تنمية التجارة، والهيئة العامة للمعارض والأسواق الدولية، ومكاتب التمثيل التجارى.

٣- تسهيلات ائتمانية للاستيراد:

وتؤديها بنوك الاستيراد والتصدير الاجنبية وبرنامج الاستيراد السلعى، والبنك المصرى لتنمية الصادرات.

٤- تسهيلات ائتمانية للتصدير:

ويؤديها البنك المصرى لتنمية الصادرات والبنوك التجارية.

٥- تسهيلات ضمان الصادرات:

وتؤديها الشركة المصرية لضمان الصادرات، والبنوك التجارية.

٦- التامين على الصادرات:

وتغطيه شركات التامين وشركة ضمان الصادرات.

٧- المساعدات الفنية والتدريب:

ويقدم هذه الخدمات مركز تنمية الصادرات، ومركز تنمية التجارة، وبرنامج للمساعدات الفنية التى تقدمها الاطراف المانحة، ومصالحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهنى.

٨- المساعدات المتطقة بالجودة والموصفات:

وهذه الخدمات يجب أن تؤديها الهيئات المنوط بها وضع المواصفات القياسية والمعايير.

٩- المناطق الحرة للانتاج والتصدير:

وتشمل المناطق الحرة فى مصر نوعين وهما المناطق الحرة العامة والمناطق الحرة الخاصة.

ثالثاً: امكانيات التصدير في إطار استراتيجية قومية

تعتبر حصيلة الصادرات المصرية ضئيلة جداً بالنظر الى الموارد والطاقت الكامنة في الاقتصاد المصري، ويتسم هيكل الصادرات المصرية بنسبة عالية من السلع الأولية التي تخضع أسعارها العالمية لتقلبات شديدة، لذا يجب توسيع وتنويع الصادرات. ويصبح توسيع نصيب السلع الصناعية ضمن هيكل الصادرات المصرية من أولويات استراتيجية قومية لتشجيع الصادرات. وبالنسبة الى المزايا النسبية وما تملكه مصر من موارد نجد أنه تتوفر بمصر عدة مزايا منها انخفاض تكلفة عنصر العمل نسبياً، وموقع مصر الجغرافي يتوسط ثلاث قارات مما يسهل النفاذ الى اسواق أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط، كما تتمتع مصر بامكانيات لزراعة محاصيل زراعية عالية القيمة.

ويوضح الجدول رقم (٥) السلع ذات النمو التصديري. وسنقوم بتحليلها حسب التصنيف المتقدم في الدراسة.

فدراسة سلع هيكشر - أوهلين الواردة في قائمة الصادرات المصرية يمكن القول بأن هذه الصناعات الاستهلاكية كثيفة العمل لا تتطلب استثمارات اضافية جديدة على نطاق كبير. وتشتق المزايا التنافسية من المزايا النسبية، إلا أنها تتضمن متغيرات اضافية ترتبط بالفعالية النسبية للموارد على مستوى منشآت التصدير والأنشطة الأساسية مثل جودة الموقع والتصنيع والتسويق وخدمة ما بعد البيع، والأنشطة المساندة مثل توفر البنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية والتطور التكنولوجي.

ويمكن تقسيم الصناعة المصرية من حيث امكانيات التصدير الى ثلاث مجموعات:

أ (سلع يتوفر بها امكانيات النمو التصديرى وفقا للمزايا النسبية، وتتمثل فى منتجات صناعة الملابس والجلود ولها ميزة نسبية وتصدر حاليا بكميات مناسبة، كما أنها تمتلك امكانية جيدة للنمو فى المستقبل القريب.

ب (سلع يتوفر بها امكانيات النمو التصديرى وفقا للطاقة المحلية، وتتمثل فى منتجات تتمتع بامكانيات التوسع فى الإنتاج الحالى والمخصص معظمه للاستهلاك المحلى وذلك يعنى أن المنشآت المصرية التى تنتج هذه السلع لم تتمتع بعد بقدرة النفاذ الى الأسواق العالمية، ومثال ذلك إنتاج الزهور ومحاصيل عالية الجودة مثل الاسبراجوس والفراولة والكيوى .. الخ. كما توجد فرص النمو التصديرى وفقا لامكانيات زيادة الطاقة الإنتاجية المحلية، وتشمل هذه السلع مواد البناء والكيماويات والمواد الغذائية، وهى صناعات احلال الواردات، والتى اتجهت الى السوق المحلية وفقدت منشآتها بعض كفاءتها وانخفاض جودة المنتج لغياب عنصر المنافسة، وبعضها أصبح فى مركز تنافسى يمكنه من التصدير، مثل صناعة الدواء، والمستحضرات الطبية، والكيماويات والأسمدة والأسمنت ومواد البناء، والألومنيوم والزجاج وحديد التسليح والمواد الغذائية المصنعة.

جدول (٥): السلع ذات النمو التصديري في مصر (القيمة بالمليون دولار)

الرمز	السلعة	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
	المجموع:	٢٦٤٧,٨	٢٥٨٢,١	٣٦٩٢,٦	٣٠٥٠,١
٠	أغذية/حيوانات حية	٢٢٧,٣	٢٣٨,١	٢٩٤,٣	٣٣٢,٧
٠٥	خضار وفاكهة	١٤٩,١	١٤٣,٣	١٦٢,٠	١٦٢,٢
٠٥٤	خضار وفاكهة وطازجة ومعلّظة بطريقة بسيطة	٥٦,٢	٦٢,٥	٨٧,١	٩١,٤
٠٥٦	خضار معلّظة مجهّزة	٨,٧	١١,٣	١٢,٣	١٦,٥
٠٥٧٩	فاكهة طازجة أو معلّظة	٦,٨	٦,١	٧,٦	١٢,٤
٥	كيمياويات ومنتجات مرتبطة بها	١١٨,٢	١٢٢,٩	١٦٧,٧	١٦٢,٣
٥١	كيمياويات عضوية	٨,٣	٦,٤	٨,٤	١٠,٠
٥٢	كيمياويات غير عضوية	٣,٥	٤,٤	١٩,١	١٦,٥
٥٤١	منتجات صيدلانية وطبية	١٢,٠	١٢,١	٢٠,٧	٢٨,٧
٥٥١	زيوت أساسية عطرية وعطور	١٩,٢	٥,٤	٤,٦	١٠,٤
٥٥٢	معطرات ومستحضرات تجميل	١٥,٠	٤,٣	٣٤,٥	١٠,٤
٥٦٣	أسمدة صناعية	٧,١	٧,٥	١٢,٥	٤٣,٦
٦١	جلود وأفراء	٣,٥	٦,٧	٦,٧	١١,٢
٦٥٨	منسوجات	٢١,٨	٣٢,٣	٢٨,٨	٣٨,٣
٦٥٨١	كتانيات الخ	٢٠,١	٢٩,٤	٢٦,٠	٣٦,٧
٦٥٩	غطاء ارضيات	١٥,٧	٣٠,٨	٢٥,٠	٢٦,٨
٦٧	حديد وصلب	٦١,٣	٨١,٠	٦٠,٣	١٣٨,٣
٦٩	صناعات معدنية	٣٢,٩	٤٠,٦	٤٠,٠	٥٢,١
٧	آلات ومعدات نقل	١٠,٩	١٧,٥	٤٦,٣	٣٧,٩
٧٧	آلات كهربائية	٥,٨	٨,٣	٢٤,٣	٢٠,١
٨٤	ملابس والكسور	١٣٢,٥	١٤٤,٤	١٧٤,٦	١٦٢,٥
٨٥١	أحذية	٨,٣	١٦,٧	٢٠,٢	١٩,٩
٨٥١٠٢١	أحذية جلدية	٧,٦	١٦,٢	١٨,٧	١٧,١
٨٩٣٩	أصناف بلاستيكية متنوعة	٣,٨	٤,٢	٨,٨	١١,٥

المصدر: International Trade Statistics, United Nations (diverse years)

جـ) إمكانيات النمو التصديري في مجالات جديدة:

وهذه السلع تنتمي الى مجموعة سلع هيكشر-أوهلين ونجحت الدول الصناعية الجديدة في آسيا في إنتاجها، وتنمية قدراتها التصديرية في مصر يتطلب استثمارات اجنبية ومشروعات مشتركة ونقل للتكنولوجيا، ومثالها المعدات الرياضية وأحذية مطاطية ومنتجات بلاستيك وأدوات المائدة وأجزاء السيارات، ومعدات وأجهزة الاتصال والمنتجات المعدنية.

إمكانيات التصدير في بعض الصناعات:

أ) مجموعة سلع ريكاردو:

من هذه السلع المنتجات البستانية وتشمل العنب والبطاطس والحمضيات والطماطم، ومنتجات زراعية مرتفعة الثمن مثل الاسبرجوس والكيوي والمانجو، وتجد لها فرص تصدير في دول الاتحاد الاوربي. أيضا الأغذية المصنعة تجد فرصة للتصدير الى البلاد العربية والأفريقية، أما العصائر المركزة والخضروات المجمدة فيجد أسواقا لها في ايطاليا والمانيا. وتعتبر المانيا أكبر مستورد للخضر والفاكهة في الاتحاد الاوربي، وتبلغ وارداتها أكثر من ثلث اجمالي واردات الاتحاد الاوربي، وتعد أيضا أكبر مستورد لهذه السلع في العالم. والمنتجات الزراعية التقليدية يفضل تصديرها الى دول الاتحاد الاوربي في غير مواسم إنتاجها في أوربا، ويجب المحافظة على مستوى عال من الجودة ومراعاة الشروط الصحية والبيئية والقضاء على الفيروسات والفطريات التي تصيب المنتجات الزراعية المصرية، وتزويد المنتجين بمعلومات تسويقية،

وتطوير الرتبة الاساسية خاصة وسائل النقل والموانئ والكمبوز، وتشجيع المزارعين على إنتاج سلع غير تقليدية ومربحة مثل الكينوى والاسبرجوس والمشروم.

ويمكن للمنتجات الزراعية المصرية أن تتمتع بقواعد اتفاقية الجات الجديدة، حيث تقضى بإلغاء معظم الحواجز غير الجمركية وفرض رسوم جمركية ببدلا منها على أن تقوم الدول المتقدمة بعد ذلك بتخفيض هذه التعريفات الجمركية بنسبة 36% على مدى ست سنوات، كما يتضمن مبدأ النفاذ الى الأسواق بالنسبة للمنتجات الزراعية ازالة كافة القيود الكمية.

ب) مجموعة سلع هيكلية - أوليين:

توجد امكانات تصديرية كبيرة من هذه المجموعة بشقيا كثيفة العمل وكثيفة رأس المال:

سلع كثيفة العمل:

حققت صناعة الملابس المصرية نجاحا في التصدير ويمكن ان تضاعف صادراتها الى الاسواق الأوربية والأمريكية. وأسواق المستقبل لن تكون للملبوسات منخفضة السعر بل للمنتجات ذات الجودة الاعلى، وهذا ما تفعله سويسرا في تركيزها على تصدير الملبوسات عالية الجودة. أما المصنوعات الجلدية مثل الأحذية والحقائب والمعاطف الجلدية ذات السعر المتوسط فتجد أسواقا لها في الدول العربية والافريقية. أما السجاد والمفروشات المنزلية فتجد أسواقها اليابان وروسيا والولايات المتحدة.

سلع كثيفة رأس المال:

تتمتع مصر بمزايا تنافسية فى إنتاج الأدوية والمستحضرات الطبية، وبلغت مستوى متقدم مقارنة بالدول النامية، وهناك مجموعة من المنتجات الدوائية مثل المنتجات العامة اى التى لا تخضع لقيود براءات الاختراع تعتبر مطابقة للمواصفات العالمية ذات أسعار منافسة ويحتاج قطاع الدواء الى تحسين المعلومات الخاصة بالاسواق وتدريب العاملين وتكوين خبراء فى التسويق، ويجب تحسين سمعة الدواء المصرى خارجيا. ويمكن لصناعة الدواء بتلبية احتياجات الاسواق العربية والافريقية ودول الاتحاد الروسى.

أما إنتاج الأسمدة الصناعية فيمكن لمصر أن تستغل ميزتها كمنتج الغاز الطبيعى لإنتاج الأسمدة النتروجينية، وقد بدأت شركة أبو قير للأسمدة فى استخدام الغاز الطبيعى، ومنتجات الأسمدة الصناعة تجد أسواقها فى دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا. أما مكونات السيارات مثل البطاريات والاطارات الكهربائية والمعدنية فتتجه الى الأسواق العربية والافريقية.

جـ) سلع كثيفة رأس المال:

تتميز الصناعات الإلكترونية بنمو سريع على مستوى العالم ، ورغم أن هذه الصناعة حديثة نسبيا فى مصر وصغيرة وترتبط بعمليات التجميع وتعتمد على استيراد المكونات، إلا أن مصر تمتلك امكانيات لإقامة صناعة إلكترونيات ذات مركز تنافسى فى بعض المنتجات، والاسواق المحتملة للمنتجات الإلكترونية توجد فى البلاد العربية والافريقية وأوروبا الشرقية. ولعل العقبة الرئيسية لنمو

هذه الصناعة الحيوية تتمثل في نقص الاستثمارات مما يعرقل نقل التكنولوجيا. كما يتميز سوق برامج الكمبيوتر *software* بالنمو السريع، وهذه الصناعة تعتبر ابرز أمثلة سلع دورة المنتج وتحتكرها شركات قليلة في أوروبا وأمريكا الشمالية، وتتمتع مصر بقدرة تنافسية من حيث التكلفة في حالت تصميم برامج الحاسب الآلية، ويتوفر بمصر درجة عالية من الكفاءة الفنية بمراكز البحوث والجامعات. وتوجد فرص لتعريف البرامج وتصميم برامج باللغة العربية. وتهيمن أمريكا الشمالية على أسواق أجهزة وخدمات الحاسب الآلى وتبلغ مبيعاتها نحو ١,٥ تريليون دولار سنويا، أى نصف اجمالى المبيعات فى العالم والمدش حقا أن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تواجه مشكلة النقص فى الكفاءات المدربة على وضع البرامج، ويقدر الأشخاص المطلوبين لتصميم برامج الكمبيوتر بنحو مليون شخص، ويمثل هذا النقص فرصة أمام مصر لتطوير صناعة البرامج كما فعلت الهند حيث يعمل نحو ألفين عالم وفنى هندى فى تصميم برامج الشركات العالمية مثل ميكروسوفت وأبتيك، وينقلون خبراتهم مباشرة الى الشركات الهندية.

وتوجد نحو ١٠٠ شركة مصرية تصنع ثلاث أنواع من البرامج وهى التعريف والبرامج الجاهزة ووضع برامج جديدة باللغة العربية، وأيضا تضع برامج حسب طلب عملاء معينين. والبرامج التى تصممها الشركات المصرية تشمل برامج ادارة المستندات والاعلام المتعددة *multimedia* ونظم المخازن والنظم المحاسبية، وتصدر هذه البرامج الى الدول العربية والافريقية، وتعانى من القرصنة لنحو ٩٠% منها. ومازال حجم البرامج لا يتعدى المليون دولار، ولعل انشاء مدينة مبارك للعلوم ووادى الأهرام للتكنولوجيا يمثل دفعة قوية فى

هذا المجال. وفي ظل اتفاقيات الجات وتحرير التجارة العالمية سيكون حماية حقوق الملكية الفكرية مشجعا على دخول مصر مجال تصميم البرامج وتصديرها. ولعل تطوير نظام التعليم وخلق العقلية النقدية والابتكارية لدى التلاميذ وحرية الفكر والتعبير عن الذات سيتيح فرصة أكبر لأن يبرز من بينهم مخترعين ومبتكرين ومصممي برامج.

لقد تناولنا في هذا الباب رؤية استراتيجية لتشجيع الصادرات المصرية واستهدف البحث توضيح أهمية التوجه التصديري من أجل تخصيص افضل للموارد وتوزيع هيكل الإنتاج والصادرات. وذلك كمخرج للاقتصاد المصري من مأزق المرض الهولندي الذي يتمثل في تصدّر مادة خام وهي البترول لقائمة الصادرات المصرية وتراجع الصادرات الصناعية لحد كبير، وما صاحب ذلك من مشكلات سعر الصرف والتضخم والبطالة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

وفي قيامنا بعرض وتحليل هذه الرؤية الاستراتيجية تناولنا ضرورة ازالة المعوقات التي تواجه الصادرات المصرية، والاهتمام بالمدخل الوظيفي لعملية التصدير؛ كمدخل هام لرفع كفاءة التصدير على المستوى الجزئي الذي يتضمن الشركات والوحدات الانتاجية المتعلقة بنشاط التصدير. وذلك تطبيقا لأفكار النظرية الحديثة للاقتصاد الجزئي. وعلى مستوى الاقتصاد الكلي استعنا بتوجيهات النظريات الحديثة في التنمية الاقتصادية، والتي تعطي اهتماما كبيرا لكفاءة وفعالية المؤسسات ودورها التنموي. فقمنا بدراسة الاطار المؤسسي للتوجه التصديري، وقيام المؤسسات المعنية بتشجيع الصادرات بأداء وظائفها في اطار استراتيجية قومية للتوجه التصديري.

كما قمنا بتحليل امكانيات التصدير لبعض السلع المصرية الأكثر أهمية طبقاً لتصنيف سلع التصدير الى ثلاث مجموعات طبقاً لنظريات للتجارة الدولية، وهي مجموعة سلع ريكاردو التي تضم المنتجات الأولية الزراعية والمعدنية، مجموعة سلع هيكلر-أوهلين التي تضم سلع كثيفة العمل و سلع كثيفة رأس مال، ومجموعة سلع دورة المنتج وهي منتجات للتكنولوجيا الحديثة، ذات كثافة عالية من رأس المال البشري والبحث والتطوير. وبتحليل هذه المجموعات لسلعية الثلاث أبرزنا أهمية بعض السلع التي يمكن التركيز على انتاجها من أجل التصدير. وذلك من أجل خروج الاقتصاد المصري من مأزق المرض الهولندي.

الباب الثاني

الاقتصاد السياسي للمناطق الحرة

الفصل الأول: تطور المناطق الحرة وأهدافها

الفصل الثاني: مقومات انشاء المناطق الحرة وحوافز الاستثمار

الفصل الثالث: نظريات الاقتصاد الدولي المفسرة لمكانة
المناطق الحرة في تقسيم العمل الدولي

الفصل الأول

تطور المناطق الحرة وأهدافها

أولاً: مفهوم المنطقة الحرة وتطورها التاريخي

ثانياً: أهداف المناطق الحرة

ثالثاً: آراء المؤيدين والمعارضين لانشاء المناطق الحرة

تطور المناطق الحرة وأهدافها

نتناول في هذا الفصل الحديث عن مفهوم المنطقة الحرة وأهدافها ثم نحلل
المؤيدين والمعارضين لانشاء المناطق الحرة.

أولاً: مفهوم المنطقة الحرة وتطورها التاريخي

يمكن تعريف المنطقة الحرة بأنها جزء من الأرض تابع لدولة ما، سواء كلن
من ميناء أو بجواره أو مدينة أو قطعة أرض داخل حدود الدولة، ويتم وضع
رد لها بطريقة قاطعة، ويتم إمدادها وتجهيزها بالمرافق التي تقدم للمستثمرين
ابل يتفق عليه. ويصرح داخل المنطقة الحرة بإقامة المشروعات الخاصة
رؤس الأموال الوطنية أو الأجنبية أو المشتركة ويتم تداول السلع المحلية
أجنبية، أو تجرى عليها بعض العمليات الصناعية دون أن تسدد على هذه
لمع أية رسوم جمركية إلا عند دخولها إلى أسواق الدولة، كما يتم تحصيل
سوم الصادر على السلع المحلية التي تدخل إلى المنطقة الحرة وكأنها مصدره
خارج الدولة، حيث تعتبر المنطقة الحرة منطقة جمركية خارج الحدود
جمركية للدولة وإن كانت تخضع إدارياً وأمنياً للسيادة الوطنية.^١

وتعتبر المناطق الحرة في الأساس استثناء من مبدأ عمومية الضرائب
جمركية، إذ أن الأصل أن تفرض هذه الضرائب على جميع السلع إذا ما

راجع في ذلك: عبد الرحمن فريد: المناطق الحرة طبقاً للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ولائحته .
نفيذية، القاهرة ١٩٧٦، ص ٧.

اجتازت حدود الدولة داخلة إليها أو خارجة منها. ومن ثم فإن السلع التي تستور إلى المنطقة الحرة أو تصدر منها لا تخضع للإجراءات الجمركية العادية الخاصة بالواردات والصادرات كما لا تخضع للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم، أى أن مختلف المنتجات تتحرر تماماً من قيود الاستيراد والتصدير. أما إذا تجاوزت البضائع الحرة إلى داخل الدولة أو دخلت المنتج المحلي إلى المنطقة الحرة بغرض تصديرها إلى الخارج فإن الضرائب تستد على السلع كما لو كانت مستوردة من الخارج أو صادرة من الدولة إلى الخارج؛ وذلك في حالة فرض ضريبة على الصادرات. ويحسن هنا التفرقة بين المنطقتين الاقتصادية الحرة Free Economic Zone والمنطقة الحرة للإنتاج والتصدير فتعتبر المنطقة الاقتصادية الحرة الخطوة الأولى لقيام اتحاد جمركي في إطار التكامل الاقتصادي Economic Integration بين دولتين أو أكثر، وفيها يتم إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء لأجل تحرير التجارة بينهم. أما المنطقة الحرة للإنتاج والتصدير فهي منطقة جغرافية منعزلة، ولا تسرى عليها قوانين الضرائب المطبقة في باقى أجزاء الدولة، أو هي جزء من الدولة يندمج في السوق العالمية.¹

وترجع فكرة المناطق الحرة إلى عصر الرومان، حيث استخدمت الإعفاء الجمركية لخلق حوافز ومميزات لتسهيل حركة التجارة بين الدول. وبعد ذلك عصر التجاربيين الذي انتشر في أوروبا في منتصف القرن السادس عشر وظ سائداً حتى بداية القرن التاسع عشر، نشأ في عديد من الدول الأوروبية المدينة City States وبها الموانئ الحرة free ports، لتسهيل دخول وخروج ا

¹ راجع في ذلك: عبد الرحمن فريد: المناطق الحرة... مرجع سابق ص ١٠.

لاضافة الى عملية تخزينها وتداولها بدون ضرائب جمركية، إذ على الرغم من تطبيق سياسة الحماية في دول أوروبا كان يوجد عدد كبير من موانئها غير باضع لتتظلمات التجارة الخارجية مثل فينيسيا ومرسيليا وهامبورج وبريمن. كان الغرض الأساسي لهذه الموانئ هو خدمة تجارة الترانزيت مثل منطقة لنجة وجبل طارق. وبعد أن تقدم النشاط الصناعي والتجاري ازداد الاتجاه نحو تطوير فكرة المنطقة الحرة فبعد أن كانت تقام على مساحات صغيرة بالموانئ، و على الحدود فقد اتسعت مساحاتها وأصبحت تشمل مننا بأكملها ، كما أنشئت بعض المناطق الحرة داخل الدولة ، وبعد أن كان الهدف من إنشائها أول الأمر التخزين وتنشيط التجارة العابرة تطورت إلى القيام ببعض العمليات الصناعية البسيطة ثم وصل الأمر إلى إقامة الصناعات الكبيرة والثقيلة. وقد أنشئت أول منطقة حرة في العصر الحديث عام ١٩٢٢ في مطار شانون الدولي في ايرلندا. فبعد استقلال ايرلندا واجهتها مشكلات اقتصادية تشبه إلى حد كبير ما تواجهه الدول النامية اليوم من بطالة وضعف الإنتاج الصناعي. وفي الخمسينات اتبعت سياسة تدعيم الصادرات وإنشاء المناطق الحرة وحتى منتصف السبعينات بلغ عدد المشتغلين بها نحو ٨٠٠٠ مشتغل وبلغت الاستثمارات ٣ مليون جنيه إسترليني والصادرات ٥ مليون جنيه إسترليني سنويا. ومنذ الستينيات انتشر إنشاء المناطق الحرة في الدول النامية، وبلغت في عام ١٩٩٥ نحو ٦٢ منطقة حرة قائمة فعلا ونحو ٢٦ منطقة حرة تحت الإنشاء. وبدراسة توزيع المناطق الحرة في الدول النامية يتبين لنا أنها تتركز في منطقة جنوب شرق آسيا وتقع في منطقة مناخية معتدلة وكانت تابعة سياسيا لليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية. وتتجلى التبعية الاقتصادية أكثر في اتجاه استثمارات الدول الصناعية إلى مناطق معينة، فتتجه الاستثمارات اليابانية إلى جنوب شرق آسيا، والأمريكية

غالبا إلى بلدان أمريكا اللاتينية، والأوربية إلى المستعمرات السابقة لإنجلترا وفرنسا، وهذا تعبير عن علاقة دول المركز أى الدول الصناعية بدول المحيط أو الهامش أى الدول النامية.¹

أما عن تطور المناطق الحرة فى الدول النامية وارتباطها باستراتيجية تدعيم الصادرات فإن المناطق الحرة فى هونج كونج وسنغافوره والمكسيك تمثل حالات خاصة. فنجد أن هونج كونج تتبع منذ البداية استراتيجية تصنيع بتجه للتصدير Export Oriented Industrialization ، كما أنها تطبق مبادئ حرية التجارة من أجل رفع القدرة التنافسية لجميع السلع المنتجة بها، ويتوفر بها شروط مناسبة للاستثمار. أما سنغافوره فقد اجتذبت الاستثمارات الأجنبية خلال حرية التجارة وتشجيع الاستثمار. وتسود المناطق الحرة فى كلا البلدين نفس الظروف تقريبا. أما فى المكسيك فتأخذ المناطق الحرة شكلا آخر تحت اسم برنامج تصنيع مناطق الحدود Border Industrialization Program حيث يسمح لمواطنى المكسيك وأيضا للأجانب بالاستثمار والاستيراد بحرية دون الخضوع لضرائب جمركية إذا كان الإنتاج من أجل التصدير. وتتوزع مواقع الإنتاج للتصدير فى مدن مختلفة تقع على الحدود مع الولايات المتحدة. ويشكل كل اثنين من هذه المواقع منطقة إنتاج متخصصة ومزودة بشروط إنتاج تلائم صناعات معينة

¹ أنظر فى ذلك الدراسة التالية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:

UNIDO : Export Processing Zones in Developing-Countries,

UNIDO Working Paper on Structural Changes No 19.1996 ICIS. p

تبعاً لاختلاف ظروف كل منطقة تختلف الشروط والمزايا الاستثمارية. ويشبه
ذا البرنامج إلى حد كبير المناطق الحرة ويجتذب الكثير من الشركات
أمريكية.

ثانياً: أهداف المناطق الحرة

الأهداف الأساسية لإنشاء المناطق الحرة في الدول النامية تتمثل في إيجاد
رص عمل والتعامل مع التكنولوجيا الحديثة وزيادة موارد النقد الأجنبي.
نتحدث عن هذه الأهداف فيما يلي:

(أ) إيجاد فرص عمل جديدة والمساهمة في مكافحة البطالة

تساهم المناطق الحرة في توفير فرص عمالة لعدد من أبناء الدولة مع تدريبهم
على أحدث الوسائل العلمية في فنون الإنتاج حيث تشتمل على مجموعة من
الصناعات الحديثة، وهذه تكون مصحوبة عادة بوسائل علمية وتكنولوجية حديثة
تساعد على تطور الإنتاج وتتيح للعمال لكتساب خبرات وفنون إنتاجية جديدة،
الأمر الذي من شأنه أن يؤدي في النهاية إلى رفع مستوى الصناعات المحلية.

(ب) تدريب عماله صناعة ماهرة للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة

تتيح مشروعات الاستثمار في المناطق الحرة فرصاً واسعة لتدريب عماله
صناعية ماهرة تتعامل مع التكنولوجيا الحديثة. كما أن مساهمة الصناعة الوطنية
في توفير احتياجات مشروعات المنطقة الحرة من مستلزمات الإنتاج المحلية، أو

القيام بإجراء بعض العمليات التكميلية لمنتجات هذه المشروعات يؤدي إلى تطوير الجهاز الإنتاجي والصناعة الوطنية.

(ج) فتح مصادر جديدة للنقد الأجنبي وتوسيع نطاق التجارة الخارجية

تعد المنطقة الحرة مصدرا للحصول على العملات الأجنبية سواء أكان ذلك عن طريق تصدير خدمات، مثل خدمات عنصر العمل وتأجير الأرض والمباني والمنشآت والتفريغ والشحن ومقابل الحراسة وغيرها من أثمان الخدمات المختلفة التي يمكن أن تؤدي للغير داخل المنطقة الحرة، أم عن طريق تصدير سلع تقو، مجموعة من المشروعات الصناعية بإنتاجها. كما يمكن اجتذاب للتجارة العابرة إلى المنطقة الحرة لتصبح مركزا يعاد منه للتصدير إلى مختلف دول العالم وكذلك استيراد المواد الأولية والقيام بتحويلها أو استخدامها في بعض المراحل الصناعية، مما يتيح تنفيذ مرحلة أو أكثر من مراحل تصنيع هذه المواد.

هذه الأهداف الأساسية للمناطق الحرة يتضح ارتباطها الوثيق باستراتيجيات تشجيع الصادرات Export Promotion Strategy كما ينتج عن زيادة حجم الصادرات تحسين ميزان المدفوعات والمستوى التكنولوجي وإيجاد فرص عمل جديدة ، مما يدفع بعجلة التصنيع. ويمكن تحقيق أهداف أخرى للمناطق الحرة في الدول النامية مثل تحسين هيكل الإنتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة للصناعة والزراعة والخدمات، وأيضا تحسين هيكل الاقتصاد الإقليمي. ويقص بتحسين هيكل الإنتاج أيضا تنويعه مما يؤدي إلى تقليل الاعتماد على صادرات المواد الأولية. أما تحسين هيكل الاقتصاد الإقليمي فيكون بالعناية بالمنافسة النائية عن طريق التنمية الإقليمية للمناطق المتخلفة، وذلك بتوطين صناعات بـ

أ. يخلق مراكز حضرية تخفف من مشكلة الهجرة الداخلية إلى المدن الكبيرة.
ب. تخلق المناطق الحرة الناجحة آثارا دعائية للنهضة الاقتصادية مما يجذب
تثمارات أخرى جديدة داخل المناطق الحرة وخارجها.

ثالثا: آراء المؤيدين والمعارضين لإنشاء المناطق الحرة

يسوق البعض حججا لمعارضتهم لإنشاء المناطق الحرة، وادعاء أن المناطق
حرة فقدت أهميتها بسبب أتاحة النظم الجمركية الخاصة مثل نظام السماح
مؤقت، ونظام الترانزيت أو التجارة العابرة، ونظام الإيداع، وتلك النظم
غيرها تقدم تسهيلات عدة، مما قد يقلل إلى حد كبير من أهمية المناطق الحرة
ما تنتجه هذه الأنظمة من بدائل لوظيفة المنطقة الحرة. وهناك اعتراض على
تلام المناطق الحرة، الذي قد يتيح الفرصة لإجراء عمليات تهريب للبضائع
محظور استيرادها إلى داخل الدولة. وتفقد العمليات التي تجرى على البضائع
لمناطق الحرة جنسيتها الأصلية بحيث يصعب تحديد أصل منشأها وبالتالي
صعب إصدار شهادة المنشأ عند إعادة التصدير. كما يخشى من أن اتباع نظام
مناطق الحرة يتيح لرأس المال الأجنبي دخول البلاد ومن ثم تكون لديه الفرصة
سيطرة على تجارة المصادر. وأخيرا يخشى من أن قيام صناعات منافسة في
مناطق الحرة يؤدي إلى عدم إمكانية السيطرة على برامج التصنيع في الدولة،
قد يعرقل هذا الوضع خطوات التطور والتقدم.

ومن جهة أخرى هناك آراء مؤيدة لإنشاء المناطق الحرة وتقدم حجج
لمعارضين، حيث أن ما تنتجه الأنظمة الجمركية الخاصة من تسهيلات تصاحبه
إجراءات لا تهيئ المناخ المناسب لنمو التجارة الخارجية. فضلا عن أن احتجاز

التأمين النقدي أو الضمان المالي أو الرسوم الجمركية المسددة لفترة طويلة يقف حائلا دون تقدم الإنتاج. والخوف من إتاحة الفرصة لإجراء عمليات التهرب مردود عليه بأنه يمكن للدولة حماية أسوار المنطقة ومعالجة أسباب التهرب ماديا واجتماعيا، وفيما يختص بفقد صفة البضاعة المنتجة، فإن القوانين لد سائر الدول تحدد نسبة معينة من المواد الأولية أو من قيمة التشغيل تكو أساسا لتحديد صفة البضاعة ومن ثم فإنه يمكن وضع النظم الكفيلة بعلاج ه الحالة. وأخيرا فإن الخوف من سيطرة رأس المال الأجنبي على تجارة الصاد بعيدة الاحتمال، حيث أن القانون الخاص بإنشاء المنطقة يحدد النشاط بما يحق التوازن بين الصالح الوطني وصالح المستثمرين الأجانب. كما أنه لا خوف عل برامج التصنيع المحلية في الدول النامية، لأن المنطقة الحرة بحكم تكوينها يسمح فيها بكل أنواع النشاط الصناعي المتعدد وإنما يسمح فقط بالصناعات التي لا تتوفر إمكانيات قيامها إلا عن طريق الاستيراد ويكون انخفاض أجور الأيدي العاملة والموقع الجغرافي عاملا هاما في إنشائها. هذا بالإضافة إلى المناطق الحرة تعمل على جذب الخبرات والمهارات النادرة التي تفتقر إليها الدول النامية، فتساعد على تدريب أبنائها ورفع مستوى مهارة عنصر العمل.

الفصل الثانى

مقومات انشاء المناطق الحرة وحوافز الاستثمار

أولاً: مقومات انشاء المناطق الحرة

ثانياً: حوافز الاستثمار فى المناطق الحرة

مقومات انشاء المناطق الحرة وحوافز الاستثمار

نتناول فى هذا الفصل مقومات انشاء المناطق الحرة من تجهيزها بالخدمات البنية الأساسية اللازمة للإنتاج والتصدير وأن تهتم التشريعات المنظمة لعملها تلك، ثم نعرض حوافز الاستثمار فى المناطق الحرة.

أولاً: مقومات انشاء المناطق الحرة

يمكن تلخيص المقومات اللازمة لإنشاء المناطق الحرة فى تخصيص مساحة من الأراضى تكفى لإقامة المشروعات المختلفة التى يمكن أن تقام عليها، بتباشر أعمالها وفقاً لنظام المنطقة الحرة، وأن تعد هذه المساحة وتجهز بالمرافق خدمية مختلفة. ومن الضرورى توضيح التشريعات والإجراءات التى تتيح مشروعات الإنتاجية أن تعمل بحرية وبكفاءة، بحيث يتحقق الغرض الرئيسى من إنشاء المناطق الحرة وهو التصدير إلى الخارج. كما أنه من الضرورى رفير العمالة اللازمة لإقامة المشروعات، وأن يعد لهذه العمالة كل ما يلزمها من إسكان ومختلف الخدمات بحيث يمكن أن تستقر بجانب أعمالها. ونظراً أن رأس المال يعتبر من العوامل المؤثرة فى إحداث التنمية بالنسبة للكثير من دول التنمية كمصر، فإن الدولة عليها أن توفر داخل المناطق الحرة مجموعة من المميزات التى يترتب عليها أن يحصل رأس المال الأجنبى على عائد مجزى فى يأتى ويستثمر وينتج ويصدر. وإذا كان الهدف الرئيسى من إقامة المناطق حرة هو التصدير فإنه يلزم أن تكون مقومات المنطقة الحرة تسمح بإقامة

صناعات تصديرية أى تتمتع بميزة نسبية تجاه العالم الخارجى وبالتالي تستطيع أن تتنافس وتغزو الأسواق الخارجية.¹

ثانيا: حوافز الاستثمار فى المناطق الحرة

فى جميع المناطق الحرة بلا استثناء توجد حوافز فى مجالات التجارة الخارجية والنقد الأجنبى والضرائب والاستثمار. وعادة ما يتقرر الوقع القانونى لمناطق الحرة وكذلك حوافز الاستثمار بتشريع خاص غالبا ما يتوافق بدرجة كبيرة مع الارشادات والنصائح التى تقدمها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) UNIDO.

وتنقسم شروط الاستثمار إلى ثلاثة أقسام وهى كما يلى:

(أ) طبيعة وكمية الإنتاج:

القاعدة أن الإنتاج فى المناطق الحرة يكون بكامله للتصدير، وعادة لا يسمح ببيع منتجات المناطق الحرة فى السوق المحلية إلا بعد خضوعها للضرائب الجمركية. غير أنه توجد بعض البلاد التى تسمح باستثناءات خاصة فيما يتعلق بتصريف منتجات معينة أو أقل فى الجودة من المناطق الحرة فى السوق المحلية، على أن تخضع للضرائب الجمركية كما لو أنها استوردت من الخارج:

¹ راجع فى ذلك: عبد الرحمن فريد: نظرية المناطق الحرة ومقومات نجاحها، مطبعة عبد المنعم المصيلحى، القاهرة ١٩٧٧، ص ١٥.

halwitz, W. P., Havrylyshyn, O.: Trade Liberalization: Policy Options from Inward-Looking to Outward-Oriented, in: El-Naggar, S. (Ed.): Foreign and Intrade Policies of the Arab Countries, IMF, Washington, 1993. Pp. 27-46.

تماما. ولخطر تبادل السلع بين المنطقة الحرة والسوق المحلية تحاط المنطقة الحرة بحواجز وأسوار ونقط رقابه.

فى بعض البلدان مثل تاوان وكوريا الجنوبية يفرض حد أدنى لحجم الاستثمار المسموح به، يبلغ فى تاوان ٣٣ ألف دولار وفى كوريا ٥٠ ألف دولار، وفى البعض الآخر تسن تشريعات إضافية لحماية البيئة من التلوث، وغالبا ما يسمح بفرع واحد للصناعة، مثلما فعلت الهند وحددت مناطق حرة للصناعات الإلكترونية فقط. كما قد يفرض على المستثمرين تشغيل حد أدنى من القوى العاملة أو تحقيق حد أدنى من القيمة المضافة. أو فرض التزام باستخدام مواد و سلع وسيطة محلية بدلا من الأجنبية إذا كانت على نفس مستوى الجودة.

(ب) إعفاءات لرأس المال:

وتعفى المشروعات الاستثمارية فى المنطقة الحرة من اللوائح التنظيمية التى تخضع لها عادة الشركات الأجنبية العاملة فى داخل البلاد. كما يسرى عليها قانون الوكالة التجارية بمعنى أنها تمنح حق فتح فروع لها داخل المنطقة الحرة وخارجها من أجل التصدير. وتمنح أيضا حق تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج. وتشارك بعض الدول أن يتم ذلك بعد عدة سنوات من بدء النشاط. ومن التسهيلات الممنوحة أيضا حرية تحويل النقد الأجنبى للخارج والإعفاء من الضرائب الجمركية على الواردات من المواد الخام والسلع نصف المصنعة وتامة الصنع والسلع الرأسمالية. كما تسرى هذه الإعفاءات أيضا على السلع والخدمات من خارج المنطقة الحرة. وفى بعض البلاد مثل المكسيك وجاميكا لا

تعفى السلع الرأسمالية من الضرائب الجمركية. والجدير بالذكر أن هذه الإعفاءات والتسهيلات لا تمثل حافزا للاستثمار الأجنبي في المنطقة الحرة إذا لم تتوفر الاستقرار السياسي والثقة في مناخ الاستثمار.

(جـ) حوافز الاستثمار:

وتشمل توفير حوافز طبيعية وتقديم مزايا مالية وتوفير البيئة الأساسية وخدمات عامة، ونشرها فيما يلي:

١ - الحوافز الطبيعية:

وتشمل الموقع الجغرافي الملائم وتوفر الموارد الطبيعية وتوطن صناعات معينة. أما توفر الأيدي العاملة الماهرة والرخيصة نسبيا فتعسب دورا هاما. غير أنه لوحظ أن الموقع الجغرافي الجيد يسبق فسي الأهمية توفير الأيدي العاملة الرخيصة. فنجد أن المناطق الحرة في مناطق الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة ناجحة، رغم ارتفاع مستوى الأجور بها نسبيا عنها في آسيا. ولعل تدفق الأيدي العاملة الماهرة للعمل في المناطق الحرة في سنغافورة وتايوان وهونج كونج قد خلق مزايا طبيعية لهذه المناطق التي استفادت من مشروعات التصدير. ويقتدر توفير هذه المزايا للمناطق الحرة يكون نجاحها في تحقيق أهدافها ولعل إيجاد هذه الحوافز وغيرها يكون بمثابة تعويض لنواحي القصور والنقص في مجالات أخرى.

٢ المزايا المالية:

وتشمل الإعفاءات الجمركية للواردات والصادرات والإعفاء من ضريبة الدخل دائما أو لمدة محدودة وتخفيض أنواع الضرائب الأخرى أو الإعفاء منها، ومنح تسهيلات ائتمانية وفرض رسوم مناسبة لاستهلاك المياه والغاز والكهرباء.

٣ تهيئة البنية الأساسية:

ويعتبر إنشاء البنية الأساسية في المنطقة الحرة خاصة شبكة طرق جيدة عاملا هاما لنجاح المناطق الحرة. كما تشمل أيضا الفنادق والمدارس والمنشآت والمخازن والتزويد بالطاقة، وإنشاء مصانع نمطية في المنطقة الحرة يمكن تشغيلها فورا.

٤ توفير خدمات عامه:

يعتبر إنجاز الأعمال الإدارية والروتينية خلال جهاز واحد متخصص عاملا هاما لتخفيض الإجراءات الإدارية وتبسيطها. وهذه الخدمات يحتاجها المستثمر الأجنبي دائما، يضاف إليها ضرورة إنشاء ورش للصيانة والإصلاح وكذلك توفير الخدمات الصحية والأمن وإنشاء أماكن للراحة والترفيه. كذلك إنشاء المطاعم ومحطات خدمة السيارات.

وتقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو UNIDO بدور مؤثر وهام عند تخطيط المناطق الحرة فى الدول النامية . وقامت هذه المنظمة فى عام ١٩٧٥ بعقد اجتماع لمجموعة عمل من الخبراء ، والتي قررت إنشاء منظمة للتنسيق بين المناطق الحرة وتسمى « الجمعية العالمية للمناطق الحرة الصناعية » World Industrial Free Zone Association . وظيفتها الأساسية هى الاستفادة الفعالة من المناطق الحرة كأداة للتنمية: وتقوم هذه الجمعية بتجميع وتبادل المعلومات حول المناطق الحرة فى العالم وهدفها التشجيع على رسم سياسة ثابتة تحدد نوع الحوافز المقدمة للمستثمرين من أجل تحقيق توافق أكبر لبرنامج المناطق الحرة. كما تمنح منظمة اليونيدو مساعدات فنية وتنظيمية عند إنشاء المناطق الحرة، فهى تقدم مساعدات عند اتخاذ القرارات الخاصة بالمناطق الحرة وتساعد السولة النامية فى تنفيذ دراسات الجدوى الخاصة بها، كما تتوسط فى عقد المفاوضات بين الشركات الأجنبية والدول النامية. وتجرى منظمة اليونيدو دراسات لاختيار الصناعات ودراسات السوق اللازمة لإنتاج سلع ذات قدرة تنافسية تتناسب مع عناصر الإنتاج المتوفرة وفى ظل المزايا الجمركية القائمة.

وفىما يلى نذكر بعض المساعدات التى يمكن أن تقدمها منظمة اليونيدو للدول النامية عند قيامها بإنشاء وإدارة المناطق الحرة:

١. تخطيط وإنشاء المناطق الحرة للتصدير وتقييم المناطق الحرة القائمة

فعلا.

٢. اختيار الصناعات الأكثر كفاءة، ودراسة اتجاهات السوق الفعلية، ودراسة وتحليل القوى العاملة المتوفرة، و تحليل اختناقات الإنتاج، وتحليل المنتجات.

٣. دراسة امكانيات النقل والمواصلات، وتقديم دراسات اقتصادية وتمويلية.

وبهذا تحاول منظمة اليونيدو أن توفر الشروط الضرورية والملائمة لقيام مناطق حرة ناجحة، خاصة وأن الكثير من الدول النامية ليس لديها الخبرة الكافية لى إنشاء وتشغيل المناطق الحرة كأداة للتنمية.

الفصل الثالث

نظريات الاقتصاد الدولي المفسرة لمكانة

المناطق الحرة فى تقسيم العمل الدولى

أولاً: نظرية تقسيم العمل الدولى وأهميتها لتفسير

نشأة وتطور المناطق الحرة

ثانياً: نظرية هيكر-أوهلين فى نسب عناصر الانتاج

ثالثاً: نظرية دورة المنتج ونظرية الفجوة التكنولوجية

رابعاً: النظرية الديناميكية لتقسيم العمل الدولى

نظريات الاقتصاد الدولي المفسرة لمكانة المناطق الحرة فى تقسيم العمل الدولى

فى هذا الفصل حول المناطق الحرة ونظرية تقسيم العمل الدولى سنقوم بعرض وتحليل نظرية تقسيم العمل الدولى وأهميتها فى دراسة المناطق الحرة، وأهمية نظرية هيكر-أوهلين فى نسب عناصر الانتاج، ونظرية الفجوة التكنولوجية، ثم نظرية لورنس النظرية الديناميكية فى تقسيم العمل الدولى.

أولاً: نظرية تقسيم العمل الدولى

وأهميتها فى دراسة المناطق الحرة

يعتبر اتساع نشاط الشركات الأجنبية فى مشروعات التصدير فى الدول النامية، سواء داخل المناطق الحرة أو خارجها، من أهم سمات تقسيم العمل الدولى فى الوقت الحاضر، ومن المنتظر تزايد هذا النشاط فى المستقبل. وتحاول نظرية التجارة الدولية بفرضياتها المختلفة أن تشرح هيكل واتجاه التجارة الدولية، حتى يمكن توجيه النصح والمشورة لكل بلد حول أى المنتجات يفضل أن تنتجها أو تستوردها. وتوجد بعض الفرضيات التى يمكن أن تشتق منها مبادئ التخصص وتقسيم العمل، وتساهم فى فهم عملية تغيير هيكل الانتاج والتجارة فى المستقبل. وبناء على ذلك نجد أن سياسة التوجه التصديرى بعكس سياسة احلال الواردات تدعو الى الاستفادة من المزايا النسبية، والتوجه التصديرى يجبر على رفع القدرة التنافسية. والموضوع الجدير بالدراسة فى هذا

المقام هو ما اذا كان الانتاج والتصدير بالمناطق الحرة يخضع لنظرية تقسيم العمل الدولي، وما هي الوسائل المتاحة للاستفادة من انشاء المناطق الحرة فى تعظيم المزايا النسبية. ونستعين بالنظريات الحديثة فى تقسيم العمل الدولي فى دراسة هذا الموضوع، وهى نظرية هيكشر-أوهلين فى نسب عناصر الانتاج، ونظرية الفجوة التكنولوجية، ثم أخيرا النظرية الديناميكية لتقسيم العمل الدولي.

ثانيا: نظرية هيكشر-أوهلين فى نسب عناصر الانتاج

لفترة طويلة أستخدمت نظرية هيكشر-أوهلين حول نسب عناصر الانتاج كنموذج لتفسير هيكل واتجاه التجارة الدولية. حيث تقرر هذه النظرية أنه فى ظل شروط معينة تقوم بلد ما بتصدير السلعة التى يتم انتاجها باستخدام عنصر الانتاج المتوفر لديها نسبيا بالمقارنة لبلد آخر. واختلاف نسب عناصر الانتاج يؤدى الى اختلاف تكلفة السلع المنتجة مما يؤدى الى اختلاف أثمان السلع المصدرة. وبناء على ذلك فان الدولة التى يتوفر عنصر العمل بوفرة نسبية سينتج سلع كثيفة العمل بتكلفة أقل، وتكون أثمان هذه السلع منافسة ولها ندرة نسبية أكثر من بلد يتوفر لديها عنصر رأس المال نسبيا أكثر من عنصر العمل. وهذا التخصص وتقسيم العمل يشترط توفر المنافسة الكاملة وتشابه هيكل الطلب فى كلا البلدين واتباع حرية التجارة واهمال تكلفة النقل.¹

¹ قارن فى ذلك: مصطفى محمد المهدي محمود: أثر المناطق الحرة على التنمية الاقتصادية فى البلدان النامية مع التطبيق على مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، تحت اشراف أ. د. محمد ناظم حنفي، كلية التجارة جامعة طنطا، ١٩٨١، ص ١٠ وبعدها.
أنور عبد الخالق: المناطق الحرة وأثرها على التجارة الخارجية، دراسة مقارنة، فى: مؤتمر مشكلات التجارة الخارجية فى مصر، بكلية التجارة جامعة عين شمس، ١٤ - ١٧/٣/١٩٧٦.
وحول تقسيم العمل الدولي وعملية التراكم الرأسمالي راجع:
محمد دويدار: الاقتصاد الدولي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٦، الفصل الثانى.
صلاح زين الدين: الاقتصاد الدولي، دار النيل للطباعة والنشر، المنصورة ١٩٩٨.

وقد قام ليونتييف بأجراء دراسة لمعرفة مدى صحة هذه النظرية وانطباقها على الاقتصاد الأمريكى، وكانت النتيجة مفاجئة ومناقضة تماما للنظرية، حيث وجد أن الولايات المتحدة الأمريكية وهى دولة صناعية متقدمة يتوفر لديها رأس المال نسبيا، تقوم بتصدير سلع كثيفة العمل، وتستورد سلع كثيفة رأس المال، وقد سمي هذا فى الأدبيات الاقتصادية بلغز أوتساقض ليونتييف Leontief Paradox، وأجريت دراسة مشابهة لذلك فى ألمانيا وتوصلت الى نفس النتائج.¹

وقد وجدت تفسيرات عديدة لتناقض ليونتييف، فيلاحظ أن احدى نقاط الضعف فى نظرية نسب عناصر الانتاج أنها لاتفسر التجارة بين دول ذات مستوى متقارب من التطور. وقد قام فلز Fels بدراسة لتطبيق نظرية هيكشر-أوهلين على الاقتصاد الألمانى، واستنتج أنها لاتفسر اتجاهات التجارة الخارجية لألمانيا، وبتعميم هذا الاستنتاج على بقية الدول الصناعية يمكن القول أن هذه النظرية لاتفسر اتجاهات نحو ثلثى حجم التجارة العالمية فى السلع. كما جرى انتقاد هذه النظرية فى أن دوال الانتاج معروفة ومتشابهة فى جميع الدول، وذلك يعنى أن انتاجية عنصر العمل على نفس المستوى فى جميع الدول، وأن استخدام التكنولوجيا الحديثة لايتطلب تكلفة اضافية، وهذا غير حقيقى.

¹ انظر فى ذلك:

Leontief, W: Factor Proportions and the structure of American Trade: Further Theoretical and Empirical Analysis, in: Leontief, W: Input-Output Economics, New York 1966. Pp. 68.

Roskamp, K. W.: Factor Proportions and Foreign Trade: The Case of West Germany, in: Weltwirtschaftliches Archiv, Bd. 91, 1963. Pp319.

Todaro, M., P.: Economic Development, 5th Edition, Longman 1994, pp. 441.

والانتقادات السابقة الموجهة لنظرية هيكشر-أوهلين لا تؤثر على توطين الانتاج فى المناطق الحرة، بل تظل هذه النظرية صالحة للتطبيق على الانتاج فى المناطق الحرة، وذلك لأن التجارة فى السلع المنتجة فى المناطق الحرة تنطلق من فرضية مقارنة إنتاجية عنصر العمل، وهذا يعنى ان النظرية تفسر لنا عملية توطن الانتاج فى المناطق الحرة ولكن لا تفسر أسباب قيام الصادرات التقليدية للدول النامية.

فى الواقع أن التجارة متكاملة بين الدول الصناعية والدول النامية، بينما تراها نظرية هيكشر-أوهلين تجارة فى سلع احلالية وليس فى سلع متكاملة، والنظرية النيوكلاسيكية ترى أن الدول تنتج السلع حسب توفر نسب عناصر الانتاج بها، وبذلك تكتسب مزايا نسبية فى انتاج سلع كثيفة العمل أو سلع كثيفة رأس المال. وتتأثر عملية التخصص وتقسيم العمل الدولى باختلاف التكلفة والأثمان، انها عملية اعادة تخصيص للموارد، بمعنى أن تحقيق فائض تصدير فى قطاع معين يستلزم تقييد قطاعات أخرى عن التصدير، فيجرى بذلك استكمال قصور العرض من خلال الاستيراد.¹

وعندما ندرس الخصائص الهيكلية لكل من الدول النامية والدول الصناعية نجد أن تقسيم العمل الدولى لايقوم كما فى التجارة الاحلالية من خلال قرار للاختيار، وانما هو مفروض مسبقا، ذلك لأن الدول النامية ليست فى وضع يسمح لها انتاج سلع معينة، فالمشكلة تصبح اذن ليست اعادة تخصيص الموارد

¹ من أهم كتابات علماء الاقتصاد النيوكلاسيك فى هذا الموضوع نجد مؤلفات لورنس Lorenz أستاذ الاقتصاد الدولى بجامعة برلين الغربية FU Berlin، وخاصة كتابه حول النظرية الديناميكية لتقسيم العمل الدولى، أنظر فى ذلك:

Lorenz, D.: Dynamische Theorie der internationalen Arbeitsteilung, Berlin 196, S. 28.

إنما تنمية هذه الموارد.^١ وبالنسبة للدول النامية ربما لالتعب المزايا النسبية برا جوهريا إذا كان الأمر يتعلق بانتاج سلع تكنولوجية حديثة لا تستطيع تاجها، فقد أجبرها تقسيم العمل الدولي الموروث من القرن التاسع عشر على تاج السلع كثيفة المواد الأولية التي لا تنتج في الدول الصناعية.^٢

يمكن القول بأن الكثير من السلع التي تنتجها وتصدرها المناطق الحرة لسرها لنا مبادئ نظرية نسب عناصر الانتاج، ذلك لأن التبادل التجارى بين دول الصناعية والدول النامية له خصائص احلالية، حيث أن الشركات العملاقة تعددة الجنسيات لها القدرة على انتاج السلع فى أماكن متعددة من العالم. بمعنى آخر يمكن القول بأن مبدأ المزايا النسبية يكون صحيحا فى هذه الحالة، حيث يوجد بالمناطق الحرة عناصر انتاج أجنبية وهى التكنولوجيا ورأس المال الادارة الحديثة، وكلها عناصر متحركة على مستوى العالم وتتفاعل مع عنصر نتاج محلى غير متحرك عالميا، وهو عنصر العمل الماهر. وحسب فروض نظرية هيكشر أوهلين فى نسب عناصر الانتاج تكون مثل هذه الصناعة ضعيفة بلا ركائز قوية تنهض عليها ولا تمثل تخصيصا أفضل للموارد، حيث تستخدم وحدات اضافية من عنصر العمل المحلى ويقتد رأس المال المحلى، بدلا من اقامة صناعة كثيفة رأس المال فانه يتم استيراد الآلات ويدفع ثمنها بالعملات الأجنبية؛ التى سبق تحصيلها من بيع سلع كثيفة العمل مثل الملابس. ومعنى

^١ أنظر فى ذلك دراسة بلاسا حول نظرية التكامل الاقتصادى:

Balassa, B.: Toward a Theory of Economic Integration. Experiences and Prospects, New York/Washington/London 1966, pp. 30.

^٢ أنظر فى ذلك دراسة روزه K. Rose حول نظرية هيكشر-أوهلين:

Rose, K: Heckscher-Ohlinsches Theorem und technischer Fortschritt, in: Bombach, G. (Hrsg.): Beitrage zur Theorie der Aussenwirtschaft, Berlin 1970, S. 33f.

ذلك أنه توجد عملية احلال سلع كثيفة رأس المال بسلع كثيفة العمل. وبعبارة أخرى أن هذه الصناعة الهشة بلا ركائز في دولة نامية مثل تايلوان تعتمد على الواردات تعتبر بمنطق نظرية هيكشر-أوهلين محققة لأفضل تخصيص للموارد.

كما يمكن أن تفسر لنا نظرية هيكشر-أوهلين عملية الانتاج والتصدير فى المناطق الحرة على اعتبار أن منتجات المناطق الحرة فى الدول النامية جزء منها سلع كثيفة العمل، خاصة فى مراحل التجميع الأولى وحتى التجميع النهائى للسلع كثيفة رأس المال. وتطبق هذه النظرية أكثر اذا أخذنا فى الاعتبار السلع الوسيطة، فى المناطق الحرة تستورد سلع وسيطة كثيفة رأس المال، بينما تكون الكثافة الرأسمالية للصادرات قليلة نسبيا. ولا تنطبق مبادئ التخصص وتقسيم العمل التقليدية فى هذه الحالة، وذلك لكثافة عناصر الانتاج فى المنتج النهائى. واذا كان من المفيد انتاج هذه السلع فى الدول النامية، فيجب أولا توفير المعلومات عما اذا كانت أجزاء من العملية الانتاجية كثيفة العمل، ثم بعد ذلك ندرس قدرة الدولة النامية فى انجاز مرحلة انتاج كثيفة العمل. وقد تتوفر فى الدولة النامية خصائص الانتاج كثيف رأس المال اذا اعتبرنا أن عنصر رأس المال يشمل رأس المال البشرى، وبصفة خاصة عند ارتقاء مهاراته بالتعليم والتدريب يصبح لعنصر العمل خصوصية وميزة متفردة فى هذا المجال.

ويمكن تفسير تجارة السلع المنتجة بالمناطق الحرة بتوفر عنصر العمل غير الماهر والرخيص نسبيا فى الدول النامية، وأيضا توفر رأس المال البشرى متجسدا فى السلع الوسيطة ذات عمليات كثيفة رأس المال، وتوفر تكنولوجيا تناسب امكانيات الدولة النامية. وعندئذ لا يمكن القول أنه يوجد تشابه فى عناصر

انتاج المستخدمة فى انتاج السلعة وذلك لغزارة الانتاج فى اقتصاديات الحجم كبير واختلاف تكنولوجيا الانتاج كسبب لقيام التجارة.

ثالثا: نظرية دورة المنتج ونظرية الفجوة التكنولوجية

لتفسير التجارة فى السلع الصناعية نستعين أيضا بنظريتان وهما نظرية دورة منتج ونظرية الفجوة التكنولوجية. وفى حالة دورة المنتج يتم انتاج السلع جديدة أو التكنولوجية فى دورة حياة تشبه حياة الكائن الحى، فتبدأ بالتحول من جرد اختراع يخرج من معامل البحوث العلمية كسلعة جديدة ثم يمر بمرحلة لنضج ثم مرحلة التتميط. أما الفجوة التكنولوجية فتفسر وجود المزايا النسبية بالتفوق التكنولوجى، وهذا تفسير كرافيز Kravis لوجود المزايا النسبية¹ وتفسر هذه النظرية وجود المزايا النسبية فى الدول الصناعية بالتفوق التكنولوجى، ولكن لا تقدم النظرية تفسيراً لتوطن الانتاج فى المناطق الحرة بالدول النامية. ولعل تقسيم عملية الانتاج بواسطة الشركات متعددة الجنسيات وتوطين بعضها فى الدول النامية ليس الا طريقة مبتكرة للاقتباس الصناعى فى مرحلة تتميط السلعة.

ويمكن للدول النامية الاستفادة من نظرية الفجوة التكنولوجية، فان امتلاك الدول النامية لمزايا نسبية وتنافسية يرفع من قدرة شركاتها الوطنية على المنافسة. وتستطيع الدول النامية الاستفادة من مزايا انخفاض مستوى الأجور

¹ يعتبر كرافيز من رواد نظرية الفجوة التكنولوجية، قارن فى ذلك دراسة كرافيز التالية:
Kravis, I. B.: Availability and Other Influences on the Commodity Composition of Trade, in: Journal of Political Economy, Vol. 64, 1956, pp. 143.

بها، ويمكن لذلك توطين أجزاء من عملية إنتاج السلع التكنولوجية فى الدول النامية طبقا لمرحلة التتميط فى منحنى دورة المنتج حيث يكون انتساج السلعة كثيف العمل فى هذه المرحلة. وفى مرحلة النضج التى تسبق التتميط نجد أن تكنولوجيا إنتاج السلعة تصبح مستقرة وطريقة إنتاجها معروفة، وترتفع الكثافة الرأسمالية خاصة لرأس المال العيى. وفى هاتين المرحلتين يكون لانخفاض مستوى الأجور وتكلفة المواد الخام دور هام فى توطين عملية الإنتاج، والمثال التقليدى لذلك هو ماشاهدة من توطن الصناعة فى بعض الدول النامية، حيث تستخدم تكنولوجيا مستقرة وأيضاً سوقاً لتصريف هذه المنتجات.¹ وفى هذا المجال تكون ميزة الموقع الذى تتمتع به الدولة النامية عامل جذب للاستثمارات الأجنبية. وحيث أن ذلك يتعلق بالفن الإنتاجى فإن الدول النامية يمكنها أن تجد أيضاً مزايا نسبية فى السلع كثيفة رأس المال، خاصة تلك التى يلزم لإنتاجها نسبة قليلة من رأس المال البشرى. كما أنه يمكن تفسير وجود مزايا نسبية فى المناطق الحرة بالاستعانة بفكرة منحنى دورة المنتج، فسرعة التغير التكنولوجى تجعل استخدام رأس المال العيى ليس له عائد كبير، ولرفع هذا العائد يجب استخدام أساليب إنتاج كثيفة العمل فى بعض فروع الصناعة.

ومن الممكن أن تنتج السلعة خصيصاً لأسواق الدول الصناعية، وهذا لا يعنى أن العمليات الصناعية الأولى يجب نقلها من الدول الصناعية، وتتجه أنشطة البحث والتطوير لدى شركات متعددة الجنسيات الى توطين سلع نهائية فى

¹ حول نظرية دورة المنج قارن فى ذلك:

Hirsch, S.: Location of Industry and International Competitiveness, Oxford 1967.

Wells, jr. L. T.: International Trade: The Product Life Cycle and International Trade, Boston 1972, Pp. 3.

ول النامية. ويتمتع المنتجون في هذه الحالة بموقف احتكاري خاصة في بداية
ناج السلعة الجديدة، ولكن عملية الاقتباس والتقليد تفقد الشركة صاحبة
اختراع هذه الميزة، ويمكن حينئذ وجود مزايا نسبية لإنتاجها في المناطق
حرة بالدول النامية.

رابعاً: النظرية الديناميكية لتقسيم العمل الدولي (نظرية لورنس)

يمكن الاستعانة بنظرية لورنس Lorenz في المزايا النسبية التتموية في تفسير
مزايا النسبية في المناطق الحرة، فهي نظرية ديناميكية عامة لتقسيم العمل
عالمي، حيث تفسر ديناميكية التجارة الخارجية بنظرية المنافسة. كما تفسر
لتجارة العالمية كتبادل للامكانيات المتاحة ولها خصائص احتكارية، والمزايا
لناتجة عن ذلك معروفة للدول النامية. وفي مرحلة البداية تتميز بهيكل تبادل
متكامل وبعد ذلك يستقر هيكل انتاجي متوازن. ويرى لورنس أن النموذج
التكاملي وليس الاحلالي للتجارة الدولية يفسر لنا ديناميكية التجارة العالمية.¹ ففي
النموذج الاحلالي تمتلك الدولة سلعا كافية، وهذا ناتج عن التخصص فينتج بعد
ذلك هيكل تبادل متكامل، وبمعنى آخر أن التجارة الخارجية الاحلالية هي
السبب في التحول الى هياكل تبادلية متكاملة. وعملية الاقتباس الصناعي
وامتلاك قدرة على المنافسة تعمل على توافق هيكل التبادل للتكاملي، وارتفاع
القدرة التنافسية تدفع المنتجين للبحث عن فروع انتاجية أكثر ربحية وبذلك
يتواصل هيكل تبادل متكامل. وبتطبيق هذه النظرية على الدول النامية يمكن
القول بأن التقدم التكنولوجي الذي يوفر استخدام المواد الخام باحلالها بمواد

¹ راجع في ذلك دراسة لورنس السابق ذكرها:

Lorenz, D.: Dynamische Theorie der internationalen Arbeitsteilung,
Berlin 196, S. 28.

تخليقية يؤدي الى أن يصبح تصدير المواد الأولية بالنسبة للدول النامية أقل ربحية ويدفعها لمضاعفة جهودها لإنتاج سلع صناعية نمطية تمتلك لها مزايا بيئية أفضل من الدول الصناعية. وينتج عن ذلك هيكل تكاملي جديد للتبادل التجاري إذا كانت الدول الصناعية في هذه الحالة لديها فروع صناعة كثيفة العمل لا تتمتع بالمزايا النسبية أو الكفاءة الاقتصادية، فتقوم بالتركيز على فروع صناعة المنتجات التكنولوجية الجديدة والتي تحتاج الى رأس المال البشري والبحث والتطوير المتوفر في الدول الصناعية. وبقيام حركة التصنيع في الدول النامية ينشأ مع مرور الوقت شروط مناسبة لقيام تبادل احلالي، والتجارة في السلع الصناعية تعوض في هذه الحالة الضعف الكامن في التجارة المتكاملة.

وصادرات السلع الصناعية في المناطق الحرة تنهض بمساعدة الشركات الأجنبية خلال الاستثمارات المباشرة. وتوجد فوائد للتنمية بامتلاك احتكار زمني، وهذا الاحتكار الزمني هو تعبير عن المنافسة الديناميكية وتفقد مع مرور الوقت أهميتها وتصبح منتهية خلال عملية الاقتباس والتقليد. ويفرق لورنس بين المزايا النسبية التنموية على مستوى الاقتصاد الكلي ومستوى الاقتصاد الجزئي؛ والمزايا من النوع الأول تتحقق بإنتاج السلع الجديدة وتطبيق عمليات إنتاج جديدة واكتشاف موارد طبيعية جديدة وامتلاك عناصر احتكارية. وامتلاك القدرة على إنتاج سلع تكنولوجية تتوفر غالباً في الدول الصناعية، أما الدول النامية فتقوم بتصدير مواد خام لأنها تمتلك مناخ وظروف طبيعية وجغرافية مناسبة. والتجارة ذات صبغة تكاملية وتنشأ التجارة عند اكتشاف احتياطات جديدة للمواد الخام أو تقدم تكنولوجي يوفر في استخدام المادة الخام، أو اكتشاف مواد تخليقية.¹

¹ راجع في ذلك دراسة لورنس التالية:

ويعبر انخفاض مستوى الأجور في الدول النامية عن انخفاض قدرات عنصر
عمل، وذلك يعد ميزة نسبية بالدول النامية في إنتاج سلع كثيفة العمل. وتلك
زة ترتبط بمرحلة معينة في التنمية الاقتصادية، وتتلشى تدريجيا بتقدم عملية
صنيع ليحل محلها ميزة نسبية في إنتاج سلع كثيفة رأس المال. ويعتبر
خفاض مستوى الأجور ميزة نسبية وسبب رئيسي لجذب الشركات الأجنبية
تستثمر في المناطق الحرة وتوطن الإنتاج بها. ويعتبر تايوان مثال واضح
لك، فقد استفدت مزاياها النسبية القائمة على انخفاض مستوى الأجور،
عندما بلغت مستوى التشغيل الكامل وارتفع مستوى الأجور بها، ولم يعد العمل
بسر الماهر مصدرا للميزة النسبية، توجهت للاهتمام بالتعليم والتدريب فاكسبت
زايا نسبية جديدة بفضل عنصر العمل الماهر. والمزايا النسبية في المناطق
لحرة ناتجة عن انخفاض مستوى الأجور في إنتاج السلع الوسيطة، أما إنتاج
لسلع النهائية فلا تستطيع الدولة النامية انجازه بقدراته الذاتية فقط، وإنما
مساعدة الشركات متعددة الجنسيات.

وبالإضافة إلى احتكار الشركات متعددة الجنسيات لطرق إنتاج وتكنولوجيا
متقدمة هناك ميزة أخرى تتمتع بها، وتتمثل في تنوع واختلاف فروع الإنتاج،
وينتج ذلك عن تطبيق طرق الإدارة الحديثة التي لا تركز على ظروف الإنتاج
العامة وإنما على التغيير في الفن الإنتاجي على مستوى المشروع وتطبيق
الإدارة الحديثة والتسويق الدولي. وتعتبر هذه المزايا هي السبب في التجارة
الإحلالية. وبذلك يمكن تفسير المزايا النسبية في المناطق الحرة بالدول النامية

Lorenz, D.: Explanatory Hypotheses on Trade Flows between Industrial
and Developing Countries, in: Giersch, H.(editor): The International
Division of Labour, Problems and Perspectives, Tuebingen 1974, pp. 89.

بأنها تتمتع بتوليفة من عناصر احتكارية مثل احتكارها طرق انتاج وتسويق متميزة، وذلك يعنى أن الشركات التى تعمل بالمناطق الحرة لا بد أن تمتلك ناصية التجديد والابتكار، وبمعنى آخر أنه من خلال توطين أجزاء من عمليات انتاجية أو تجميع منتج نهائى بالمناطق الحرة، يمكنها امتلاك مزايا احتكارية فى مواجهة الشركات الأخرى.¹

ويلاحظ تلالشى جزء كبير من هذه المزايا النسبية بسبب الاقتباس والتقليد الصناعى، ذلك لأن جزء كبير من صناعة الألكترونيات العالمية لها مراكز انتاج بالدول النامية، وكانت مرغمة على اتخاذ هذه الخطوة لرفع قدرتها على المنافسة. ولن تتلالشى هذه المزايا النسبية للدول النامية طالما وجدت مزايا انخفاض مستوى الأجور، سواء بتوفر عنصر العمل غير الماهر أو ارتفاع مستوى العام للتعليم والتأهيل المهنى. وقد استطاعت بعض الشركات متعددة الجنسيات، مواجهة مشكلة فقدان المزايا النسبية بسبب الاقتباس الصناعى والتقليد بأنها أقامت فى الدول النامية بعض مراحل العملية الانتاجية أو عمليات انتاجية كاملة وحديثة. وبذلك أصبح فى استطاعة بعض الدول النامية الاستفادة من انخفاض مستوى الأجور بها. والمناطق الحرة لا تخلق بمفردها المزايا النسبية؛ وإنما تساعد من خلال تجهيزاتها الخاصة على الاستفادة من مزايا نسبية موجودة فعلا. وبمعنى آخر أن المناطق الحرة عامل مساعد فى تنفيذ سياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية بإزالة الحواجز والمعوقات التى تواجه المستثمرين، كمـ

¹ راجع فى ذلك:

Vall, D.: Export Processing Zones, in: Journal of World Trade Law, Vol. 0, 1967, pp.478-489.

بيء مناخ جيد للاستثمار، وتشجع المستثمرين على الاقبال على المزايا
السبية التي تتمتع بها الدولة.

الباب الثالث

المناطق الحرة كأداة للتنمية الاقتصادية

فصل الأول: المناطق الحرة دعامة لاستراتيجية

التوجه التصديري

لفصل الثاني: دور المناطق الحرة في نقل التكنولوجيا

الفصل الثالث: آثار المناطق الحرة على التشغيل

الفصل الرابع: دراسة حالة المناطق الحرة بمصر وتأهيلها

لتقوم بدورها في تشجيع الاستثمار

ونقل التكنولوجيا

الفصل الأول

المناطق الحرة دعامة لاستراتيجية

التوجه التصديري

أولاً: أهمية الصادرات في التنمية الاقتصادية

ثانياً: استراتيجية التوجه التصديري ونماذج

التنمية المنحازة للتصدير

ثالثاً: اجراءات لرفع كفاءة صادرات المناطق الحرة

بالدول النامية

المناطق الحرة دعامة لاستراتيجية التوجه التصديري

لعله من المفيد عند الحديث عن استراتيجية تشجيع الصادرات أن ندرس مدى أهمية المناطق الحرة ومساهماتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، خاصة ما يتعلق بمستوى التشغيل ونقل التكنولوجيا وتوزيع هيكل الانتاج. ويصبح من حروري عرض وتحليل كيفية تطبيق النظريات والآراء التي عرضنا في بحث السابق، والتي تفسر عمليات الانتاج والتصدير في المناطق الحرة وورها التنموي. لذلك سنتناول في هذا المبحث دراسة المناطق الحرة كدعامة أساسية لاستراتيجية التوجه التصديري، ودورها في نقل التكنولوجيا، وأثارها على التشغيل، ثم نعرض دراسة حالة للمناطق الحرة في مصر، وندرس كيفية هيلها لنقوم بدورها في تشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا وأهمية التشريعات منظمة لذلك. وسلاحظ في هذه الدراسة أن كثيراً مما يقال حول استراتيجية تشجيع الصادرات ونظرية الاستثمارات المباشرة ينطبق أيضاً على المناطق الحرة.

وقد أسلفنا القول أن فكرة انشاء المناطق الحرة في الدول النامية تقوم على تصور بعض الاقتصاديين النيوكلاسيك أنه من خلال استخدام الشركات الأجنبية للاستثمار في المناطق الحرة بالدول النامية يمكن زيادة الصادرات، وأن ذلك سوف يدفع بعملية التصنيع والتنمية الاقتصادية. وقبل دراسة الآثار الاقتصادية للمناطق الحرة ينبغي أولاً أن ندرس العوامل التي تؤدي الى زيادة الصادرات والاستثمارات المباشرة، وذلك في اطار استراتيجية تنمية تقوم على تشجيع الصادرات. ولا نهدف من ذلك أن نقدم تحليلاً تفصيلياً لنظريات التنمية الداعية

الى تشجيع الصادرات والاستثمارات المباشرة، وانما يهمننا توضيح ما إذا كانت الدول النامية باتباعها هذه النظريات تسير فى الطريق الصحيح.

أولاً: أهمية الصادرات فى التنمية الاقتصادية

لا يمكن الاعتماد على النماذج التقليدية لنظرية النمو Growth Theory كوسيلة لتفسير النمو الاقتصادى فى البلدان المتخلفة، لأنها تركز على محددات تمويلية معينة مثل التشغيل ومعامل رأس المال ومعامل الادخار، ولا تعنى كثيراً بمكونات التجارة الخارجية وآثارها المتوقعة على التنمية.^١ ومنذ أوائل الستينات اشتد الاهتمام ولأول مرة بدور التجارة الخارجية وخاصة الصادرات فى التنمية، وجرى محاولة لربط نظرية التجارة الخارجية بنظرية النمو الاقتصادى، ودراسة دور الصادرات كعامل دافع للنمو الاقتصادى. وتوجد علاقة تأثير متبادل بين الصادرات والنمو، ومن هنا تبرز أهمية الصادرات كقطاع رائد للنمو الاقتصادى.^٢

^١ راجع أيضاً الفصل الثانى من الباب الأول من هذا الكتاب حول استراتيجية تشجيع

الصادرات وأهميتها فى التنمية.

^٢ راجع فى ذلك: محمود عبد الحى: دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات، فى: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٠٤، معهد التخطيط القومى، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٦، ص ٢٤، وأيضاً:

البنك الدولى: تقرير التنمية فى العالم لعام ١٩٩٦: من التخطيط الى اقتصاد السوق، القاهرة ١٩٩٧، ص ٢٢.

البنك الدولى: تقرير التنمية فى العالم لعام ١٩٩٤ البنية الأساسية من أجل التنمية، القاهرة

١٩٩٥، ص ٢٢.

وبصفة عامة توجد أربعة افتراضات تفسر العلاقة بين الصادرات والنمو
اقتصادي، ونقوم بتحليلها فيما يلي:

(أ) تناول قطاع التصدير كقطاع مستقل:

يقصد باستقلالية قطاع التصدير أن توسعه لا يتوقف على نمو قطاع آخر،
نما يعود السبب الى نمو الطلب للخارجي على الصادرات بفضل الاكتشافات
علمية والمخترعات الجديدة، وهذا يعني أن قطاع التصدير لا يتأثر بالقطاعات
اقتصادية الأخرى ولا يؤثر فيها. وقطاع التصدير يمكنه كعامل مستقل أن
يثر في عملية التنمية، وذلك بأن يخلق ازدواجية في الهيكل الاقتصادي، حيث
يجد قطاع تصدير متقدم ذو كثافة رأسمالية عالية ومتقدم عن بقية قطاعات
الاقتصاد القومي، ويجواره قطاع الاكتفاء الذاتي Subsistence Sector أي قطاع
الزراعة والحرف التقليدية، ويتميز بكثافة عمل مرتفعة وتخلف وسائل الانتاج
فيه. هذا الازدواج في الهيكل الاقتصادي قد ترتفع حدته نتيجة لنشاط الشركات
الأجنبية التي تستنزف المواد الأولية خلال استثماراتها المكثفة في قطاع المواد
الأولية، أي المنتجات الزراعية والمعدنية. وينهض هذا القطاع بفضل
الاستثمارات المكثفة في البنية الأساسية أكثر من القطاعات الأخرى التي لا
تستفيد كثيراً من توسع الانتاج وزيادة الصادرات من المواد الأولية. والسبب في
ذلك هو أنه لا تتوفر في الدول النامية شروط الربط الأمامي Forward linkage
التي تعتبر ضرورية لكي يؤثر قطاع المواد الأولية في دفع الاستثمارات نحو
الصناعة. يضاف الى ذلك أن الدول النامية غالباً ما لا تستطيع بقدراتها الذاتية
أن تحقق استقلالية لقطاع التصدير.

(ب) تناول قطاع التصدير كقطاع متخلف:

يظل قطاع التصدير متخلفاً عن القطاعات الاقتصادية الأخرى، لأنه حسب تفسير ميردال Myrdal لا يدفع النمو في القطاعات الأخرى. كما ينخفض الطلب العالمي على صادرات الدول النامية، مما يعنى تدهور مستمر في معدل التبادل التجارى للدول النامية Terms of Trade، وبالتالي انخفاض حجم تجارتها الخارجية.¹ ويرى البعض مثل نيركسه Nurkse أن أسباب تراجع معدل نمو صادرات الدول النامية تعود الى سياسة الحماية فى الدول الصناعية، وكذلك انخفاض مرونة الطلب على منتجات الدول النامية.² هذه الرؤية المتشائمة تركت آثارها فى الدول النامية، فعند تحليل أسباب انتكاس الصادرات يجب التأكيد على أهمية الطلب الخارجى على هذه الصادرات، وفى نهاية الأمر تصبح الصادرات عاملاً معوقاً للتنمية لأن فرص التصدير لا يستفاد منها، وبذلك تتفاقم أوضاع الدول النامية. فطبقاً لهذا التحليل وحيث أن الصادرات لم تستطع المساهمة فى عملية التنمية، يجب البحث عن امكانيات أخرى مثل الاتجاه الى احلال الواردات أو الاستعانة بتدفقات رأسمالية خارجية. ولهذا فقد اتبعت معظم الدول

¹ انظر على سبيل المثال:

Myrdal, G.: *Economic Theory and Underdeveloped Regions*, London 1958.

² انظر فى ذلك:

Nurkse, R.: *Patterns of Trade and Development*, in: Haberler, G., Stern, R.M. (Eds.): *Equilibrium and Growth in the World Economy*, Cambridge Mass. 1961. P. 299.

النامية استراتيجية احلال الواردات Import Substitution لدفع عجلة التصنيع
والنتمية فيها.^١

(ج) تناول قطاع التصدير كقطاع يقوم بدور متوازن:

فى هذا الافتراض يمكن للصادرات أن تقوم بعملية توازن بين الطلب المحلى
والطلب الخارجى، الا أنه لايجب المغالاه أو التهوين من شأن هذه الوظيفة. ان
حصيلة الصادرات تساهم فى تغطية النقص فى السلع الاستهلاكية الناتج عن
اختلاف هياكل الانتاج والطلب وعدم قدرة الانتاج على تغطية احتياجات الطلب
المحلى. اذن يمكن للصادرات أن تكون عاملا للتوازن بين القطاعات الاقتصادية،
وبالتالى يمكن للصادرات أن تلعب دورا متوازنا فى معظم الدول النامية، خاصة
عندما تعمل الصادرات على زيادة طاقة الاستيراد.

(د) تناول صناعات التصدير كقطاع رائد للنمو:

يرى أصحاب هذا الرأى أن زيادة الصادرات تعد وسيلة هامة لتدعيم التنمية
الاقتصادية، ويشترطون لذلك ارتفاع معدل نمو الصادرات عن معدل نمو الناتج
القومى. وفى حالة نقشى البطالة، يمكن أن يؤدي نمو الصادرات إلى رفع
مستويات التشغيل والانتاج والدخل القومى.

^١ يهتم الاقتصاديون النيوكلاسيك بدور التصنيع فى عملية التحديث بالدول النامية، قارن فى ذلك:

Hesse, H.: Industrialisierung der Entwicklungslaender und ihren Auswirkungen an den internationalen Handel, in: Jahrbuch fuer sozialwissenschaft, Heft 3, Bd. 14 1963, S. 333 ff.

ثانياً: استراتيجية التوجه

التصدير ونماذج التنمية المنحازة للتصدير

من الفوائد التي تعود على التنمية الاقتصادية من جراء زيادة نمو الصادرات، أنه من خلال تنمية الصادرات يمكن للدول النامية أن تزيد من طاقة الاستيراد لديها، وبذلك يمكنها تدبير المعدات الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية. ويمكن للدول النامية الاستفادة من مزايا تقسيم العمل الدولي ورفع كفاءة صناعاتها الوطنية وقدرتها على المنافسة في السوق العالمية. كما ينتج عن تشجيع الصادرات الاستفادة من فرص الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجية، والتي تتمتع بمزايا نسبية. وبذلك يمكن أن يؤدي تشجيع الصادرات إلى تدعيم التخصص وإلى زيادة الانتاجية. كما يعمل تشجيع الصادرات على فتح أسواق جديدة للمنتجات الوطنية مما يؤدي إلى الاستفادة من وفورات الانتاج الكبير. ويمكن القول بأن زيادة الصادرات غالباً ما تتحقق تحت ضغط قوى المنافسة، وبذلك تحاول صناعات التصدير استخدام طرق انتاج أكثر كفاءة، وتحسين نوعية انتاجها لتصمد في مواجهة المنافسة في السوق العالمية. ويؤدي اتساع في التصدير إلى تنشيط الاستهلاك المحلي، لأن ارتفاع دخول المستهلكين يزيد من طلبهم على السلع الأجنبية، وبذلك ينشط المنتجون بفعل أثر المحاكاة، لتقليد المنتجات الأجنبية. وبالإضافة إلى الآثار المباشرة الناتجة عن رفع الكفاءة الاقتصادية توجد أيضاً آثار غير مباشرة للاستثمار في قطاع التصدير، وتتمثل هذه الآثار غير المباشرة في تحقيق وفورات خارجية والاستفادة من نقل التكنولوجيا. وخلال نمو قطاع التصدير تظهر حوافر لاستثمارات جديدة محلية وأجنبية، كما تتاح الفرص لتوسيع نطاق الصناعات القائمة. وبالإضافة إلى رف

معدل الاستثمارات، يمكن لزيادة الصادرات ان تساهم بفعالية فى تحسين عملية نقل التكنولوجيا، سواء عن طريق جلب المعرفة الفنية Know how أو المعدات الرأسمالية.

وتتفاعل العوامل السابقة بقوة وتحفز على استثمارات اضافية، وتشجع على التصدير والاستهلاك أيضا مما يؤدي الى ارتفاع معدل الناتج القومى. وكما زادت حصيله الصادرات، كلما زاد تأثيرها أيضا على التنمية الاقتصادية. ويشترط لذلك توفر القدرة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ذلك لأن وجود ما يسمى بالآثار الإيجابية للتصدير يتوقف على حالة الاقتصاد القومى ودرجة نموه ونوعية سياسة التنمية المتبعة. ومن معوقات التنمية نقص المعرفة الفنية والكفاءة الادارية وخلل نسب عناصر الانتاج وفشل السياسة الاقتصادية فى تحقيق اهدافها. وعند إزالة معوقات التنمية هذه يمكن للصادرات أن تلعب دورا إيجابيا فى عملية التنمية، فهى تؤدي الى ارتفاع الدخل، فيرتفع بذلك الانخار والاستثمار.

وتوجد نماذج مختلفة للتنمية تتيحز أو تتميز بالاتجاه نحو للتصدير Export led-growth، أى أنها تركز على أهمية الصادرات فى التنمية الاقتصادية. وقد قام الأستاذ امرى Emery بإعداد دراسة تطبيقية لتوضيح للعلاقة بين الصادرات والتنمية فى خمسين بلدا فى الفترة من ١٩٥٣ الى ١٩٦٣، وخلص من هذه الدراسة بنتيجة مفادها أنه يوجد ارتباط بدرجة كبيرة بين زيادة الصادرات والتنمية الاقتصادية.^١ وطبقا لدراسة امرى وجد أن زيادة للصادرات بنسبة ٢,٥

^١ ظهر اصطلاح الدول الصناعية الجديدة فى بداية الثمانينيات ليطلق على بعض الدول النامية فى جنوب آسيا التى قطعا شوطا فى عملية التصنيع يصل بها الى مستوى للدول الصناعية التقليدية فى بداية الخمسينيات، قارن فى ذلك:

% تؤثر في زيادة الدخل الحقيقي بنحو ١%. وفي دراسة أخرى اجراها بلاسا B. Balassa حول العلاقة بين الصادرات والتنمية الاقتصادية في نحو ١٢ دولة نامية استنتج أنه في الفترة ١٩٦٠-١٩٧٣ كان معامل ارتباط سبيرمان Spearman Rank Correlation بين نمو الصادرات ونمو الناتج القومي يبلغ ٠,٦٧ لقطاع الزراعة، كما بلغ ٠,٧١ لقطاع الصناعة، وبلغ ٠,٨٩ للاقتصاد القومي ككل. وفي نفس الفترة بلغ معامل ارتباط الصادرات بالناتج الصافي للصادرات ٠,٧٤، في حالة الصناعة، ٠,٧٧ للناتج القومي الكلي. ^١ ومن المسلم به أن ذلك يعد انعكاساً للأثار غير المباشرة للصادرات.

ويتحمس بلاسا لاستراتيجية تشجيع الصادرات، ويرى أنها تفضل استراتيجية احلال الواردات في أنها تؤدي الى توزيع الموارد بطريقة أفضل، وذلك لاستنادها الى المزايا النسبية، كما أنها تعمل على ضمان تشغيل أفضل للطاقات المتاحة، والاستفادة من وفورات الانتاج الكبير، وتحسين الطرق الفنية للانتاج بسبب المنافسة الدولية.

Balassa, B.: The Newly - Industrializing Developing Countries after the Oil crises, in: Weltwirtschaft Archiv, Bd. 117, 1981, Hefs 1, P. 145.

قارن في ذلك:

Kindelberger, Ch. P.: International Economics, Home Wood/III 1963, P. 404

ثالثاً: اجراءات لرفع كفاءة

صادرات المناطق الحرة بالدول النامية

كما سبق أن ذكرنا أنه من الأهمية بمكان ضرورة توفير البنية الأساسية عند انشاء المناطق الحرة فى الدول النامية، وذلك لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية أيضا. وإدارة المنطقة الحرة لابد أن تتميز بالكفاءة والمرونة بحيث تنجز الخدمات للمستثمرين فى وقت قصير مع القيام بمهام الرقابة بلا عوائق. وذلك يتطلب وجود تخطيط جيد للمنطقة الحرة وتوفير قدرات إدارية وتفاوضية عالية. والمرونة مطلوبة هنا بدرجة كبيرة، لأن نوعية الإنتاج الراقية لابد وأن تتمشى مع ارتفاع مستوى التعليم والتدريب والأجور.

وبصفة عامة لا يمكن وضع شروط مثالية لإنشاء المنطقة الحرة، فذلك يتوقف على ظروف كل بلد وكل عملية إنتاجية. ولعله يكون من صالح الدولة النامية معرفة أسس اختيار الصناعات المناسبة للمناطق الحرة، وتحددها إحدى دراسات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) UNCTAD فيما يلى:¹

١. اختيار عمليات إنتاج كثيفة العمل تلائم الدول النامية منخفضة الدخل، وتشجيع صناعات تصدير القائمة فعلا مع رفع قدرتها التنافسية.

٢. إقامة صناعات تحصل على منتجاتها الأولية والوسيطة من موردين محليين، وتشجيع الصناعات التى تنفذ برامج تدريب للعاملين فيها.

¹ أنظر فى ذلك:

UNCTAD: Export Policies in Developing Countries....pp. 2.

٣. الاهتمام بصناعات تتمتع بإمكانية توسع أسواقها الخارجية مستقبلاً.

وهناك أيضاً خصائص يجب توفرها في البلدان التي تقام بها المناطق الحرة، فعلى سبيل المثال بالنسبة للدول صغيرة الحجم وتفتقر إلى للمواد الخام مثل هونج كونج تلجأ إلى إنشاء صناعات كثيفة رأس المال للعيني والبشري، مع استخدام أقل قدر من المواد الخام. وعند إجراء تفاوض مع الشركات الأجنبية للاستثمار في المناطق الحرة يمكن الاسترشاد بتوصيات قررتها إحدى دراسات الأمم المتحدة، ونذكرها في النقاط التالية:^١

١. توضيح شروط ومدة الإعفاءات الضريبية والحجم الواجب توافره في الاستثمارات الأجنبية.

٢. توضيح مدى إمكانية تحويل الأرباح ورأس المال للخارج، ومدى إمكانية مشاركة شركات محلية.

٣. إمكانية توفير مديرين محليين، وتطبيق برامج تعليم وتدريب.

٤. تقدير تكاليف النقل، وتوضيح سياسة القروض والائتمان.

٥. توضيح إمكانية تقويم الأصول، ومدى إمكانية دعم أسعار الطاقة والمياه والكهرباء... الخ، وإمكانية الاستعانة بسلع وسيطة وخامات محلية.

^١ اهتمت المنظمات الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة بدراسة أثر الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية، أنظر في ذلك: United Nations: The Impact of Multinational..., p. 38.

٦. توضيح الاختصاص القضائي عند حدوث نزاع قانوني، وتوضيح مدة عقد وامكانية التفاوض لمد أجله.

وإذا نجحت السياسة الاقتصادية في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومي، سوف تسود شروط أفضل لأداء الاقتصاد القومي ككل وفي كافة فروع الإنتاج، ليس فقط في المناطق الحرة. وبذلك تفقد المناطق الحرة أهميتها لتوطن لاستثمارات الأجنبية بها، ذلك لأن نجاح عملية التصنيع ستوفر بنية أساسية بيده في كل مكان خارج المنطقة الحرة، وهذا يتطلب تغييرات فعالة داخل خارج المناطق الحرة. وكلما تلاشت عن المناطق الحرة صفة الجزر المنعزلة لما أصبحت المناطق الحرة مناطق توطن صناعي عادية. ولعل التحدي الذي واجه حكومات الدول النامية هو كيفية كسر التمييز بين المناطق الحرة وبقية روع الاقتصاد القومي. وذلك يعني أن انشاء المناطق الحرة وسيلة جيدة لتصنيع والتوجه التصدير، ومن خلال نجاح المناطق الحرة في بلوغ أهدافها مكن زيادة حصيلة العملة الأجنبية ورفع مستوى التشغيل ومستوى الأجور، خاصة إذا نظرنا إليها كعامل مساعد للتنمية الاقتصادية. وهذا الواجب يمكن تأديته بكفاءة إذا كان كلا من مناخ الاستثمار والسياسة الاقتصادية متوافقان مع الأهداف التي تنشأ من أجلها المناطق الحرة.

1
ct 0'

الفصل الثانی

دور المناطق الحرة فى نقل التكنولوجيا

أولاً: نقل التكنولوجيا من أجل تطوير القدرات التكنولوجية

ثانياً: المشكلات التى يثيرها نقل التكنولوجيا

ثالثاً: الأساليب والتشريعات المنظمة لنقل التكنولوجيا والرقابة عليها

دور المناطق الحرة في نقل التكنولوجيا

أصبحت للتكنولوجيا هي للعنصر الحاسم في تقسيم العمل الدولي وخلق المزايا النسبية والنافسية، ومن هنا تأتي أهميتها كقاطرة لعملية التنمية. ولذلك سندرس في هذا المطلب أهمية نقل التكنولوجيا في تطوير القدرات التكنولوجية، والمشكلات التي تثار بشأن نقل التكنولوجيا، ثم ندرس الأساليب والتشريعات المنظمة لنقل التكنولوجيا والرقابة عليها.

أولاً: نقل التكنولوجيا من أجل تطوير القدرات التكنولوجية

في دراستنا لأهمية نقل التكنولوجيا في تطوير القدرات التكنولوجية سنعرض بعض المفاهيم الأساسية عن نقل التكنولوجيا وتطويرها وهي تعريف التكنولوجيا والقدرات التكنولوجية والتكنولوجيا الملائمة، ثم صور نقل التكنولوجيا.

(أ) تعريف التكنولوجيا:

يمكن تعريف التكنولوجيا بأنها تطبيق المعرفة الفنية التي يمكن الاستفادة بها في تضافر عناصر الإنتاج، من أجل إنتاج كمية ونوعية محددة من السلع. وهي تشمل بذلك أعداد المنتج وعملية الإنتاج، وأيضاً تخطيط وتنظيم الإنتاج. ومن وجهة النظر الاقتصادية فإن التقدم الفني يؤثر في تحسين الإنتاج السلعي كميًا ونوعيًا، مع استخدام نفس كمية عناصر الإنتاج، أو الحصول على نفس كمية الإنتاج السلعي باستخدام كمية أقل من عناصر الإنتاج.¹

¹ انظر في ذلك:

(ب) تطوير القدرات التكنولوجية:

يقصد بالقدرات التكنولوجية أن يكون المجتمع قادرا على امتلاك التكنولوجيا والتعامل معها وتطويرها، ويتم ذلك بنقل التكنولوجيا وتطويرها وذلك بإتباع سبيلين أولهما استيراد التكنولوجيا وتطويرها وثانيهما توليد التكنولوجيا وتطويرها بالجهود الذاتية وذلك بلا شك أفضل لأن التطور التكنولوجي المستمر شأنه مثل التنمية الشاملة لا يمكن أن يتحقق إلا بالاعتماد على النفس وبناء القدرة التكنولوجية الذاتية. وفي رأينا أن الدول النامية عليها أن تسلك السبيلين فيتم نقل التكنولوجيا رأسيا وأفقيا. والنقل الرأسي للتكنولوجيا فيه يتم تحويل المعارف والمعلومات التي تسفر عنها البحوث العلمية المبتكرة التي تقوم بها المؤسسات العلمية إلى سلع وخدمات وطرق إنتاج وخصائص تتجسد في السلع الرأسمالية والوسيلة والاستهلاكية المنتجة بهذه الطرق المبتكرة. أما النقل الأفقي للتكنولوجيا فيتم ذلك على المستوى الدولي حيث يتم نقل التكنولوجيا من دول متقدمة استطاعت تحقيق النقل الرأسي فيها إلى دولة لم تتجح بعد في إحداث النقل الرأسي للتكنولوجيا فيها، مثال ذلك نقل الطرق والأساليب التكنولوجية والخبرة الفنية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

UNCTAD: Trends and Problems in World Trade and Development, Dok. TD 28/Supp.1, 1967. P. 8.

Cowan, L. G.: Privatization in the Developing World. Westport, Conn.: Greenwood Press, 1990.

El-Erian, M., and Tareq, Sh.: Economic Reform in Arab Countries: A Review of Structural Issues, in: El-Naggar, S. (Ed.): Economic Development of Arab Countries, IMF, Washington, 1993. Pp. 26-50.

(ج) اختيار التكنولوجيا الملائمة:

عند الحديث عن تطوير القدرات التكنولوجية للدول النامية تبرز أهمية مفهوم التكنولوجيا الملائمة. ويقصد بالتكنولوجيا الملائمة تلك التي تستجيب لاعتبارات الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، والبيئة الطبيعية، واستراتيجية التنمية، والبيئة الحضرية. ويرى للبعض خطأ أن التكنولوجيا الملائمة تعنى تكنولوجيا بسيطة أو متقدمة. وفي رأينا أن التكنولوجيا الراقية تكون أيضا ملائمة للدول النامية إذا توفرت لديها إمكانيات تطويعها وصيانتها. وعلى سبيل المثال نجد أن تكنولوجيا السولار الخاصة بتوليد الطاقة الشمسية هي تكنولوجيا متقدمة، وتحتاج إلى صيانة راقية وقطع غير معقدة.

(د) صور نقل التكنولوجيا:

إن نقل التكنولوجيا بمعنى اعطاء للمعرفة الفنية وتطبيق تكنولوجيا الإنتاج، تأخذ صوراً مختلفة من أهمها مايلي:

١. نقل معلومات فنية وهندسية بصفة عامة.

٢. تقديم معرفة فنية حول المنتجات، وخاصة الجديدة منها.

٣. تعليم وتدريب قوى عاملة فنية متخصصة.

٤. تبادل الخبراء الفنيين.

٥. استيراد الآلات والمعدات.

٦. براءات الاختراع وحقوق الأنتاج.

٧. الاستثمارات المباشرة.

ان نقص المعرفة الفنية فى الدول النامية، وقصور الكفاءة فى استخدام وتقييم هذه المعرفة يمثل عقبة امام التنمية الاقتصادية، ولذلك تلجأ الدول النامية الى استيراد التكنولوجيا من اجل دفع عجلة التصنيع. وتبدو أهمية نقل التكنولوجيا اذا علمنا ان ارتفاع مستوى الدخل القومى فى الدول الصناعية خلال عقدي الخمسينات والستينات زاد بنسبة ٥٥% بسبب التقدم التكنولوجى، بينما لا تتعدى هذه النسبة فى الدول النامية ٩%^١.

لسد ثغرة التكنولوجيا فى الدول النامية لا تكفى مجرد امتلاك المعرفة الفنية كيفما اتفق، فمن الواجب امتلاك التكنولوجيا الملائمة للأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتي يمكن للمواطنين التعامل معها وتفيد فى تشغيل عدد كبير من القوى العاملة. ان هذه التكنولوجيا الملائمة يجب تطويرها محليا أولا لدرجة معينة فى الدول النامية، ثم تتعكس آثارها الايجابية على عملية التنمية. وبصفة عامة تمتلك الدول الصناعية القدرة على تطوير التكنولوجيا الملائمة وبذلك يصبح نقل التكنولوجيا معبرا عن وسيلة للتنمية.

^١ قارن فى ذلك:

Griffin, K.: The International Transmission of Inequality, in: World Development, Vol. 2, 1974, P.5

ثانياً: المشكلات التي يثيرها نقل التكنولوجيا

لعل نقل رأس المال البشرى أقل سهولة من نقل رأس المال العيني، ويثير نقل التكنولوجيا الى الدول النامية مشكلات من أهمها قصور فى نقل التكنولوجيا، ومشكلة نقص فى كفاية هذه التكنولوجيا.¹ وسوف نتناول هاتين المشكلتين فيما يلى:

(أ) مشكلة قصور نقل التكنولوجيا:

ان بعض انواع التكنولوجيا التي يتم نقلها من الدول الصناعية الى الدول النامية غالباً ما تكون غير ملائمة لعدم كفاءة طرق نقل هذه التكنولوجيا. لعل السبب فى ذلك هو عدم وجود وعى كافي لدى الدول النامية بأهمية التكنولوجيا الملائمة، وأيضاً عدم توافر المعلومات الحديثة لديها بشكل متجدد. ويصعب تحديد سعر التكنولوجيا المقدمة خلال الاستثمارات المباشرة، وذلك لأنها تقدم كحزمة تكنولوجية غير منفصلة من الآلات وخبراء ومنتجات ونظم انتاج.... الخ. كما أن قدرة الدول النامية على استيعاب التكنولوجيا الحديثة محدودة، خاصة فيما يتعلق بضرورة توفر مهارات فنية معينة.

(ب) مشكلة نقص كفاية التكنولوجيا:

غالباً ما تكون منفعة التكنولوجيا للدول النامية أقل منها فى الدول الصناعية، حيث يتطلب التلاؤم مع الظروف المناخية تكاليفاً اضافية. وتقوم الدول الصناعية

¹ قارن فى ذلك:

Maddison, A.: Foreign Skills and Technical Assistance in Development. Development Center, OECD (Ed) Paris 1965. P. 11.

بتطوير تكنولوجيا وطرق إنتاج توفر من استخدام المواد الخام، وهذا يفيد الدول النامية فقط في حالة عدم توفر المواد الخام لديها. كما أن الاستثمارات المباشرة التي تتجه نحو احلال الواردات، تواجه خطر نقل طرق إنتاج واسعة غير ذات كفاءة عندما يكون حجم السوق صغيرا، أو أن تكون قنوات التسويق سيئة، أو عدم توافر أيدى عاملة ماهرة وفنيين لأعمال الصيانة والاصلاحات. وهذا الخطر تواجهه أيضا مشروعات الإنتاج للتصدير.

ويمكن أن نطبق هذه العوامل الى حد ما على الاستثمارات المباشرة التي تتجه نحو التصدير، وربما يكون ذلك أقل نسبيا بسبب حجم السوق المحدودة، والتي لا تساعد على تحقيق أو انشاء اقتصاديات الحجم الكبير Economic Scales لأن هذا النوع من الاستثمارات يتحدد بصورة خاصة طبقا لحاجة الأسواق العالمية. وبالرغم من ذلك يجب التفكير في نقل وسائل الإنتاج الكبير الغير اقتصادية، فعلى سبيل المثال نجد أن التفكير في توزيع المخاطر التي تواجهها الشركات الدولية متعددة الجنسيات قد أدى الى انشاء قاعدة إنتاج فى أكثر من دولة نامية، والتي تتخصص فى إنتاج سلع معينة للسوق العالمية.

وهناك آثار سلبية أخرى لنقل التكنولوجيا عندما تؤدي هذه الاستثمارات المباشرة الى إنتاج السلع الأجنبية وتسويقها محليا، مما يعنى منافسة حادة لصادرات الشركات المحلية وربما ازاحتها من الاسواق. وتظهر خطورة هذه المشكلة بصفة خاصة عندما تكون تنتج الشركات الأجنبية بكثافة رأسمالية مرتفعة، بينما الشركات الوطنية تنتج بأساليب إنتاج كثيفة العمل، وهذا يؤدي الى زيادة حدة مشكلة البطالة فى الدول النامية.

وعند انشاء المناطق الحرة بخصائصها المتميزة يمكن أن ترتفع القدرة افسية للصادرات، لأنه لن يسمح حينئذ للشركات الاجنبية بالحصول على خيص لانتاج سلع تنافس الصادرات الوطنية. وحيث ان انتاج الشركات جنبية فى المناطق الحرة لا يتجه أساسا الى السوق المحلية، لذلك لا يمكن ستفادة من انتاجها للسلع الكمالية، والتي لا تتوافق مع اشباع الحاجات اساسية للمكان فى الدول المضيفة.

وتعتبر التكنولوجيا غير ملائمة ايضا اذا كانت تتضمن كثافة لعناصر الانتاج 'تلائم أبدا نسب عناصر الانتاج فى الدول النامية. ولعل الحجة الرئيسية فى لك هى أن الأساليب الانتاجية كثيفة رأس المال ستؤدى الى آثار قليلة نسبيا فى دخل القومى نتيجة لاستخدامها أيدى عاملة قليلة. ان كثافة عناصر الانتاج عبر عن مطالب الدولة الأصلية صاحبة التكنولوجيا والتي تتجه أساسا نحو توفير الأيدى العاملة، وهذا لا يلائم أوضاع الدول النامية التي لديها فائض فى عنصر العمل. ومما يتسبب فى نقص كفاية التكنولوجيا المنقولة أن الاستثمارات المباشرة من الشركات الخاصة غالبا ما تعمل على نقل التكنولوجيا التي لا تلائم ظروف وحاجات الدول النامية. وبالإضافة الى ذلك فان الدول النامية ترغب فى جلب أحدث وأرقى تكنولوجيا عصرية ربما بسبب حب النظار أو عدم توفر معرفة كافية بحقائق الأمور. فمن ناحية تطلب الدول النامية بشكل واضح دائما تكنولوجيا متقدمة Advanced Technology ومن ناحية أخرى تريد الدول الصناعية نقل التكنولوجيا التي لا توجد لدى الدول النامية خاصة التكنولوجيا الوسيطة Intermediate Technology. ويرى شنايدر Schneider أنه من قبيل

الخطأ اعتبار هذا الوضع مفيدا لكلا الطرفين، خاصة عندما تكون الدول للصناعية غير قادرة على تقديم ما لا تريده الدول للنامية.¹

إن الأسس الاقتصادية لتقويم مدى كفاءة التكنولوجيا للدول النامية تعتبر من حيث تطبيقها قليلة نسبيا، لأن الوفورات الكبيرة التي ترتبط بنقل التكنولوجيا يصعب تحديدها ووضعها في صورة كمية أو عددية. ولا توجد قوانين أو قواعد عامة يتم الاسترشاد بها عند تقويم الأساليب الفنية للإنتاج، وإنما توجد خطوط واتجاهات عامة تساعدنا على ذلك. ويفترض في هذا المجال أن الآثار السلبية للخارجية سوف تكون قليلة، إذا كانت التكنولوجيا المنقولة سوف تؤدي إلى الاستفادة من نسب عناصر الإنتاج القائمة فعلا. وهذا يعني أن أسس اقتصادية إضافية، مثل وجود علاقة دائمة بين النفقة والمنفعة، لا يجب إهمالها أبداً لأن التكلفة المرتفعة للتنمية الاقتصادية، والناجمة عن التكنولوجيا غير الملائمة، سوف تجعل استخدام هذه التكنولوجيا غير مثمرة للدول النامية.

وبالنسبة إلى استخدام عناصر الإنتاج بطريقة أفضل، تعتبر أشكال التكنولوجيا التالية مناسبة للدول النامية:

١. ما زالت توجد في الدول الصناعية أساليب إنتاج كثيفة العمل والتي بالرغم من حداثة وتطويرها فهي مازالت تعتبر كثيفة العمل. من هذه على سبيل المثال صناعة الملابس الجاهزة وصناعات الأخشاب. وتتميز أساليب الإنتاج في هذه الصناعات بأنه توجد بعض أجزاء من عملية الإنتاج لا تتم

¹ أنظر في ذلك:

Ritter, J.: The Development of Labour-Intensive Technologies for Developing Countries, in: Giersch, H. (Ed.): The International Division of Labour. pp. 456.

رة آية كاملة، وبذلك فإنه يمكن إنجازها بقوى عاملة غير ماهرة. وبالنسبة مستوى مهارة القوى العاملة فى الدول النامية تعد هذه التكنولوجيا ملائمة. كن نقلها بتكلفة قليلة، ومن المؤكد أن هذه التكنولوجيا لا تقدم لنا فى المستقبل مسة كبيرة لتحسين مستوى المهارة أو ظهور آثار خارجية ايجابية.

٢. توجد بعض المنتجات التى يمكن انتاجها بأساليب انتاج كثيفة العمل أو من المال، ويضرب امثال على ذلك انتاج الموترات الكهربائية فهى تقدم عند ناعة الآلات أو تركيبها امكانية لاستخدام أساليب الانتاج كثيفة العمل او كثيفة أس المال.^١

٣. توجد أساليب انتاج كثيفة للعمل والتى لم تطبق على المستوى الدولى حتى لأن وتتمثل المشكلة فى هذا الصدد فى ضرورة تطوير هذه التكنولوجيا الخاصة تلائم ظروف الدول النامية. وتعتبر هذه التكنولوجيا ملائمة بصفة خاصة للدول لصناعية والتى تستحوذ على امكانيات فنية افضل.

(ج) مشكلة التعامل مع التكنولوجيا المنقولة:

فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا يلاحظ أن جزءا كبيرا من المعرفة الفنية فى الثلاثين سنة الماضية تم نقلها عن طريق الشركات العملاقة متعددة الجنسيات، وذلك يرجع الى انخفاض تكلفة هذا النوع من نقل التكنولوجيا. وبالإضافة الى زيادة التشغيل فإن الدول النامية تأمل فى التقدم الفنى خلال صناعات التصدير،

^١ انظر فى ذلك:

Leizenger, K. M.: Arbeitslosigkeit, Direktinvestitionen und angepasste Technologie, Bern und Stuttgart 1975. Pp 184.

ويؤثر ذلك على التعجيل بالتقدم لتحسين نوعية عنصر العمل في باقي القطاعات الاقتصادية. إن المستثمر يتخذ قراره تجاه تفضيل تكنولوجيا معينة حسب وجهة نظر الإنتاجية المرتفعة وليس باعتبار قدرتها على امتصاص أكبر قدر من القوى العاملة. وغالبا ما تتصف للتكنولوجيا المنقولة بأنها مرتفعة الثمن، كما إن إنتاجيتها العالية لا تتحقق الا في الكميات الضخمة جدا من الإنتاج.

والاستثمارات المباشرة التي نتجة نحو احوال الواردات وتطوير السوق المحلية على لعكس من ذلك تهتم كثيرا بانتشار التكنولوجيا الحديثة، كما هو الحال بالنسبة لصناعة الدواء في مصر. وحيث أن الإنتاج في المناطق الحرة يكون من أجل السوق العالمية فإنه من الأصلح أن يكون أساسا في إنتاج كبير الحجم. وانخفاض تكاليف عناصر الإنتاج هو السبب الرئيسي لنقل الإنتاج وتوطينه في مناطق اخرى. وفيما يتعلق بالمناطق الحرة، فإن هذا التحليل ينطبق عليها سواء اذا ما كان المنتج كثيف العمل وكثيف رأس المال، فذلك لا يلعب هنا دورا هاما في الغالب، لأنه غالبا ما تنقل الى المناطق الحرة أجزاء من عملية الإنتاج، والتي تتميز بأنها كثيفة العمل وتحتاج لانجازها لى عمل غير ماهر. وعلى سبيل المثال فإن عمليات التجميع غالبا من المناسب أن تنقل الى المناطق الحرة، وما عدا ذلك فمن وجهة نظر الشركات المنتجة لمنتجات التصدير ليس من المهم اذا كانت السلعة تنتج في الدولة النامية بطريقة إنتاج كثيفة العمل نسبيا، والتي تعتبر بالمقارنة الى المنتجات الأخرى في الدول للصناعية كثيفة العمل، لأن هذه المنتجات تصمم لأشباع حاجات الدول للصناعية، كما أنها تنقل كجزء من عملية إنتاجها الى الدول النامية حيث يتوافر بها عنصر العمل الرخيص نسبيا، وذلك بالقياس الى عنصر العمل للنادر والمرتفع الثمن في الدول

صناعية. ولعل السبب في أن المنتجات التي تنتقل عمليات انتاجها الى الدول نامية غالبا ما تكون كثيفة للعمل نسبيا هو أن الانتاج الآلى لها يعتبر مرتفع ثم لو غير ممكن أحيانا.

وبصفة خاصة فإن الشركات متعددة الجنسيات تقوم بعملية ملاءمة مع عنصر تكلفة في الدول النامية، لأن نقل للتكنولوجيا ليس فقط قضية تمس كثافة عناصر لانتاج فقط وإنما أيضا تنويع الانتاج نفسه، كما يمكن القول انه غالبا ما تنقل لعمليات الانتاجية كثيفة للعمل الى الدول النامية. ولكن اذا ما كانت للفوارق بين مستويات الأجور في الدول الصناعية أكثر منها في الدول النامية، وستستمر وتتطور عن ذلك فإنه يمكن افتراض أن لأساليب الانتاج كثيفة للعمل التي تتبعها للشركات متعددة الجنسيات تتطور أيضا لأن التكاليف الثابتة المرتفعة، مع تكاليف متغيرة ضئيلة أو قليلة سوف يؤدي الى تلازم أكثر لعمليات الانتاج الكبير مع مستوى الأجور المنخفض.¹

(د) تكاليف نقل للتكنولوجيا:

لن التكاليف المباشرة التي تتحملها الدول النامية عند نقل للتكنولوجيا اليها من الدول الصناعية تتمثل في دفع اثمان حقوق الاختراع وتصاريح الانتاج وللعلامات التجارية والخدمات الادارية والفنية. وقد أوضحت دراسة قام بها فايتسوس Vaitos أن الاستثمارات المباشرة غالبا ما ترتبط بهذه التكاليف.²

¹ انظر في ذلك: Vaitos, C.V. : Strategy Choices in the Commercialization of Technology: The Point of View of Developing Countries, in: International Social Science Journal, Vol. 25. N. 3. Pp. 373.

² انظر في ذلك:

وفي الفترة ١٩٦٤-١٩٦٨ لوحظ في مثلي أن تكاليف نقل التكنولوجيا ترتفع باستمرار كلما زادت الاستثمارات المباشرة بها. ويمكن لنا أن نتصور مدى تكلفة نقل التكنولوجيا عندما ننظر الى ما تشير اليه الأرقام أن ٣٦% من التدفقات الصافية لرأس المال سنويا خلال الاستثمارات المباشرة للشركات الأمريكية في النول النامية كانت في الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٢ من أجل دفع تكاليف نقل التكنولوجيا، وإذا استثنينا من ذلك قطاع البترول فإن النسبة تصل الى ٥٤,٣%^١.

أجريت دراسة تطبيقية حول نقل التكنولوجيا الى الفلبين وأوضحت أنه من بين ٢٥٦ عقد لتصاريح الإنتاج اشتملت على ١٢٦ شرطا جزائيا. وفي الهند كانت هناك ١٣٩٢ اتفاقية لنقل التكنولوجيا تحتوي على ٦٩٨ شرطا جزائيا، ومنها ٦١٦ شرطا لحظر التصدير.^٢ وقد استمر حظر التصدير حتى بعد إنشاء المناطق الحرة في الهند، وهذا يدل على ان الاستثمارات المباشرة لها تأثيرات سلبية. بيد انه توجد ايضا تكاليف غير مباشرة في المناطق الحرة، حيث تتعهد الشركات، على سبيل المثال، في اتفاقيتها لقيام مشروعات مشتركة بأن تحصل على منتجات وسيطة معينة بكمية وبسعر محدد بدلا من شرائها من جهات

Behtke, V., Koopman, G.: *Multinationale Unternehmen und Entwicklungslaender...* pp. 109.

El-Rifai, Gh.: *Investment Policies and Major Determinants of Capital Flows to Arab Countries*, in: El-Naggar, S. (Ed.): *Economic Development of Arab Countries*, IMF, Washington, 1993. Pp. 56-93.

^١ أنظر في أثر الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية أيضا الدراسة التالية:
Behtke, V., Koopman, G.: *Multinationale Unternehmen und Entwicklungslaender...* pp. 111.

^٢ أنظر في ذلك:

Behrman, J. N.: Wallender, H. W.: *Transfers of Manufacturing Technology within Multinational Enterprises*, Cambridge Mass., 1976. Pp3.

ى. وبالقدر الذى تكون فيه هذه المنتجات أعلى من قريناتها، تنشأ من ذلك
يف غير مباشرة تتحملها الدولة النامية.

ومن المزايا الكبيرة للاستثمارات المباشرة اكتساب معرفة كبيرة بحالة
سواق العالمية والاتصال بها، وهذا لا يمكن اكتسابه فقط بحق الاختراع.
كن للدول النامية انن انتاج بعض المنتجات، غير أنها تواجه صعوبات كبيرة
شكلات عند تسويقها وبيعها. أما عن التكاليف التى تتحملها كلا الطرفين فلا
جد معيار ثابت لذلك. وقد أجرى رويبر Reuber دراسة ميدانية توصل فيها
لأنه من ضمن الاستثمارات المباشرة المتجهة نحو التصدير فى ٤٤ مشروعاً
من ٥٣ مشروعاً لا توجد رسوم خاصة فرضت على نقل التكنولوجيا، وفى
بعض الحالات الخاصة فرضت رسوم فى المتوسط ٢% من المبيعات والتى
متبر أقل من رسوم تصاريح الإنتاج.^١

ثالثاً: الأساليب والتشريعات

المنظمة لنقل التكنولوجيا والرقابة عليها

اعتبرت المنظمات الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة ان نقل إبتكنولوجيا يعد
من أهم قضايا التعاون الدولى. ومن الضرورى أن تستوضح الدول النامية
المستوردة للتكنولوجيا إيجابيات ومحاذير نقل التكنولوجيا. ومن ثم يجب أن
تكتسب هذه الدول القدرة على اتخاذ قرارات سليمة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا

^١ حول دور الاستثمار الأجنبى الخاص، أنظر:

Reuber, G.L: Private Foreign Investment in Development, Oxford 1973.
Pp. 193.

وتطويعها. وبالنسبة للمنظمات الدولية المعنية بالتعاون الفني، وتقديم المعونة الفنية إلى الدول النامية فإنها تقتصر في التعاون الفني بتقديم الاحتياجات الأساسية للدول النامية.

(أ) التفاوض لصدور قانون دولي لإدارة نقل التكنولوجيا

على الدول النامية إذا أرادت الاستفادة من التقدم التكنولوجي أن تعمل على تغيير هيكلها الإنتاجية حتى يمكنها التلاؤم مع التحول التكنولوجي. واستيعاب التكنولوجيا وتطويرها. ولاشك في أن تشجيع التحول التكنولوجي سيكون في صالح كافة الدول في منظومة الاقتصاد العالمي المعاصر. وإذا سلمنا بأن انتشار التكنولوجيا الجديدة إلى الدول النامية والإسراع بمعدل نموها يعد خطوة أساسية وهامة، فإنه يصبح من الضروري تقديم معونات تكنولوجية إلى الدول النامية لتلحق ببقية دول العالم أو على الأقل تقليل الفجوة فيما بينها. ولذلك يعد تطوير القدرات الذاتية التكنولوجية في الدول النامية عامل هام جدا.

وقد أجريت خلال السبعينات مفاوضات في الأونكتاد من أجل صدور قانون دولي لإدارة نقل التكنولوجيا International Code of Conduct on the Transfer of Technology، وفي أوائل الثمانينات ومع الطفرات المذهلة للتقدم التكنولوجي رحبت الدول الصناعية بالتفاوض في إطار منظمة الجات أثناء دور أوروغواي، وطالبت بضرورة وجود قوانين قومية ومعاهدات دولية لحماية الأصول المعنوية. وفي دورة أوروغواي بحثت بعض مظاهر حقوق الملكية المعنوية المتعلقة بالتجارة، وأقرتها لضمان نظام دولي صارم لحماية حقوق الملكية المعنوية. وهذا يلزم للدول النامية بإعادة صياغة قوانينها الوطنية لتبني

صالح وحاجات الدول الصناعية. بذلك تسعى الدول الصناعية إلى تدعيم تأمين حقوق لصنكارية لبائعي التكنولوجيا وتحطيم حرية التجارة فى تكنولوجيا، وهى تتادى فى نفس الوقت بحرية أكبر للتجارة وإزالة القيود أمام حركة السلع والخدمات. إن ذلك كله سيؤثر بلا شك على قدرة الدول النامية على استيعاب التطورات التكنولوجية والاستفادة منها فى التنمية الاقتصادية.

(ب) التزامات طرفى عقد نقل التكنولوجيا

ينشئ عقد نقل التكنولوجيا التزامات فى ذمة طرفيه. وهذه الالتزامات أما أن تكون التزامات مشتركة بين مورد التكنولوجيا ومثليها، وإما التزامات خاصة بكل من طرفى عقد نقل التكنولوجيا. ويمكن تصنيف هذه الالتزامات فى المجموعات الثلاث التالية:

أ - الالتزامات المشتركة بينهما تتضمن أن كل منهما ملزم خلال كافة مراحل التعاقد بمراعاة العوامل والأهداف الاقتصادية والاجتماعية لبلديهما . كما يلزم كل منهما بمراعاة مبدأ حسن النية ومبدأ الإخلاص وحسن شرف التعامل فى كل مراحل التعاقد .

ب - التزامات الطرف المثلى للتكنولوجيا تؤدى جميعها إلى تسهيل التعاقد وتحقيق الهدف المرجو منه . وتتمثل فى الآتى :

(١) الالتزامات بتقديم كافة المعلومات فى الوقت المناسب والخاصة بالشروط الفنية والأهداف الأساسية للتقدم الصناعى والتشريعى ولتنى لها علاقة مباشرة باستغلال التكنولوجيا محل العقد .

(٢) الالتزامات بمراعاة جودة المنتج المتفق على صناعته بواسطة التكنولوجيا المنقولة خاصة إذا كان له حق وضع علامة المورد أو اسمه التجارى . وعليه أيضا مراعاة عدم الإساءة إلى أى من هذه العلامات أو الأسماء التجارية أو ما يضر بسمعة مورد التكنولوجيا.

(٣) التزامات متلقى التكنولوجيا بدفع ثمنها بالطريقة المتفق عليها وفى الموعد المحدد، ومراعاة السرية فى استخدام التكنولوجيا وعدم إفشائها وإلا تعرض للمسئولية.

ج - التزامات الطرف للمورد للتكنولوجيا تؤدي إلى المساعدة فى استخدام التكنولوجيا المنقولة لفضل استخدام . وتمثل فى الآتى:

١. الالتزام بإعلام الطرف متلقى التكنولوجيا بكافة الظروف والأهداف للتكنولوجيا محل العقد وفى الوقت المناسب.

٢. يلتزم المورد بمراعاة أقامة التكنولوجيا لظروف وأجواء بلد المتلقى ومدى لثقافتها وأمن الدولة المصدرة سواء كان أمنا صحيا أو اجتماعيا أو صناعيا. ومراعاة هذه الالتزامات من شأنه تفادي الكثير من المشكلات التى تنجم عن عدم ملائمة للتكنولوجيا محل العقد للبيئة التى ستعمل إليها.

٣. الالتزامات بإعلان الطرف المتلقى للتكنولوجيا بكافة القيود والحقوق المتعلقة بالتكنولوجيا محل العقد مثل الدعاوى والدفوع المرتبطة بها، وإذا ما كانت هذه التكنولوجيا محل نزاع رسمى بين مالكيها والغير مما يترتب عليها عدم صلاحيتها أو سلب ملكيتها.

٤. الالتزام بمراعاة مطالب الطرف المتلقى للتكنولوجيا والخاص بقطع
الغيار وأى منتجات صناعية تكون مكتملة أو لازمة لاستخدام التكنولوجيا
محل العقد، وكذلك ما يتوصل إليه من تحسينات أو إضافات تزيد من
استخدام التكنولوجيا محل العقد.

والشروط المجحفة أو المقيدة فى عقود نقل التكنولوجيا هى تلك التى يفرضها
لطرف المصدر للتكنولوجيا على الطرف المتلقى لها عند التعاقد. ومن هذه
لشروط شرط تعيين أو استخدام العمالة من الطرف المصدر للتكنولوجيا ومنع
لطرف المتلقى من أقمتهأ وفق احتياجاته المحلية. وعند تقييم عقد نقل
التكنولوجيا من الناحية الفنية والتكنولوجية يؤخذ فى الاعتبار ضرورة معرفة
مدى ما يؤديه المحتوى التكنولوجى لتنمية القدرات الذاتية التكنولوجية، ومعرفة
تفاصيل المحتويات التكنولوجية، ودراسة مدى كفاية الضمانات والالتزامات من
قبل مصدرى التكنولوجيا.

(ج) أساليب الرقابة والإشراف على نقل التكنولوجيا

من أهم الأسباب التى توجب الرقابة والإشراف على نقل التكنولوجيا تزايد
أعباء وثمان نقل التكنولوجيا مما يؤثر مباشرة على ميزان المدفوعات. ويتم ذلك
بإتباع أسلوبين: الأسلوب الأول يتمثل فى إصدار تشريعات خاصة بتحديد
الأحكام التقليدية التى لا يجوز تضمينها بالعقود الخاصة باستخدام التكنولوجيا،
وأىضا إصدار تشريعات تناقض الاحتكار وتهدف إلى حماية قواعد المنافسة.
والأسلوب الثانى يتمثل فى اشتراط الحصول على موافقة الحكومة على عقود

نقل التكنولوجيا بغرض فحصها وإقرارها. ومن الدول التي اتبعت هذا الأسلوب اليابان.

الفصل الثالث

آثار المناطق الحرة على التشغيل

أولاً: مشكلة البطالة في الدول النامية

ثانياً: اثر الانتاج للتصدير على مستوى التشغيل

ثالثاً: التنازع بين هدفى النمو والتشغيل

آثار المناطق الحرة على التشغيل

تتناولنا آثار المناطق الحرة في الدول النامية على رفع مستوى التشغيل، من مشكلة البطالة وأنواعها في الدول النامية، وآثار الإنتاج للتصدير على مستوى التشغيل، ثم نعرض لنقطة هامة نظريا وعمليا وهي التنازع بين النمو والتشغيل.

أولا: مشكلة البطالة في الدول النامية

طبقا لتقديرات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) UNCTAD بلغ عدد المشتغلين في الدول النامية نحو مليار منهم نحو ٢٨٣ مليون يعانون من البطالة. وبمقارنة امكانية التشغيل بمعدل نمو السكان يصبح من الواضح أن مشكلة البطالة تسوء للغاية بصفة مطلقة أو نسبية. وقد تطور السكان في سن العمل في الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٠ بمتوسط ٢,٢% وقد تضاعف بسرعة مثل الدول الصناعية. وكانت التنبؤات للفترة ١٩٧٠-١٩٨٥ ترى معدلات للنمو تصل الى ٢,٦% بالنسبة للدول النامية، ١% بالنسبة للدول الصناعية.^١ ومثل هذا المعدل للنمو يوجب خلق نحو ١٠٠

قد يؤدي رفع مستوى التدريب الى زيادة فرص العمل في المراكز الحضرية مما يزيد في تفاقم مشكلة الهجرة الداخلية، انظر في ذلك:

Wander, H.: Die Beziehung zwischen Bevoelkerung und Industrialisierung, in: Die Weltwirtschaft, 1971, Heft 1. Pp. 159.
Institute of National Planing: Human Development Report, Cairo, 1997.

مليون فرصة عمل جديدة حتى منتصف التسعينيات لمواجهة النمو السكاني. وتتركز البطالة في جزء كبير منها في المدن، والتي تتفاقم بسبب الهجرة إليها من المناطق الريفية. وطبقا لأحدى الدراسات في هذا الشأن فإن الدوافع التي الهجرة الداخلية يرجع أساسا إلى ارتفاع مستوى الأجر الحقيقي في المدن، واحتمال تواجد فرصة عمل بها، كما أن العاملين مرتبطان ببعضهما. وهذا يعني أنه بالرغم من نسبة البطالة الكبيرة الناتجة عن الفجوة في مستوى الأجور فإن البطالة ستزيد على المستوى الإقليمي. ونسبة العاملين في سن ١٥-٢٤ سنة تصل إلى ضعف نسبة البطالة على مستوى مجموع السكان الكلي. أما البطالة في المناطق الريفية فإنه يصعب تحديدها بدقة، لأنه تنتشر بها البطالة المرتفعة. ويغلب على العمل في المناطق الريفية الطابع الموسمي، كما أن أسلوب العمل الزراعي لا يعطي معلومات واضحة حول البطالة المقنعة فيه. أما البطالة بين الشباب فتعتبر أعلى من نسبة التشغيل على مستوى القوى العاملة من السكان، حيث توجد أيضا نسبة عالية من البطالة من المتعلمين. ومن الصعب أيضا تحديد مقياس للتشغيل غير الكامل لأن نظام أكبر بكثير من البطالة الصريحة. على سبيل المثال يصل معدل البطالة الصريحة في ليما عاصمة بيرو ٤,٢% وإذا أضفنا إلى ذلك العمال الذين يتناولون أجورا أقل من الحد الأدنى القانوني للاجور، سترتفع النسبة إلى ٢٩,٨%. وبصفة عامة يمكن القول أن التحقق والتأكد من حجم البطالة في الدول النامية قد فشلت تماما.

انظر في ذلك:

atanabe, S.: Exports and Employment: The Case of the Republic of
Drea, in: International Labor Review, Vol. 105, 1972. Pp. 495-526.

ثانياً: اثر الانتاج للتصدير على مستوى التشغيل

ان آثار التشغيل التي يمكن ان تظهر خلال الاستثمارات المباشرة المتجهة للتصدير في الدول النامية تتضمن أبعاداً كمية ونوعية، بمعنى تحسين كمية وعية عنصر العمل، ونفصل الحديث عنها فيما يلي:

(أ) زيادة التشغيل:

ان زيادة التشغيل خلال الصادرات تنتج عن طريق التشغيل المباشر في مجال إنتاج للتصدير، والاشتغال في قطاع المال والخدمات والنقل والمواصلات. كما تجد آثار لمصادر الدخل الناتجة عن زيادة القوة الشرائية، وزيادة العملات الأجنبية وبالتالي زيادة كافة الاستيراد. ولاشك في أن المناطق الحرة تهتم في لار اهدافها العامة بزيادة التشغيل، الا أن صادرات السلع الصناعية في مناطق الحرة يمكن أن تؤثر على الدولة النامية كعنصر عدم استقرار، وليس دولة النامية سيطرة عليها، لأن اتخاذ القرار الاقتصادي يتم في الشركات متعددة القوميات غالباً وليس في البلد نفسها. ويتميز هيكل التشغيل في المناطق الحرة بوجود نسبة مرتفعة جداً من الفتيات غير المتعلمات، ويمكن بهذه الطريقة تشغيل كثير من الشباب والمساهمة في حل مشكلة البطالة بينهم، وهي حادة في لدول النامية كما سبق ذكره. غير أن زيادة عدد النساء العاملات في المناطق الحرة يسبب بعض المشكلات مثل الانقطاع عن العمل أو تقييده وعدم الاستقرار فيه، وذلك بسبب بعدهن عن أداء دورهن التقليدي في الأسرة.¹

¹ أنظر في ذلك:

Cohen, B. I.: Multinational Firms and Asian Exports, New Haven, London 1975. Pp. 101.

(ب) رفع مستوى التدريب:

أهم آثار الاستثمارات المباشرة في المناطق الحرة، وربما أكثر من زيادة التشغيل، تتم في رفع مستوى التدريب والتعليم في مجال الانتاج، مما يؤدي الى تحسين نوعية وانتاجية عنصر العمل وتحقيق وفورات خارجية تستفيد منها الشركات الوطنية ايضا. وتعتمد هذه الفكرة على نظرية التعليم خلال العمل Learning by doing والقدرة على احداث التغيير التكنولوجي لا تتحقق الا بعملية التعلم اثناء الانتاج. والخبرات التي تتم جمعها تشكل أساسا للتغيرات وتحسينات للمنتجات وعمليات الانتاج. كما يمكن خلال عملية التعليم هذه ان تقوم الدول النامية بايجاد فرص جديدة لصادراتها ورفع قدراتها التنافسية في السوق العالمية.

وبالاضافة الى تحسين جودة الانتاج فإن الشركات الاجنبية يمكنها ان تساهم في تطوير أساليب التنظيم والادارة في الشركات المحلية. ولعل من الآثار السلبية للشركات الاجنبية ما يمكن تسميته "استنزاف العقول داخليا" بمعنى أن المناصب الادارية العليا التي تحتاج لمؤهلات علمية وخبرات عالية في فروع الشركات الاجنبية تتولاها خبرات محلية تستنزف من الشركات المحلية. وفي دراسة تطبيقية حول هذه الظاهرة في تايلان وجد أن ٥٠% من العاملين في المواقع الادارية العليا سبق لها العمل في مواقع انتاجية محلية. كما وجد أن الأجانب الذين يعملون في الشركات المحلية قليلي الخبرة.^١

^١ انظر في ذلك:

Vernon, R.: Sovereignty at Bay. New York 1971. Pp. 149.

وبصفة عامة يمكن القول أن الشركات متعددة الجنسيات من مصلحتها أن تقوم بتأهيل واعداد خبرات ادارية ماهرة ذات كفاءة عالية، خاصة فى الادارة العليا والمراكز الرقابية، لأن القوى العاملة اللازمة لهذه المراكز لا يتوافر وجودها فى الدول النامية دائما، كما أن تشغيل خبراء اجانب فى هذه المواقع يعتبر مكلفا جدا. وقد اثبتت احدى الدراسات أن تشغيل خبيرا يتكلف اجرا يصل الى نحو ثمانية اضعاف أجر الخبير المحلى. وفى كثير من الحالات يتم تشغيل اجانب فى البداية ثم يستعان بعد ذلك بخبرات محلية مدربة. ويتم تدريب الخبرات المحلية فى الشركات الاجتبية اما فى مواقع العمل نفسها، أو بأرسالهم للتدريب فترة زمنية فى الخارج تتراوح ما بين ثلاثة الى ستة اشهر. وتعتبر زيادة التشغيل لخبرات الادارة المحلية خاصة فى الادارة الوسطى، من اهم العوامل التى تؤدى لى الاستفادة من آثار التعلم فى الدول النامية. فقد لوحظ انه فى البرازيل فى الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠ وجد تزايدا فى نسبة المشغولين الوطنيين فى الادارة الوسطى. وفى عام ١٩٧٠ حوالى ٦٤% من المناصب الادارية، وعددها ٤٥٠، يشغلها خبرات وطنية.^١

ثالثا: التنازع بين هدفى النمو والتشغيل

يؤدى استخدام أساليب انتاج كثيفة العمل الى التنازع بين هدفى النمو والتشغيل، وذلك خلافا لما هو معروف من أن تشغيل عدد اضافى من القوى العاملة فى ظل معدات رأسمالية معينة تؤدى الى زيادة مرتفعة فى الانتاج. ومن المحتمل ان المفاضلة بين مشروعات استثمارية بديلة يكون صعبا بسبب هذا التنازع. وحتى يمكن تنظيم عملية الانتاج يجب أن تستخدم الموارد النادرة

^١ لم تتوفر أرقام أحدث من تلك.

بكفاءة عالية. وفي النظرية النيوكلاسيكية نجد أن دالة الانتاج تتميز بعناصر انتاج متجانسة وأيضاً منتجات أو مخرجات متجانسة. وفي ظل هذه الشروط لا يمكن أن يوجد أى تنازع بين هدفى التشغيل والنمو، لأن التشغيل الإضافى لعنصر العمل سيؤدى الى زيادة انتاجية رأس المال وبالتالي زيادة الانتاج أو المخرجات. كما أن دفع الانتاج وزيادته خلال زيادة فى قوة العمل الإضافية يرتبط بعدة عوامل لعل أهمها مستوى الأجور. غير أن هذه الشروط لا تتحقق فى الدول النامية، لأن نوال الانتاج بها محدودة، كما أن اضافة قوة عاملة جديدة يؤدى الى زيادة الانتاج بنسبة محدودة. وذلك يتضمن مشكلة أو نزاع بين هدفى التشغيل والنمو¹ ويمكن زيادة التشغيل عن طريق استخدام اساليب تكنولوجية أخرى للانتاج أو عن طريق تنويع المنتجات، ويمكن القول أن تقسيم العمل الدولى يتيح فرصة للاستفادة من البديل الأخير.

ويشهد الاقتصاد المعاصر تنازعا بين زيادة الانتاج وزيادة التشغيل، فإذا كان الإختيار هو بين اساليب الانتاج كثيفة رأس المال وذات كفاءة عالية، وتؤدى الى عدم الاستفاده من جميع امكانيات التشغيل واحداث بطالة جزئية، وبين طرق انتاج كثيفة العمل ليست لها كفاءة انتاجية عالية، فإنه يمكن تفضيل أساليب الانتاج كثيفة العمل هذه اذا كان هناك خشية من انفجار الاوضاع السياسية والاجتماعية المصاحبة لأزمة البطالة. وبإيجاز يمكن القول انه بصفة عامة لا يمكن اصدار حكم مطلق على مدى منفعة اساليب الانتاج كثيفة العمل وكثيفة رأس المال. وكمخرج من هذه الأزمة قدمت الدول النامية الناجحة فى هذا المجال طرقاً فعالة للتعامل مع عناصر الانتاج وتنويع هياكل الانتاج.

¹ لعل التنازع بين هدفى التشغيل والنمو فى الدول النامية يرجع الى النقص الملحوظ فى رأس المال البشرى وذلك بسبب ضعف نظم التعليم والتدريب والبحوث.

الفصل الرابع

دراسة حالة المناطق الحرة بمصر وتأهيلها لتقوم

بدورها في تشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا

أولاً: دراسة حالة المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة

ثانياً: دور التشريعات والاعفاءات الضريبية في تشجيع

الاستثمار في المناطق الحرة

ثالثاً: التنمية التكنولوجية وتهيئة المناطق الحرة

لنقل التكنولوجيا

دراسة حالة المناطق الحرة فى مصر

وتأهيلها لتقوم بدورها

فى تشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا

بعد أن تناولنا فى الأجزاء السابقة نظريات الاقتصاد الدولى المفسرة لمكانة المناطق الحرة فى تقسيم العمل الدولى، ثم تحليل دورها كأداة للتنمية الاقتصادية فى ظل تطور النظام لرأسمالى العالمى، سنقوم باستكمال النواحي التطبيقية فى هذا البحث وتدرس حالة للمناطق الحرة فى مصر، وتأهيلها لتقوم بدورها فى تشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا.

أولاً: دراسة حالة مشروعات الاستثمار بالمناطق الحرة

(١) أداء الاقتصاد المصرى

والتنظيم القانونى والاقتصادى للمناطق الحرة

شهد الاقتصاد المصرى منذ بداية السبعينيات تحولات جذرية أملت لها ظروف محلية وإقليمية وعالمية. تمثلت فى التحول من اقتصاد يعتمد على التخطيط وتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى إلى نظام اقتصادى يتجه نحو المنافسة واقتصاد للسوق وتشجيع المبادرات الفردية. وفى هذا الصدد صدرت تشريعات

اقتصادية منذ بداية السبعينيات لتعبر عن تحول الاقتصاد المصرى تجاه اقتصاد السوق.

فقد صدر القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن تشجيع استثمار رأس المال العربى والأجنبي والمناطق الحرة، وعدل بصدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وألحقت به تعديلات أخرى، لعل أهمها القانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وقانون ضمان وتشجيع الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ليحل محل قوانين الاستثمار السابقة. لقد بذلت منذ بداية السبعينيات جهود كثيرة على المستويين التشريعى والمؤسسى من أجل تحقيق انطلاقة كبيرة للتنمية الاقتصادية فى ظل آليات السوق، إلا أنه لم تتحقق النتائج المرجوة، فقد تفاقمت مشكلات هيكلية فى الاقتصاد المصرى حيث ارتفع معدل التضخم حتى وصل إلى نحو ٢٠% فى أواخر الثمانينيات، وتزايد حجم البطالة حتى تجاوزت المليون فرد بمعدل بلغ حوالى ٧%، وتزايد العجز فى ميزان المدفوعات حتى بلغ حوالى ٤مليار جنيه، كما ارتفع العجز فى الموازنة العامة بخولة حتى بلغت نسبته حوالى ١٥% من الناتج المحلى الإجمالى. وقد حتمت هذه الأزمة المتفاقمة البحث عن علاج واصلاح شامل، فتبنت الحكومة المصرية فى بداية التسعينيات برنامجا للإصلاح الاقتصادى بمساعدة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وبمساعداة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى، يستهدف تحقيق الاصلاح المالى والنقدى، ثم التكيف الهيكلى ورفع التدرات الذاتية للاقتصاد المصرى وقد تحققت خطوات ناجحة فى هذا المضمار. ومنذ بداية التسعينيات أعطيت دفعه كبيرة لبرنامج الاصلاح الاقتصادى. وشهدت المؤسسات الاقتصادية الدولية بنجاح التجربة المصرية فى الاصلاح الاقتصادى.

وبدراسة الأداء الاقتصادي خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٧ نجد أن برنامج الإصلاح الاقتصادي المنفذ خلال هذه الفترة قد نجح في تحقيق التثبيت الاقتصادي، حيث انخفض عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ١٥% سنة ١٩٩١/٩٠ إلى حوالي ١,٣% في سنة ١٩٩٦/٩٥. وقد وصل هذا العجز إلى أقل من ١% عام ١٩٩٧/٩٦، وطراً تحسن واضح على ميزان المدفوعات وارتفع حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي. كما انخفض معدل التضخم من حوالي ١٥% عام ١٩٩١/٩٠ إلى حوالي ٨% عام ١٩٩٦/٩٥ ثم ٧% عام ١٩٩٧/٩٦. وتناقص إجمالي الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ٧٠% عام ١٩٩١/٩٠ إلى حوالي ٤٧% عام ٩٧/٩٦ بينما انخفض إجمالي الدين المحلي، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٦٤% سنة ١٩٩١/٩٠ إلى ٥٤% سنة ١٩٩٧/٩٦. وقد تحقق هذا الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي بعد تنفيذ عدة إجراءات للإصلاح الهيكلي في القطاع المالي والتجارة الخارجية، ولعل أهم هذه الإجراءات مايلي:

١. تحرير سعر الفائدة وإصدار أنون تخزينة لامتصاص السيولة الفائضة وتمويل عجز للموازنة العامة للدولة بـموارد حقيقية.

٢. تقوية للمراكز المالية لوحدات الجهاز المصرفي لتنمى مع للتحوّل الاقتصادي وتؤدي دورها في الإصلاح الاقتصادي.

٣. توحيد سعر للصرف عام ١٩٩١ وتركه يتحدد طبقاً لقوى السوق ليتمشى مع سياسة التحرير الاقتصادي.

كما امتد الإصلاح الهيكلي لى للموازنة العامة للدولة حيث أدخلت الضريبة العامة على المبيعات والضريبة العامة على الدخل، كما جرى تخفيض الدعم الحكومى لكثير من السلع مع ترشيد الإنفاق العام. وفى دراسة حديثة لصندوق النقد الدولى صدرت فى يوليو ١٩٩٧ حول تقييم برنامج التثبيت الاقتصادى المصرى إشارة إلى تحسن مستوى أداء الاقتصاد المصرى وارتفاع معدل النمو الحقيقى للنتائج المحلى الإجمالى من ١,٢% سنة ١٩٩١/٩٠ إلى ٣,٢% سنة ١٩٩٥/٩٤ ثم إلى ٥% فى سنة ١٩٩٧/٩٦.^١

والتنظيم القانونى والاقتصادى للمناطق الحرة فى مصر نجده فى قوانين الاستثمار المتعاقبة منذ صدور قانون نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ وحتى أحدث تعديل له بصور قانون حوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن حوافز الاستثمار. وقد تضمنت هذه القوانين أحكاما تبغى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إطار السياسة العامة لدولة وخططها القومية. ونظرا لأهمية تنظيم المناطق الحرة وتسييرها بما يحقق الأهداف الاقتصادية للمجتمع، فقد انشأ القانون الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة واختصها بتنفيذ أحكامه سواء ما كان يتعلق بالاستثمار العربى والأجنبى داخل البلاد أم بالاستثمار داخل المناطق الحرة المنشأة بها.

^١ أنظر فى ذلك: وزارة الإقتصاد: النشرة الاقتصادية، العدد الثانى، يولية ١٩٩٨.

Adam, Ch., Cavendish, W., and Ministry, P. S.: Adjusting Privatization: Case Studies from Developing Countries, London, James Churry Ltd., 1992.

Bell, S. W.: Privatization through Broad-Based Ownership Strategies, in: Discussion Paper No. 258, The World Bank, Washington, D. C., 1995.

وفقا للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فإن المنطقة الحرة يمكن أن تأخذ شكلا من الأشكال التالية:

١. منطقة حرة عامة: وينشئها مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بعد موافقة مجلس الوزراء. وتقام بها مختلف المشروعات التي يرخس بها وفقا لأحكام هذا القانون وتحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع منح أولوية خاصة للمشروعات التي تهدف إلى التصدير، أو تؤدي إلى الحد من استيراد السلع الأساسية أو التي تحتاج إلى خبرات متقدمة ويكون لكل منطقة حرة عامة شخصية اعتبارية.

٢. منطقة حرة خاصة: وهذه يجوز أن تنشأ بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وغالبا ما تقتصر على إقامة مشروع واحد، ويجب أن يتضمن قرار الإنشاء بياناً بموقع المنطقة الحرة الخاصة وحدودها ويتولى مجلس إدارة الهيئة الإشراف على تلك المناطق وله أن يقرر تبعية أي منها لإحدى المناطق الحرة العامة. ويكون للمرخص له حق التمتع بالمزايا التي ينص عليه القانون وفي نطاق الأعراض المسببة لترخيصها .

٣. منطقة حرة تشمل مدينة بأكملها: يكون إنشاء للمنطقة الحرة التي تشمل مدينة بأكملها بقانون، ويجب أن يتضمن هذا القانون موقع وحدود هذه المنطقة وكيفية إدارتها وكافة شئونها. وقد صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن تحويل مدينة بورسعيد إلى منطقة حرة. ونص في مادته الأولى على أن يتم تحويل مدينة بورسعيد بأكملها إلى منطقة حرة وتتخذ الإجراءات اللازمة لهذا التحويل اعتباراً من أول يناير عام ١٩٧٦ ثم صدر

القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٧ بإصدار نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد
وعمل به اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

وفقاً لنص المادة ٣٥ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ يجوز الترخيص فى
المناطق الحرة بما يأتى:

(أ) تخزين البضائع العابرة وكذلك البضائع الوطنية الخالصة الضريبة المعدة
للتصدير إلى الخارج والبضائع الأجنبية الواردة بغير رسم الوارد وذلك مع عدم
الإحلال بالقوانين واللوائح المعمول بها فى جمهورية مصر العربية، فى شأن
البضائع الممنوع تداولها.

(ب) عمليات الفرز والتطهير والخلط والمزج ولو لبضائع محلية وإعادة
التعبئة وما شابهها من عمليات تغير حالة البضائع المودعة فى المناطق الحرة
حسب مقتضيات حركة التجارة وتجهيتها بالشكل الذى تتطلبه الأسواق.

(ج) أية صناعة أو عمليات تجميع أو تركيب أو تجهيز أو تجديد أو غير
ذلك مما يحتاج إلى مزايا المنطقة الحرة للإفادة من مركز البلاد الجغرافى.

(د) مزاولة مهنة يحتاج إليها النشاط أو الخدمات التى يحتاجها العاملون
داخل المنطقة.

(٢) تطور مشروعات الاستثمار فى المناطق الحرة

يمكن القول بأن تطبيق أسلوب المناطق الحرة فى مصر مؤهل لأن يؤدى
غرضه كاملاً من أجل جذب الاستثمارات العربية والأجنبية نحو القطاعات

لمرغوبة لتحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ذلك لأن التطور الكبير في عدد المشروعات وحجم الاستثمارات في المناطق الحرة بمصر منذ بداية التسعينيات ملفت للنظر، وبدل على أنها في طريقها لتؤدي دورا تكميلا كبيرا.

والبيانات الواردة في الجدول رقم (٦) توضح لنا تطور مشروعات الاستثمار الموافق عليها للعمل في المناطق الحرة العامة والخاصة خلال الفترة من ١٩٨٤ الى ١٩٩٦/٩٥. وبدراسة البيانات للواردة في هذا الجدول يتضح لنا أن عدد المناطق الحرة في عام ١٩٨٤ بلغ مشروعان فقط في المناطق الحرة العامة، رأسمالها ٤,٥ مليون جنيه، وبتكلفة استثمارية قدرها ٦,٥ مليون جنيه وفي نهاية الفترة سنة ١٩٩٦/٩٥ يصل الاجمال العام للمشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة لى ٤٢٧٩ مشروعا برأس مال قدره ٤٤٠٥٦ مليون جنيه، وتكلفة استثمارية قدرها ٨١٨١٢ مليون جنيه. وخلال فترة الدراسة تمثل سنة ١٩٩٠ انعطافة هامة في تطور سريع للمشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة، حيث ارتفع عدد المشروعات من ١١ مشروعا في سنة ١٩٨٩ برأس مال قدره ١٦,٩ مليون جنيه، وتكلفة استثمارية قدرها ٢٢ مليون جنيه، الى ٢٦٤ مشروعا في سنة ١٩٩٠، برأس مال قدره ١٢٦٩,١ مليون جنيه، وتكلفة استثمارية قدرها ١٨٤٦,٨ مليون جنيه. ويتضاعف الاجمالي العام لمشروعات الاستثمار في المناطق الحرة ليصل عددها في سنة ١٩٩٦/٩٥ الى ٤٢٧٩ مشروعا برأس مال قدره ٤٤٠٥٦ مليون جنيه، وتكلفة استثمارية قدرها ٨١٨١٢ مليون جنيه كما سبق ذكره.

كما تضاعفت الاستثمارات في المناطق الحرة العامة والخاصة، ولكن بدرجة أكبر في المناطق الحرة العامة، كيث كان عدد المشروعات الاستثمارية بها عام ١٩٨٩ نحو ١٠ مشروعات برأس مال قدره ١٤,٣ مليون جنيه، وتكلفة استثمارية قدرها ١٩,٥ مليون جنيه وتضاعفت في سنة ١٩٩٦/٩٥ الى ٣٦٢٩ مشروعا برأس مال قدره ٣٨٨٤٤ مليون جنيه، وتكلفة استثمارية قدرها ٦٧٩٩٦ مليون جنيه.

جدول رقم (٦): تطور مشروعات الاستثمار الموافق عليها للعمل بالمناطق الحرة

السنة	المناطق الحرة العاملة			المناطق الحرة الخاصة			الاجملى العام		
	عدد	رأس المال	تكاليف استثمارية	عدد	رأس المال	تكاليف استثمارية	عدد	رأس المال	تكاليف استثمارية
١٩٨٤	٢	٤,٥	٦,٢	#	#	#	٢	٤,٥	٦,٢
١٩٨٥	٢	٢	٢,٧	١	١,٧	٥,١	٣	٣,٧	٧,٨
١٩٨٦	٣	١٣,٢	١٣,٩	١	٠,٨	١,٧	٤	١٤,١	١٥,٦
١٩٨٧	٨	١٣,٦	٢٤,٢	١	#	#	٩	١٣,٦	٢٤,٢
١٩٨٨	١١	٢١	٣٣,١	٢	٢٨,٦	٣٥,٢	١٣	٤٩,٦	٦٨,٢
١٩٨٩	١٠	١٤,٣	١٩,٥	١	٢,٦	٢,٥	١١	١٦,٩	٢٢
١٩٩٠ (+)	٢٢١	٥٢٧	٩٠٦,٧	٤٣	٧٦٩,١	٩٤١,١	٢٦٤	١٢٩٦,١	١٤٦٠,٨
١٩٩٢/٩١	١٣٤٠	١٧٧٤٨	٢٠٠٨٥	٢٨٦	١٦٣٠	٢٥٢٥	١٦٢٦	١٦٣٧٨	٢١١٠
١٩٩٣/٩٢	١٤٢٦	٢١٨٣٩	٢٥٤٩٩	٣٥٥	١٨٦١	٢٩٦٣	١٧٨١	٢٣٧٠٠	٢٨٦٢
١٩٩٤/٩٣	١٦٣٥	٢٣٦٠٠	٢٨٣٥٧	٤١٢	٢١٠٧	٤٦٢٨	٢٠٤٧	٢٥٧٠٢	٣٢٩٨٥
١٩٩٥/٩٤	٣٢١٤	٢٨٩٠٤	٤٨٥٢٠	٤٧٦	٢٤٣٣	٥٢٧٤	٢٧٩٠	٣١٣٢٧	٣٧٩٤
١٩٩٦/٩٥	٣٦٢٩	٣٨٨٤٤	٦٧٩٩٦	٦٥٠	٥٧١٢	١٣٨١٦	٤٢٧٩	٤٤٠٥٦	١١٨١٢

(القيمة بالمليون جنيه)، الرمز: (+) حتى يونيو ١٩٩٠ ، # بيانات غير متوفرة

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

لما تطور الاستثمار في المناطق الحرة الخاصة فقد تطور من مشروع واحد سنة ١٩٨٩ برأس مال قدره ٢.٦ مليون جنيه، وتكلفة استثمارية قدرها ٢,٥ مليون جنيه الى نحو ٦٥٠ مشروعا سنة ١٩٩٦/٩٥ برأس مال قدره ٥٢١٢ مليون جنيه، وتكلفة استثمارية قدرها ١٣٨١٦ مليون جنيه.

والسبب في هذا التطور الملحوظ منذ بداية التسعينيات يرجع الى فعالية قوانين الاستثمار خاصة القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩، وأيضا نجاح لنتائج المبدئية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي. وكانت مساهمات الاستثمارات المحلية كبيرة نسبيا، ويعد ذلك مؤشرا طيبا، فحسب احصاءات الهيئة العامة للاستثمار حول مساهمات الدول في رؤوس الأموال المصدرة للمشروعات الاستثمارية الموافق عليها حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٧، نجد أن مساهمة المستثمرين المصريين في رؤوس أموال المشروعات بالمناطق الحرة بلغت نحو ٦٠%، والمستثمرين العرب ١٩%، والمستثمرين الأجانب ٢١%^١. ويتضح ذلك أيضا باستعراض موقف مشروعات الاستثمار الموافق عليها للعمل داخل البلاد وفي المناطق الحرة في ظل تشريعات الاستثمار المتعاقبة، فتبين إحصاءات الهيئة العامة للاستثمار أن إجمالي عدد مشروعات الاستثمارية الموافق عليها حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ بلغت ٦٧١٠

^١ حول تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية وانجازات برنامج الاصلاح الاقتصادي في مصر، راجع: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ادارة الاحصاء، وأيضا:

World Bank: Arab Republic of Egypt, Country Economic Memorandum, Report No. 16207-EGT, March 15, 1997, pp. 19.

Supramanian, Arvind: The Egyptian Stabilization Experience, an Analytical Retrospective, June 1997 (Unpublished). Pp. 9.

مشروعاً منها ٥٧٨٨ مشروعاً تعمل داخل البلاد ، إجمالى رؤوس أموالها نحو ٦٤ بليون جنيه وتكاليفها الاستثمارية نحو ١١٤ بليون جنيه، وتتيح ٦٦٤٢٤٩ فرصة عمل، وعدد ٩٣٢ مشروعاً تعمل فى المناطق الحرة، برأس مال قدره ٤٨٢١ مليون جنيه وبتكلفة قدرها نحو ١١ بليون جنيه، وتتيح نحو ٩٤٩٦٥ فرصة عمل. وقد بلغ عدد المشروعات الموافق عليها للعمل داخل المناطق الحرة العامة والخاصة حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ نحو ٢٦٨ مشروعاً، تقدر جملة رؤوس أموالها بنحو ٤٨٢١ مليون جنيه وتكاليفها الاستثمارية بنحو ١٠٨٤٧ مليون جنيه، وتوفر فرص عمالة لحوالى ٩٤٩٦٥ عامل. وبالنسبة للتوزيع القطاعى لتلك المشروعات فقد تركز معظمها ٦٣,١% من المصد فى قطاع التخزين، ثم فى قطاع المشروعات الصناعية بواقع ٢٥% يليها قطاع الخدمات ١٠,١% وأخيراً قطاع للتجارة والمال ١,٨%.

والجدول التالى يبين توزيع المشروعات التى بدأت العمل فعلاً بالمناطق الحرة العامة والخاصة حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ وتوزيعها على مستوى الجمهورية.

^١ قارن فى ذلك: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، دائرة الاحصاء. Ministry of Economy: Egypt, Economic Profile, Cairo 1996, pp.15.

وحول شهادات المنظمات الاقتصادية الدولية عن الاصلاح الاقتصادى فى مصر، راجع:

التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٧، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة

١٩٩٨، ص ٣١٨.

جدول رقم (٧)

المشروعات الاستثمارية التي بدأت للنشاط بالمناطق الحرة حتى
١٩٩٧/١٢/٣١ (القيمة بالمليون جنيه)

البيان	العدد	رأس المال للمصدر	تكلفة استثمارية	فـرص العمالة
القاهرة	٨٧	٨٩٩	١٨٠٧	٢٤٩٧١
الاسكندرية	١٩٩	١٥٦٠	٣٦٠٩	١٢٠١١
بورسعيد	١٠٠	٥١٧	١٠٢٢	١١٥٥٣
السويس	٤١	١٢٣	١٥٥	٦٩٦
الاسماعيلية	٨	١٥	١٢٨	٢١٧٦
دمياط	٢	٦	٩	١٩١
الاجمالي	٤٣٧	٣١٢٠	٦٧٣٠	٥١٥٩٨

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

وقد بلغ عدد المشروعات التي بدأت العمل فعلا بالمناطق الحرة العامة الخاصة حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ نحو ٤٣٧ مشروعا ، تقدر جملة رؤوس رأسها بنحو ٣١٢٠ مليون جنيه وتكاليفها الاستثمارية بنحو ٦٧٣٠ مليون جنيه، وفر نحو ٥١٥٩٨ فرصة عمل. وتتمتأثر المنطقة الحرة بالاسكندرية بأكثر ند من المشروعات وبها نحو ١٩٩ مشروعا، رؤوس أموالها المصدرة ١٥٦٠ يون جنيه، والتكلفة الاستثمارية ٣٦٠٩ مليون جنيه، وتوفر نحو ١٢٠١١ صة عمل، ويلبها المنطقة الحرة بمدينة بورسعيد، وبها نحو ١٠٠ مشروعا، رؤوس أموالها المصدرة ٥١٧ مليون جنيه، والتكلفة الاستثمارية ١٠٢٢ مليون جنيه، وتوفر نحو ١١٥٥٣ فرصة عمل، ويلبها المنطقة الحرة بمدينة نصر القاهرة، وبها نحو ٨٧ مشروعا، رؤوس أموالها المصدرة ٨٩٩ مليون جنيه، والتكلفة الاستثمارية ١٨٠٧ مليون جنيه، وتوفر نحو ٢٤٩٧١ فرصة عمل.

ولعل اجراء مقارنة بين المشروعات الاستثمارية التي بدأت النشاط فعلا بالمناطق الحرة بالمشروعات الاستثمارية التي بدأت النشاط داخل البلاد حتى ١٩٩٧/١٢/٣١، توضح لنا الطفرة الكبيرة التي شهدها التوسع فى أنشطة المشروعات الاستثمارية بالمناطق الحرة خلال العقدين الماضيين، فبعد أن كانت سنة ١٩٨٩ تمثل نسبة متواضعة جدا بالمقارنة بالمشروعات المنفذة داخل البلاد.

جدول رقم (٨) : مقارنة المشروعات الاستثمارية

التي بدأت النشاط بالمناطق الحرة بالمشروعات الاستثمارية

التي بدأت النشاط داخل البلاد حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ (للقيمة بالمليون جنيه)

النسبة مئوية (٢)/(١) %	مشروعات داخل البلاد (٢)	مشروعات بالمناطق الحرّة (١)	التبيان
٢٨	١٥٥٦	٤٣٧	عدد المشروعات
١٢	٢٥٥٢٠	٣١٢٠	رؤوس الأموال المصدرة
١٧	٣٨٥٢٦	٦٧٣٠	التكاليف الاستثمارية
٢١	٢٤٣٠٠٤	٥١٥٩٨	فرص للعمالة

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، لدورة الإحصاء، وحسابات خاصة

ويوضح لنا الجدول السابق أهمية المشروعات الاستثمارية المنفذة في المناطق الحرة بالمقارنة بالمشروعات الاستثمارية التي بدأت النشاط داخل البلاد حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ قد ارتفعت بدرجة ملحوظة، حيث بلغ عددها نسبة ٢٨% من عدد المشروعات الاستثمارية التي بدأت النشاط داخل البلاد، وبلغت رؤوس الأموال المصدرة نحو ١٢%، والتكاليف الاستثمارية بلغت نحو ١٧%،

ماتتحة من فرص العمالة يعادل نحو ٢١% مما تتيحه المشروعات الاستثمارية
تى بدأت النشاط داخل البلاد. وتلك نسب جيدة بلا شك.

ثانيا: دور التشريعات الاقتصادية

فى تشجيع الاستثمار فى المناطق الحرة

تهدف حوافز الاستثمار ومن أهمها الإعفاءات الضريبية إلى التأثير على
رأر الاستثمار عن طريق زيادة العائد المحلى للاستثمار وتخفيض المخاطر
لمحيطه به، وأيضا جذب رؤوس الأموال إلى إقليم الدولة وتوجيه استثمارها إلى
ناطق وقطاعات اقتصادية معينة. وأهم حوافز الاستثمار فى مصر تتمثل فى
رخص عوامل الإنتاج مثل المواد الأولية والأرض والعمالة، وتوفير الاستقرار
السياسى والأمان، ووجود سوق استهلاكى كبير وقادر على استيعاب معظم
الإنتاج، وموقع مصر المتميز فى مركز متوسط من العالم. وليست المزايا
الضريبية هى العامل الوحيد المؤثر فى جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية
إلى مصر، فمثلا لم تكن الإعفاءات والمزايا الضريبية الممنوحة للمستثمرين
العرب هى العامل الأساسى فى جذب رؤوس الأموال العربية، وإنما توجد
ظروف موضوعية ذات أثر كبير فى تشجيع رؤوس الأموال العرب منها توافق
الأمن والثقة والضمان ضد المصادرة أو التأميم وفرض الحراسة. ويمكن القول
بأن المزايا والضمانات والإعفاءات المكفولة للاستثمارات فى مصر تشكل
عنصرا هاما من العناصر المكونة للمناخ الاستثمارى. والمستثمر يدخل فى
اعتباره عند اتخاذ قراره المتعلق بمكان الاستثمار عوامل مالية تتمثل فى أمرين،
وهما العائد المتوقع الحصول عليه من الاستثمار، والوقت اللازم لاستعادة رأس

المال المستثمر. والمستثمر يفضل الاستثمار في بلد معين إذا كان هذا الاستثمار يتيح له الحصول على معدلات للأرباح أعلى من تلك التي يمكن أن يحققها في بلده أو في بلد آخر، لذلك فإن المستثمر يدرس العوامل المؤثرة في مستوى الأرباح في الأماكن المحتملة للاستثمار، ومن بين هذه العوامل للمزايا والضمانات والإعفاءات المقررة في هذه الأماكن والتي تؤثر على تكلفة الإنتاج وبالتالي على صافي عوائد المشروع الاستثماري.

غير أن تحديد التفر من المزايا والتسهيلات التي تقدم إلى المستثمرين من الأجانب تعتبر عملية معقدة ترتبط بمدى الحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية في مرحلة معينة، ومدى المزايا التي تحظى بها هذه الاستثمارات في الأسواق البديلة والأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة والاتجاهات الأيديولوجية السائدة فيها. وتجد في مصر حاجة ملحة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، إلا أن الجهود المبذولة في هذا المجال على الأقل منذ بداية السبعينيات غير كافية لتحقيق النجاح الذي حققته دول نامية أخرى في هذا المجال، مثل دول في جنوب شرق آسيا أو في أمريكا اللاتينية. ولكن بالرغم من ذلك يمكن القول بأن مناخ الاستثمار في مصر حاليا أفضل بكثير منه في بعض الدول العربية المجاورة. وعلى الرغم من التوسع في الحوافز الضريبية لجذب الاستثمار الأجنبي، إلا أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر لم تتجه نحو الاستثمار في أصول رأسمالية، والتي تعد من أهم ما تحتاج إليه عملية التنمية الاقتصادية. وهذا أمر بالغ الأهمية لأن الحوافز الضريبية بصفة عامة تعد بمثابة اتفاقا حكوميا غير مباشر من خلال الإعفاءات الضريبية، وعدم الاستخدام

الأهم لها يترتب عليه تبديدا لجزء من موارد الدولة، بالإضافة إلى آثار سلبية أخرى.

وفي تحدينا للإعفاءات والامتيازات المتاحة للمستثمر في ظل التشريعات الاقتصادية المعمول بها حاليا في مصر سنتناول تحليل المزايا والإعفاءات التي تقرها التشريعات المعمول بها حاليا للاستثمار بالمناطق الحرة، ثم نقوم بمحاولة لتقدير لبعض الإعفاءات الضريبية الممنوحة لمشروعات الاستثمار بالمناطق الحرة، ومدى فعاليتها جذب الاستثمارات.

(١) تحليل المزايا والإعفاءات التي تقرها

التشريعات المعمول بها حاليا للاستثمار بالمناطق الحرة

بصفة عامة يمكن القول بأن البضائع التي يتم استيرادها إلى المنطقة الحرة لا تخضع للإجراءات الجمركية العادية الخاصة بالواردات، كما لا تصعب للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم، وذلك فيما عدا ما ينص بشأنه نص في القانون. كذلك تتمتع بالإعفاء من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية التي تستورد لأعمال المنشآت المرخص بإقامتها في المناطق الحرة. أما البضائع التي يتم سحبها من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلي فإن الضرائب والرسوم الجمركية تؤدي عليها كما لو كانت مستوردة من الخارج وطبقا لحالتها بعد التصنيع. كما تحصل ضريبة الصادرات وغيرها من الضرائب والرسوم بالنسبة للبضائع من المواد المحلية لدى دخولها إلى المنطقة الحرة وذلك بعد

استبعاد كافة إجراءات التصدير، هذا فضلا عن أن البضائع التي تدخل المنطقة الحرة لا تخضع لأي قيد من حيث مدة بقائها فيها كما لا تخضع وارداتها ومصادرتها لقيود الاستيراد والتصدير. وتعفى المشروعات التي تقام داخل المنطقة الحرة وكذلك الأرباح التي توزعها من أحكام قوانين الضرائب والرسوم المصرية. كما تعفى الأموال العربية والأجنبية المستثمرة في المنطقة الحرة من ضريبة التركات ورسم الأيلولة وكذلك تعفى من الضريبة العامة على الإيراد المبالغ الخاضعة لضريبة كسب العمل من أجور ومرتبات ومكافآت وما في حكمها التي تؤديها المشروعات المقامة في المناطق الحرة للعاملين بها من الأجانب. هذا فضلا عن أنه لا يجوز تأميم المشروعات التي تعمل داخل المنطقة الحرة أو مصادرتها كما لا يجوز الحجز على أموال هذه المشروعات أو تجميدها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها عن غير الطريق القانون. كما لا تخضع العمليات التي تتم داخل المناطق الحرة فيما بينها وبين الدول الأخرى لأحكام قوانين الرقابة على النقد. وقد انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة فى الفتوى رقم ١٦٦٥ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٩ إلى تمتع المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة بالإعفاء من كافة الضرائب النوعية طوال حياة المشروع. ومن ثم فإن مصر تكاد تكون هى الدولة الوحيدة التي تعفى مشروعات المناطق الحرة وأرباحها من الضرائب مدى الحياة.^١ وقد تضمن قانون الاستثمار رقم ١٩٨٩/٢٣٠ معظم المزايا

^١ راجع فى ذلك: الأهرام الاقتصادى، العدد ٧٣٦ بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٨٢، وأيضا انظر: . Kenen, P., B.: The International Economy, 3rd Edition, Cambridge University Press, 1995, pp. 13 .

Weiss, D.: Zur Transformation von Gesellschaftssystemen. Institutionelle Aspekte der Selbstblockierung von Reform: Fallstudie

الإعفاءات التي تقررت في القانون السابق رقم ١٩٧٤/٤٣ والمعدل بالقانون رقم ١٩٧٧/٣٢، فيما عدا الاهتمام بتوفير التكنولوجيا الراقية في مشروعات استثمار. فقد كانت المادة الثالثة من القانون رقم ١٩٧٤/٤٣ تنص على منح أولوية خاصة للمشروعات التي تحتاج إلى خبرات فنية متقدمة أو إلى الاستفادة من براءات الاختراع أو علامات تجارية ذات شهرة خاصة. وجاء القانون رقم ١٩٨٩/٢٣٠ خلوا من هذا النص.

ونتاول فيما يلي تحليل المزايا والإعفاءات لمشروعات المناطق الحرة في قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩:

(أ) المزايا غير الضريبية:

ويمكن إيجاز المزايا غير الضريبية فيما يلي :

١. تقرر للمادة ٣١ من القانون عدم خضوع البضائع التي تصدرها مشروعات المنطقة الحرة إلى خارج البلاد أو تستوردها من خارج البلاد لصالحها للقواعد الخاصة بالاستيراد والتصدير وللإجراءات الجمركية الخاصة بالصادرات والواردات.

٢. تقرر للمادة ٣٦ من القانون إعفاء مشروعات النقل البحري التي تنشأ في المناطق الحرة من الشروط الخاصة بجسمية مالك السفينة والعمالين عليها المنصوص عليها في قانون التجارة البحري وفي القانون رقم ١٩٤٩/٨٤

بشأن تسجيل السفن التجارية ، كما تستثنى السفن المملوكة لهذه المشروعات من أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى.

٣. وفقاً للمادة ٢٨ من القانون لا تخضع العمليات التى تتم فى المناطق الحرة وفيما بينها وبين الدول الأخرى لأحكام قوانين الرقابة على النقد.

٤. بتقرر المادة ٣٩ من القانون عدم خضوع الشركات التى تمارس نشاطها فى المناطق الحرة للأحكام المنصوص عليها فى القانون رقم ١٩٨١/١٥٩ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم وشركات ذات المسئولية المحدودة والقانون رقم ١٩٧٣/٧٣ بشأن تحديد شروط وإجراءات انتخاب ممثلى العمال فى مجلس إدارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة.

٥. بتقرر المادة ٤٠ من القانون عدم سريان أحكام القانون رقم ١٩٧٣/٧٣ بإشتراط الحصول على إذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية من السلطة المختصة على العاملين المصريين فى المشروعات القائمة بالمناطق الحرة ، وكذلك تتم خضوع المشروعات المذكورة لأحكام القانون رقم ١٩٥٨/١١٣ فى شأن التعيين فى وظائف شركات المساهمة العامة ولأحكام المادة ٣٤ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٩٨١/١٣٧ وللفصل الخامس من الباب الثالث من القانون ذاته.

(ب) المزايا والإعفاءات للضريبة:

تتمتع المشروعات المقامة في المناطق الحرة بمزايا وإعفاءات ضريبية تتمثل في الإعفاء من الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك، والإعفاء من ضرائب الدخل، وسنتناول تحليل كل منهما على حدة فيما يلي:

(ج) الإعفاء من الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك:

ويمكن إيجازها فيما يلي:

١. طبقاً للمادة ٣١ من القانون ١٩٨٩/٢٣٠ لا تخضع البضائع التي تصدرها مشروعات المنطقة الحرة إلى خارج البلاد أو تستوردها من خارج البلاد لصالحها للضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك وغيرها من الضرائب والرسوم. كما تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية اللازمة لمزاولة النشاط المرخص به للمنشآت داخل المنطقة الحرة عدا سيارات الركوب. وحددت المادة ٨٨ من اللائحة التنفيذية للقانون هذا الإعفاء بالنسبة لجميع ما يرد لمشروعات المناطق الحرة من أصول ثابتة وسلع وبضائع ومستلزمات إنتاج متى كانت لازمة ومتفقة مع الأغراض خارج النطاق المكاني للمنطقة الحرة مثل وسائل النقل «السفن»، والسيارات المجهزة لاستخدام المشروع وكذلك للحاسبات وغيرها من المعدات، ولا يسرى هذا الإعفاء على سيارات الركوب.

٢. أجازت المادة ٣١ من القانون لرئيس الجهاز التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار السماح بإدخال البضائع والمواد والأجزاء والخامات المحلية والأجنبية

المملوكة للمشروع أو للخير من داخل البلاد إلى المنطقة الحرة بصفة مؤقتة لإصلاحها أو لإجراء عمليات صناعية عليها وإعادتها لداخل البلاد دون خضوعها لقواعد الاستيراد المطبقة ويتم تحصيل الضريبة الجمركية على قيمة الإصلاح فقط وفقا لأحكام قوانين الجمارك.

٣. طبقا للمادة ٣٢ من القانون تؤدي الضرائب الجمركية عن البضائع التي تستورد من المنطقة الحرة للسوق المحلي كما لو كانت مستوردة من الخارج، أما المنتجات المستوردة من مشروعات المناطق الحرة والتي تشمل على مكونات محلية وأخرى أجنبية فيكون وعاء الضريبة الجمركية بالنسبة لها هو قيمة المكونات الأجنبية بالسعر السائد وقد خروجها من المنطقة الحرة إلى داخل البلاد. ويكون الاستيراد من المنطقة الحرة إلى داخل البلاد طبقا للقواعد العامة للاستيراد من الخارج.

(د) الإعفاء من ضرائب الدخل وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى:

طبقا للمادة ٣٧ من القانون لا تخضع المشروعات التي تقام في المناطق الحرة والأرباح التي توزعها لأحكام قوانين الضرائب والرسوم السارية في مصر كما لا تخضع الأموال المستثمرة فيها لضريبة الأيلولة وبالتالي فلا تخضع تلك المشروعات لأحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٩٨١/١٥٧ بالنسبة لجميع أنواع الضرائب على الدخل التي تضمنها هذا القانون ولا بالنسبة لأحكام الخصم والإضافة والتحويل لحساب الضريبة التي نص عليها نفس القانون. وكذلك الحال بالنسبة لأحكام ضرائب الدخل الواردة بقوانين أخرى، كما لا تخضع الأموال المستثمرة في تلك المشروعات لأحكام

نون رقم ١٩٨٩/٢٢٨ بإصدار قانون ضريبة الأيلولة. ومع ذلك فقد أخضعت ادة المشار إليها هذه المشروعات لرسم سنوى بمقدار ١% من قيمة السلع خلة إليها أو الخارجة منها، وتعفى من الرسم المشار إليه تجارة البضائع ابرة «الترانزيت» المحددة الوجهة. وتخضع المشروعات التى لا يقتضى ابطها الرئيسى إدخال أو إخراج سلع لرسم سنوى مقداره ١% من إجمالى يرادات التى يحققها المشروع وذلك من واقع الحسابات المعتمدة من أحد حاسبين للقانونيين. وفى جميع الأحوال تلتزم المشروعات بأداء مقابل الخدمات. ي تحده اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار.

(هـ) مزايا قانون حوافز الاستثمار الجديد رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ :

تضمن قانون حوافز الاستثمار الجديد رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ عددا من المزايا بل من أهمها توسيع مجالات الاستثمار لتشمل الخدمات وعدم جواز التأميم الحراسه والتدخل فى التسعير والحجز الادارى. واشترك العاملين وممثليهم فى جالس الاداره تركه القانون لنظام كل شركه، واستثناء مشاريع الاستثمار من اتون العمل ١٣٧ لسنة ١٩٨٠، والاعفاء من للضريه على ليرادات النشاط لتجارى والصناعى او الضريه على أرباح شركات الاموال، وذلك لمدة ٥ سنوات ويكون الاعفاء لمدة ١٠ سنوات بالنسبه للشركات والمنشآت التى تقام اخل المناطق الصناعيه الجديده والمجتمعات العمرانيه و المناطق النائيه التى يصدر بتحديدھا قرار من رئيس مجلس الوزراء وكذلك بالنسبه للمشروعات المموله من الصندوق الاجتماعى للتنميه وأعفاء ارباح الشركات التى تزاول نشاطها خارج الوادى القديم من الضريه على الأرباح التجاريه والصناعيه والقيم المنقوله لمدة عشرين عاما تبدأ من اول سنه ماليه تاليه لبداية الانتاج ويصدر

قرار من رئيس مجلس الوزراء بتحديد هذه المناطق، وتحصيل ضريبه ٥% م قيمه على جميع اللوردات من مستزمات الإنتاج أما قضايا الاعفاء الضريبى فتكون من اختصاص مجلس الدوله (منازعات اداريه). كما وافقت للدوله على انشاء مناطق حره جديده بالاضافه الى المناطق الخمسه القائمه، وذلك على النحو التالى: المنطقه الحره العامه الصناعيه بعثاقه بشمال خليج العمويه المنطقه الحره العامه بشرق التفريعه ببور سعيد ، المنطقه الحره العامه التخزينيه بمحافظة دمياط. مع جواز إنشاء مناطق حره خاصه تقتصر كل من على مشروع واحد، كما يجوز تحويل احد المشروعات المقامه داخل البلاد الى ..نطقه حره خاصه.

تقدير لبعض الإعفاءات الضريبية

الممنوحة لمشروعات الاستثمار بالمناطق الحرة

لا يمكن الاعتماد على الحسابات الختامية وميزانيات المشروع الاستثمارية فى مصر لتحديد حجم الإعفاءات الضريبية للممنوحة لها، وذلك لسرية التعامل فى ملفات الممولين فى مصلحة الضرائب، كما لا يمثل الرب المحاسبى من وجهة نظر المشروع بالضرورة للربح الضريبى من وجهة نظر مصلحة الضرائب، التى تجرى تعديل عليه لتحديد الوعاء الضريبى. وقد أجرينا محاولة لتحديد حجم الإعفاءات الضريبية للممنوحة للمشروع الاستثمارية بالمناطق الحرة المتمثل فى قيمة الضرائب المستحقة على الأرب

تجارية والصناعية على أرباح شركات الأموال للمشروعات الاستثمارية للعامة
في المناطق الحرة حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ وقدرت بنحو ٢٤٩٦ مليون جنيه.^١

لقد أجرينا هذا التقدير لقيمة الضرائب المستحقة على الأرباح التجارية
والصناعية على أرباح شركات الأموال للمشروعات الاستثمارية العاملة في
المناطق الحرة وفقا لما يلي:

أولا : قصر التقدير على تحديد حجم الإعفاءات للضريبة الممنوحة
للمشروعات الاستثمارية الخاصة لأحكام قوانين الاستثمار حتى
١٩٩٧/١٢/٣١. وبلغ إجمالي التكاليف الاستثمارية للمشروعات التي بدأت
النشاط في المناطق الحرة حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ مبلغ ٦٧٣٠ مليون جنيه،
وهذا يمثل إجمالي رأس المال المستثمر، الثابت والمتداول.

ثانيا : تم تقدير حجم الإعفاءات الضريبية على أساس أن إجمالي رأس
المال المصدر للمشروعات التي بدأت للنشاط في المناطق الحرة حتى
١٩٩٧/١٢/٣١ مبلغ ٣١٢٠ مليون جنيه مصري، وأن معدل دوران رأس
المال في المتوسط دورتين في السنة، وعليه يكون إجمالي رأس المال
المستثمر حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ مبلغ ٦٢٤٠ مليون جنيه مصري.

حول الطرق المتبعة في تقدير مدى فعالية سياسة الإعفاء الضريبي في تشجيع الاستثمار،
راجع في ذلك: د. / محمد محمد سرور : سياسة الإعفاء في ضرائب الدخل في التشريع
المصري، دراسة مقارنة . القاهرة، ١٩٩٢ - رسالة دكتوراه، بكلية الحقوق جامعة
القاهرة، يناير ١٩٩٣، ص ٣٧٥ .

ثالثاً: جرى تحديد الوعاء الضريبي على أساس متوسط سعر الفائدة (٩%) والمحدد للودائع في البنوك والمعلن من قبل البنك المركزي خلال فترة العمل بتشريعات الاستثمار.

فيكون الوعاء الضريبي = ٦٢٤٠ مليون جنيه \times ٩% = ٥٦٢ مليون جنيه.

وهذا يمثل الحد الأدنى لصافي الربح الضريبي حتى ١٩٩٧/١٢/٣١.

رابعاً: تحديد سعر الضريبة الواجب تطبيقه ٤٠% بالنسبة للمشروعات الاستثمارية، وتم تحديد صافي الزبح الخاضع للضريبة على أساس نسبة صافي ربح قدرها ٩% (متوسط سعر الفائدة على الودائع بالبنوك) من إجمالي رأس المال المستثمر والبالغ ٦٢٤٠ مليون جنيه كما يلي:

(أ) ٦٢٤٠ مليون جنيه إجمالي رأس المال المستثمر حتى ١٩٩٧/١٢/٣١.

(ب) ٥٦٢٠ مليون جنيه صافي الربح الضريبي (٦٢٤٠ \times ٩%).

خامساً: بعد تحديد وعاء الضريبة يمكن تحديد الضرائب التي تم التنازل عنها في صورة إعفاءات ضريبية فيما يخص قيمة الضرائب المستحقة على الأرباح التجارية والصناعية على أرباح شركات الأموال للمشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ فنجد أنها بلغت نحو ٢٤٩٦ مليون جنيه (٦٢٤٠ \times ٤٠%).

ورغم عدم دقة هذا التقدير إلا أنه يعد مؤشر تقريبي لمعرفة حجم الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمشروعات الاستثمارية بالمناطق الحرة. ولتقييم سياسية الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة يمكننا مما سبق استخلاص أن الإعفاءات الضريبية الممنوحة للاستثمار في المناطق الحرة اعتباراً من ١٩٧٢/٦/٣٠ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٧١/٦٥ وحتى ١٩٩٧/١٢/٣١، قد بلغت ٢٤٩٦ مليون جنيه وذلك بمتوسط سنوي قدره ٩٩,٨ مليون جنيه سنوياً خلال الفترة المذكورة. وإذا علمنا أن التراكمات الرأس مالية للاستثمارات في مشروعات المناطق الحرة خلال الفترة المذكورة تقدر بنحو ٦٧٣٠ مليون جنيه، لوجدنا أنها تمثل ستة أضعاف الإعفاءات الضريبية (ضريبة الأرباح التجارية والصناعية في هذا المثال) الممنوحة للاستثمار في المناطق الحرة الفترة المذكورة. مما يعنى أيضاً نجاح سياسة تشجيع الاستثمار في المناطق الحرة بمنح إعفاءات ضريبية في زيادة التراكم الرأسمالي وهو يمثل إضافة للأصول الثابتة والمتداولة المنتجة في الاقتصاد المصري. يضاف إلى ذلك التأثير الإيجابي لسياسة الإعفاءات الضريبية لتشجيع الاستثمار بصفة عامة على العمالة والأجور والادخار وزيادة الصادرات الصناعية، كما يتضح ذلك مما يلي:

١. بلغ إجمالي العمالة المستهدفة في المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ نحو ٩٤٩٦٥ فرصة عمل. كما أن متوسط معدل الزيادة في الأجور على المستوى القومي قد ارتفع من ٦% إلى ١٢% في إطار العمل بتشريعات الاستثمار.

٢. ارتفعت نسبة الادخار القومي إلى إجمالي الناتج القومي من ٧,٥% في المتوسط خلال الفترة من ١٩٧٠/٦٩ إلى ١٩٧١/٧٠ قبل صدور تشريعات الاستثمار إلى ١٨,٥% في ظل العمل بهذه التشريعات في الفترة من ١٩٨٣/٨٢ إلى ١٩٨٧/٨٦.

٣. ارتفعت نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الناتج المحلي الصناعي من ١٦% في المتوسط قبل صدور تشريعات الاستثمار خلال السنوات ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٧٠/٦٩ إلى نسبة ٢٧% خلال السنوات ١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٧/٩٦ في ظل العمل بتشريعات الاستثمار.

ثالثاً: التنمية التكنولوجية وتهينة المناطق الحرة لنقل التكنولوجيا

تتجه السياسة التكنولوجية في مصر نحو تحقيق هدف التحرر تدريجياً من التبعية للتكنولوجية معتمدة على مبدأ الجمع بين التكنولوجيا المستوردة والتكنولوجيا المولدة بالقدرات الوطنية، في مزيج تتغير مكوناته مع الوقت بصاعدياً في الاتجاه المواتي لصالح الاقتصاد الوطني. ولهذا فان اتخاذ القرار باستيراد التكنولوجيا الأجنبية لابد وأن تسبقه دراسة لتحديد مدى الحاجة إليها وتوقيت استيرادها وتكلفتها وعائدها، وذلك في مقابل المتوفر بالفعل في البلاد من التكنولوجيا وما يمكن توفيره منها باجتهاد القدرات الذاتية، آخذين في الاعتبار مدى تكامل التكنولوجيات المستوردة مع الأخرى المتاحة في البلاد. ومن المطلوب أن يكون لجهات البحث المحلية دور في عمليات التوصيف والاختبار والتقييم والاستيعاب والتطوير والتطوير، وإن تفرض الشروط والضمانات التي تتيح لها امتصاص واستيعاب التكنولوجيا المنقولة واكتساب الخبرة والقدرات

اللازمة لتطويرها.^١ ويبدأ هذا الدور من خلال إشراكها في الفك المبكر للحزمة التكنولوجية بغية تحديد الإسهامات الوطنية وتبوير المكونات المتاحة محليا. ويجب أن تتوافر الضمانات التي تتيح للتكنولوجيا المكتسبة أو المنقولة الانتشار بين قطاعات الاقتصاد الوطنى دون عوائق أو قيود.^٢ وتلعب أكاديمية البحث العلمى كمؤسسة قومية دورا هاما فى تنمية التكنولوجيا، واصدر رئيس الأكاديمية القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ بإنشاء جهاز نقل وتطوير التكنولوجيا. وتشير المجهودات الحكومية فى مصر إلى اعتزام بناء صناعة متقدمة للإلكترونيات فى مصر وتطوير البرامج والتدريب والاستثمارات فى هذا المجال، وإنشاء ما يسمى « بواى الأهرام المصرية للتكنولوجيا المتقدمة ». كما تحدد مشروع إنشاء هيئة عامة تسمى «الشبكة القومية للتنمية التكنولوجية» وتتبع رئيس أكاديمية البحث العلمى، وتتخلص أهدافها فى تعبئة الجهود لتطوير السياسة القومية للتنمية التكنولوجية ومتابعة تنفيذها فى كافة القطاعات، والعمل على إنشاء وتنسيق ودعم الجهود للمراكز القطاعية بالتعاون مع الجهات المعنية، والمساعدة فى إنشاء مراكز قطاعية على مستوى كل وزارة أو قطاع رئيسى، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الوزارات والقطاعات المعنية، وترجمة أهداف السياسة التكنولوجية القومية إلى محتويات محددة فى مشاريع وبرامج خطة التنمية ومتابعة وتقييم

^١ أنظر فى ذلك: محمد شريف دلاور: تنافسية مصر فى إطار النظام التكنولوجى الجديد: فى: محمد السيد السعيد: التنمية التكنولوجية-ممارات مصر للقرن ٢١، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ومؤسسة فريديش ليبيرت الألمانية، القاهرة ١٩٩٦، ص ٧٣.

^٢ أنظر فى ذلك:

محمد قدرى اسماعيل: مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية: فى: المؤتمر العلمى الأول للاقتصاديين المصريين " التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية" الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة ٢٥-٢٧ مارس ١٩٧٦، ص ٢٩٧. وعن النية الأساسية للتكنولوجيا فى مصر راجع التقرير التالى: وزارة الاقتصاد، قطاع البحوث والمعلومات الاقتصادية، ومشروع اصلاح السياسات الاقتصادية والتنمية: مصر: أفاق التنافسية الدولية للاقتصاد المصرى، التقرير الأول، القاهرة ١٩٩٨، ص ١١.

تففيذها، وأيضاً دراسة واقتراح البرامج والتطبيقات اللازمة لتغطية الاحتياجات الخاصة فى مجال التنمية التكنولوجية.

(١) أهم مؤسسات التنمية التكنولوجية فى مصر

فى نهاية السبعينيات بدأت مصر متأخرة عن بعض الدول النامية فى انتـهاج سياسة مدروسة علمياً لنقل وتطوير التكنولوجيا. واستعانت الحكومة المصرية فى ذلك الحين بخبرات بعض الدول الصناعية مثل ألمانيا الغربية التى أرسلت بعثة مولر وزير المالية لكتابة تقرير عن وضع الاقتصاد المصرى، كما أرسل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) UNCTAD بعثة من الخبراء الاستشاريين بناء على طلب أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، بغرض مساعدة الأكاديمية فى تقييم لتجربة المصرية فى نقل التكنولوجيا وتأسيس مركز لنقل التكنولوجيا. وقد لاحظ خبراء الاونكتاد فى نهاية السبعينيات انه لا يوجد بمصر نظام لتسجيل التكنولوجيا وان الهيئة العامة للتصنيع لم تكن لديها ترتيبات مؤسسية لاستيراد التكنولوجيا الملائمة وتقييمها والرقابة عليها وتقرير إذا ما كلن اقتناء التكنولوجيا من الخارج افضل من المصادر المحلية.

(٢) دور التشريع فى التنمية التكنولوجية

يلاحظ أن الدول النامية التى اهتمت بسن تشريعات تتعلق بنقل التكنولوجيا قد نجحت فى تحقيق خطوات سريعة فى مجال التنمية الاقتصادية. ويتمثل دور التشريع فى المجتمع فى كونه إرادة منفذة للأفكار والمبادئ والتوجيهات التى تستهدفها سياساته. ويتحدد دور التشريع فى هذا المقام باعتباراه الأداة التى تتولى ترجمة للسياسة التكنولوجية إلى قواعد عامة ملزمة تحدد الإطار التشريعى

تحدد التوجهات والأهداف. وإذا كان المشرع المصري لم ينظم حتى الآن سياسة التكنولوجيا في تشريع متكامل فإنه قد عالج بعض جوانبها في تشريعات فرقة.

هناك تشريعات تتصل بالتنمية التكنولوجية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

مثال التشريعات المتعلقة بالتنمية التكنولوجية بطريقة مباشرة مايلي:

١. قانون العلاقات والبيانات التجارية رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩:

يعتبر هذا القانون من أول التشريعات المصرية التي أشارت إلى براءات لاختراع وحقوق الملكية الصناعية بوجه عام ، حيث نصت المادة ٢٦ من هذا لقانون على أن « يعتبر بيانا تجاريا أى إيضاح يتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بوجود براءات اختراع أو غيرها من حقوق الملكية الصناعية أو أية امتيازات أو جوائز أو مميزات تجارية أو صناعية ».

٢. قانون براءات الاختراع رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩:

تضمن هذا القانون عدة أحكام خاصة بحماية مالك البراءة ، كما حرص فى نفس الوقت على حماية المرخص له باستعمال البراءة ومنحه الحق فى الحصول على ترخيص إجبارى طبقا لنص المادة ٣٠ من هذا القانون.

٣. قانون تنظيم الصناعة رقم ١٢ لسنة ١٩٥٨:

اهتم هذا القانون بتحسين المستوى الإنتاجي والتدريب المهني وتشجيع البحث العلمي في الصناعة.

٤. قانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦:

تنص المادة الأولى من هذا القانون على أنه يكون لمورد التكنولوجيا الحق في تحويل قيمة الإتاوة إلى الخارج مقابل تقديم خبرة فنية أو منح علاوة تجارية للشركات المصرية.

٥. قوانين الاستثمار:

تعتبر قوانين الاستثمار من أكثر التشريعات اتصالاً بموضوع التكنولوجيا بدءاً بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ثم القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩، المعدل بقانون حوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ حيث تهتم كلها بنقل التكنولوجيا من خلال مشروعات التصدير وتحديد المكون المحلي في المنتج.

وأمثلة تشريعات متصلة بالتكنولوجيا بشكل غير مباشر:

١. قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣:

من الواجب تعديل هذا القانون بما يجعله أحد الوسائل التي تشجع تطوير التكنولوجيا وذلك عن طريق زيادة الضرائب الجمركية على بعض الآلات

والمعدات التي ينتج مثلها محليا، وتخفيضها أو الإعفاء منها بالنسبة للتكنولوجيا الراقية اللازمة للتنمية التكنولوجية.

٢. قانون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥:

يمكن الاستفادة من هذا القانون برسم سياسة خاصة بالاستيراد والتصدير تستهدف خلق وتنمية القدرات الذاتية المصرية في المجال التكنولوجي.

٣. قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والعاملين بالقطاع العام رقمي ٤٧

لسنة ١٩٧٨، ٤٨ لسنة ١٩٧٨:

وفيها تقرير مكافآت تشجيعية للعاملين الذين يقدمون أعمالا تساعد على تحسين طرق العمل أو رفع كفاءة الأداء. وتقرير أن الاختراعات التي يبتكرها العامل أثناء تأدية وظيفته أو بسببها تكون ملكا للدولة في بعض الحالات مع حفظ حق العامل في الحصول على تعويض عادل.

٤. قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات

المسئولية المحددة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١:

من الملائم إضافة نصوص إلى أحكام هذا القانون تقضى بأن تخصص الشركات الإنتاجية جزءا من رأسمالها أو نسبة من أرباحها بغرض القيام بأبحاث تطبيقية وإنشاء المعامل لخدمة الإنتاج للشركة سواء في القطاع الخاص أو العام

٥. قانون التطعيم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١:

تضمن هذا القانون أحكاما للتعليم الفني بهدف إعداد الكوادر الفنية في مجالات الصناعية والزراعة والتجارة والإدارة والخدمات وتنمية القدرات الفنية لدى الدارسين. ومن المفضل أن تتضمن المناهج التعليمية إعطاء الدارسين فكرة عامة عن التكنولوجيا وتطورها وأهميتها والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها وكيفية تنميتها.

٦. قانون الجامعات رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته:

من الممكن أن توضع أحكام هذا القانون بما يساعد على نشر الوعي بين طلبة الجامعات بأهمية التكنولوجيا ودورها في التنمية. فمثلا كليات الحقوق لا تتضمن للدراسة بها حتى الآن أى مواد تتعلق بالتكنولوجيا سواء بنقلها وتنظيم ذلك فى عقود لنقل التكنولوجيا أو بخلقها والوسائل القانونية الكفيلة بذلك. ومن الواجب إلا تتخلف كليات الحقوق عن متطلبات العصر بأن تضع فى مناهجها دراسة عن عقود نقل التكنولوجيا كأحد العقود الأساسية أسوة بباقي العقود المدنية والتجارية.

٧. قانون الضرائب رقم ٥٧ لسنة ١٩٨١:

يمكن الاستفادة من هذا القانون بتقرير إعفاءات ضريبية للنشاط الناتج عن اختراعات واكتشافات جديدة، وتطوير وتحسين التكنولوجيا سواء مستوردة أو محلية.

٨. قانون الوكالات التجارية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ وقانون سجل
الموردين رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٢:

يمكن الاستفادة من هذين القانونين والقرارات الجمهورية المنفذة لهما، والتي
تحدد شروط وضوابط القيد في سجلات الوكلاء التجاريين، كأن يشترط في
طالب القيد توافر حد أدنى من الدراسة الفنية المتعلقة بالتكنولوجيا التي يرغب
الوكيل التجاري في استيرادها.

٩. قانون السجل التجاري رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦:

يشترط هذا القانون إجراء القيد في السجل التجاري لجميع البيانات التي تتعلق
بتجارة التاجر أو بنشاط الشركة ليا كان الغرض منها. ومن الضروري أن تقيد
بهذه السجلات نوعية التكنولوجيا التي يتضمنها المشروع.

١٠. قانون السجل الصناعي رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٧:

وهذا القانون يلزم وزارة الصناعة بإعداد سجل صناعي تقيد به المنشآت
الصناعية والحرفية. ومن المناسب أن تتضمن بيانات القيد نوعية التكنولوجيا
التي يقوم عليها المشروع الصناعي كما هو الحال بالنسبة للسجلات التجارية.

١١. قانون للتجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩:

لم يصدر قانون مستقل لنقل التكنولوجيا، وإنما نجد أن الفصل الأول في الباب
الثاني من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ بعنوان نقل التكنولوجيا، ويشمل
المواد من ٧٢ الى المادة ٨٧. وفيه أحكام خاصة بشروط عقد نقل التكنولوجيا

والتزامات طرفي العقد المورد والمستورد للتكنولوجيا، وأحكام تسوية المنازعات
التي تنشأ عن عقود نقل التكنولوجيا.^١

^١ في عام ١٩٧٩ قامت لجنة موسعة بغرض إعداد مشروع قانون لتنظيم عقود نقل
التكنولوجيا وأسفرت مجهودات هذه اللجنة عن إعداد تقارير تتضمن المبادئ التي تحكم هذا
القانون وأحيل مشروع القانون إلى أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا التي شكلت لجنة فنية
توضع الصياغة القانونية لهذا التشريع. وتم وضع مشروع القانون ومذكراته الإيضاحية بعد
دراسات مستفيضة. استغرقت ما يقر من ستة أعوام مع الاسترشاد بتجارب الدول النامية التي
سبقنا إلى إصدار تشريعات مماثلة ومنها المكسيك والبرازيل والأرجنتين ويوغوسلافيا
وكوريا الجنوبية، فضلا عن الاسترشاد بجهود منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (
الاونكتاد) والتي أسفرت عن وضع مشروع قانون لإدارة نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية .
وفي عام ١٩٨٦ أبدى قسم التشريع بعض الملاحظات حول هذا المشروع أهمها أن المشروع
يتضمن نوعين من المصادرة الكلية أو الجزئية للملكية الخاصة ، وإن الأكاديمية تعد هيئة
بحثية علمية وليس لها اختصاص في مجال تنفيذ هذا القانون، كما أن بعض النصوص تحتاج
إلى تفسير وتوضيح . ثم شكلت لجنة متخصصة في برامج التنمية التكنولوجية بهدف دراسة
مشروع القانون في ضوء تعديل بعض المواد والغيت الجزاءات وجرى استطلاع رأي
الوزارات في القانون. ومشروع قانون تنظيم نقل التكنولوجيا تضمن القانون ١٨ مادة تحتويها
سبعة فصول، إلا أنه لم يصدر مستقل لنقل التكنولوجيا، وإنما نجد أن الفصل الأول في الباب
الثاني من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ يتحدث عن نقل التكنولوجيا، ويشمل المواد من
٧٢ إلى المادة ٨٧.

الباب الرابع

تقييم دور المناطق الحرة فى التنمية

الفصل الأول: الى أى مدى تحقق المناطق الحرة أهدافها ؟

الفصل الثانى: المناطق الحرة وزيادة التبعية للشركات

متعددة الجنسيات

الفصل الثالث: حدود فعالية المناطق الحرة

الفصل الأول

الى أى مدى تحقق المناطق الحرة أهدافها ؟

أولاً: استخدام أسلوب النفقة والمنفعة لتقييم دور
المناطق الحرة

ثانياً: قدرة المناطق الحرة على تحقيق أهدافها

الى أى مدى تحقق المناطق الحرة أهدافها ؟

أولاً: استخدام أسلوب النفقة والمنفعة لتقييم دور المناطق الحرة

يثور جدل فى الأدبيات الاقتصادية حول تقييم دور المناطق الحرة فى التنمية الاقتصادية، وهل تحقق فعلاً أهدافها أم أنها مجرد أداة لتحقيق تنمية تابعة لتقنيات السوق العالمية بواسطة الشركات العملاقة متعددة الجنسيات. وبسبب عدم توافر بيانات كافية لتقويم الآثار المباشرة لبدائل المشروعات الاستثمارية فى الدول النامية، فإنه يستخدم أحياناً أسلوب تحليل النفقة والمنفعة التقليدى $Cost\ Benefit\ Analysis$ عند تقويم المناطق الحرة فى الدول النامية. وتراعى فى هذا التحليل عناصر النفقة والمنفعة، وتشمل عناصر النفقة على سبيل المثال استثمارات الحكومة فى البنية الأساسية، وتكاليف الصيانة، وقيمة المباني والعقارات والأراضى، وفقدان الضرائب عند تخفيضها أو الاعفاء منها. أما عناصر المنفعة فيمكن ان تشمل مثلاً أجور واقساط التأمينات الاجتماعية، وحصيلة الاجارات والفوائد، والدخل الصافى لادارة المناطق الحرة، وحصيلة الضرائب¹.

¹ انظر فى ذلك:

فاتن محمد سليمان الغرابلى: تقييم تجربة المناطق الحرة فى مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، اشراف د. / هنرى ميخائيل، فرع بنها تجارة الزقازيق، ١٩٨٤، ص ٢١٩.

ونتناول في هذا الجزء تحليل ثلاث نقاط هامة وهي: أولاً دراسة لأي مدى تحقق المناطق الحرة أهدافها من حيث جذب الاستثمار الأجنبي وزيادة الصادرات ورفع مستوى التشغيل ونقل التكنولوجيا، وثانياً دراسة لأي مدى يؤدي الارتباط بالسوق العالمية إلى التبعية للشركات متعددة الجنسيات والتي ينظر إليها من الناحية القانونية والسياسية على أنها تحقق تنمية تابعة في جزر اقتصادية معزولة عن بقية قطاعات الاقتصاد القومي، فكيف تستطيع الدول النامية أن ترفع قدرتها التفاوضية مع الشركات متعددة الجنسية، وثالثاً حدود فعالية المناطق الحرة، فذلك يتوقف على الإطار التشريعي والسياسة الاقتصادية المتبعة ودور الدولة في رفع كفاءة المناطق الحرة.

ثانياً: قدرة المناطق الحرة على تحقيق أهدافها

من التحليل السابق اتضح لنا أن الفكرة الأساسية التي تقوم عليها إنشاء المناطق الحرة في الدول النامية تتمثل في تهيئة مناخ الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية، وانتقال بعض الصناعات من الدول المتقدمة للتوطن في الدول النامية. وتأمل الدول النامية من وراء ذلك زيادة حصيلة العملات الأجنبية، علاج مشكلة اختلال ميزان المدفوعات، ورفع مستوى التشغيل ونقل التكنولوجيا وتطويرها. وقد كان إنشاء المناطق الحرة في الدول النامية أسلوباً ناجحاً لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها. ولعل إخفاق بعض المنطق الحرة في الدول النامية في تحقيق أهدافها يرجع إلى ضعف البنية الأساسية وعدم توافر الكوادر الإدارية، وتوافر هذين العاملين يؤدي إلى تمييز للوحدات الإنتاجية

الخدمية داخل المنطقة الحرة، لعل ضعف البنية الأساسية وعدم توافر الكوادر الإدارية أهم أسباب تعثر المناطق الحرة في مصر.

أما عن أثر المناطق الحرة في زيادة الصادرات فيتجلى في الصناعات المتجهة للتصدير. ولكن يشترط لكي يؤثر قطاع التصدير على الدخل القومي أن يرتفع حجم الصادرات بطريقة ملحوظة. ويرى البعض أن المناطق الحرة في الدول النامية لايمكنها أن تصبح عاملا محفزا للنشاط التصديري، الا أن الوضع يختلف تماما في الدول التي تنشئ وتدبر المناطق الحرة بكفاءة، لتكون أحد أدوات التوجه التصديري، ضمن أدوات أخرى، وينعكس ذلك على الاقتصاد القومي. وتتجح المناطق الحرة في هذه الدول مثل الامارات وهونج كونج وتايوان. وهذا دليل على أهمية أن تكون سياسة انشاء المناطق الحرة جزء من سياسة أشمل للتنمية الاقتصادية. ويلعب حجم الدولة دورا حاسما في ذلك، حيث يلاحظ أن الانتاج للتصدير في الدول الصغيرة الحجم غالبا ماينمو بسرعة ويحتل نصيبا أوفر في الناتج المحلي الاجمالي. الا أن النجاح الذي حققته دولنة الامارات العربية وهونج كونج وتايوان في مجال المناطق الحرة لايمكن تعميمه، ذلك لأن الدول صغيرة الحجم تستفيد من تقسيم العمل الدولي حيث يوجد طلب كبير المرونة على صادراتها في الأسواق الخارجية، ويمكنها أيضا تحقيق حصيلة أكبر من العملات الأجنبية بزيادة الصادرات بمعدل أكبر من زيادة الواردات، ذلك لأن الواردات من السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية يحتاج الى عملة أجنبية.

ومن خصائص المناطق الحرة زيادة نصيبها من واردات السلع الوسيطة التي تتمتع باعفاءات جمركية. وربما يكون ارتفاع مستوى الأجور وزيادة نصيب

الأجور في القيمة المضافة هي الميزة المؤكدة للمناطق الحرة، وعليه فإنه كلما زاد اندماج الدول النامية الصناعية في تقسيم العمل الدولي كلما زاد نصيب الصناعة في القيمة المضافة على المستوى القومي، وبالتالي ترتفع حصيلة العملة الأجنبية.

أما عن اثر المناطق الحرة بالدول النامية في تحقيق هدف رفع مستوى التشغيل، فقد كان متواضعا لدرجة كبيرة، ذلك لأن البطالة لا يمكن علاجها فقط من خلال التوجه التصديري. إلا أن هدف التشغيل من خلال سياسة التوجه التصديري قد أمكن تحقيقه في الدول صغيرة الحجم مثل تايلان والامارات وسنغافورة... الخ. ومن الصعب اجراء عملية تقويم لمدى تأثير المناطق الحرة في هيكل التشغيل واستقرار حجم التشغيل وظروف العمل، فقد أثبتت بعض الدراسات أن هيكل التشغيل في المناطق الحرة في الدول النامية يغلب عليه تشغيل النساء مما يخلق بعض المشكلات الاجتماعية.¹ وفي حالة عدم تنوع تشكيلة الصادرات فإن حجم التشغيل في قطاع التصدير يتأثر بالتغير في الطلب العالمي وحالة الدورة الاقتصادية في الدول المتقدمة. ويضاف الى ذلك أن قوانين بعض الدول تحظر أو تقيد نشاط النقابات العمالية في داخل المناطق الحرة.

واستفادة الدول النامية ضئيلة من نقل التكنولوجيا عبر الشركات الأجنبية، لأز هذه الشركات غالبا ما تحبذ الاستثمار في مجالات إنتاجية كثيفة العمالة. وتقوم الشركات الأجنبية في المناطق الحرة بنقل التكنولوجيا من خلال تدريب العمال

¹ قارن في ذلك:

Forawetz, D.: Employment Implications of Industrialization in Developing Countries, A survey, in: Economic Journal, Vol. 84, 1974, p. 1.

لوطنيين على وسائل تحسين وضبط جودة الإنتاج. وتمتد المناطق الحرة فسي عملية التكريب والتعليم للفنيين والمهندسين، حيث تضطر الشركات الأجنبية الى ضغط التكاليف، ولن تضع فسي مستويات الادارة للمختلفة عمالة وطنية متخصصة بعد تأهيلها ببرامج تدريبية متقدمة. كما أن من أهداف إنشاء المناطق الحرة في الدول النامية تنويع هيكل الإنتاج وتعمير المناطق النائية وتحقيق التنمية الإقليمية، وذلك يشترط وجود بنية أساسية جيدة، الا أن إنشاء معظم المناطق الحرة بالقرب من المراكز الصناعية التقليدية، كما في مصر المناطق الحرة في العامرية ومدينة نصر، لا يعمل على تحقيق تنمية إقليمية سليمة.^١

ويمكن إيجاز القول بأنه توجد للمناطق الحرة آثار إيجابية تمثل فسي رفع مستوى التشغيل، مواء بطريق مباشر أو غير مباشر، وزيادة الصادرات وبالتالي حصيلة العملة الأجنبية، وتحسين البنية الأساسية، واتاحة فرص للتعليم والتدريب الراقى للفنيين. كما تزيد منافع المناطق الحرة في الدول النامية، خاصة في المراحل الأولى للتصنيع، حيث يكون الإنتاج للتصدير مستقلا عن سياسة الحماية. ولذلك تكون المناطق الحرة بمثابة جزر منعزلة تستخدم كأداة لسياسة التنمية الاقتصادية، وأحد أدوات السياسة الاقتصادية المتحررة. وعندئذ تصبح المناطق الحرة جزرا إنتاجية للسلع الكمالية التي لا تستهلك محليا. ولاتوجد مخاطر في البداية لصناعة التصدير المحلية، ذلك لأن التصريح بإقامة مشروعات استثمارية يخضع لقواعد اختيار مشددة. ومع التوسع فسي عملية

^١ راجع في ذلك:

فاروق شقوير: دراسة مزايا المناطق الحرة في مصر والخارج، قطاع المناطق الحرة بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ١٩٨٧، ص ١١.
جمال السحراوى: أساليب ادارة ونظم للمناطق الحرة في مصر والعالم (دراسة مقارنة)، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، القاهرة ١٩٧٩، ص ٢.

التصنيع تكتسب الصناعة الوطنية خبرة وقدرة على المنافسة مع منتجات المناطق الحرة فيها. وبذلك تصبح المناطق الحرة بوصفها جزر انتاج منعزلة بمثابة أداة جيدة لاستراتيجية التوجه التصديري، خاصة في الدول التي قطعت شوطا في تطبيق استراتيجية احلال الواردات. وفي نفس الوقت تجد الاستثمارات الأجنبية المباشرة مناخا ملائما لا يوفره استراتيجية احلال الواردات والانتاج في ظل سياسة الحماية.

الفصل الثاني

المناطق الحرة وزيادة التبعية

للشركات متعددة الجنسيات

أولاً: نشاط الشركات دولية النشاط بين التأييد والمعارضة

ثانياً: الشركات دولية النشاط كوسيلة لجذب

الاستثمار المباشر

المناطق الحرة وزيادة التبعية للشركات دولية النشاط

أولاً: نشاط الشركات دولية النشاط بين التأييد والمعارضة

بصفة عامة تلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا كبيرا فى رفع كفاء قطاع التصدير فى الدول النامية. وهناك دوافع لدى هذه الشركات العملاقة لنقل وتوطين بعض الصناعات فى الدول النامية، ولعل من أهمها الاتخفاض النسبى فى تكلفة النقل واختصار الوقت اللازم للنقل. وترجع أهمية ذلك الى أن تكلفة النقل تمثل نسبة عالية من تكلفة المنتج النهائى فى الدول الصناعية. وتلقى الشركات متعددة الجنسية قبولا متزايدا فى الدول النامية خاصة تلك التى تتبنى استراتيجية التوجه التصديرى. والمنافع المتحققة للدول النامية من جراء ذلك تتمثل فى تقليل تكلفة حصولها على التكنولوجيا الحديثة والتدريب عليها، وفتح أسواق الدول الصناعية لمنتجات الصناعات التى تقيمها الشركات متعددة الجنسية فى الدول النامية. وهناك منتجات لايمكن انتاجها فى الدول النامية بدون نشاط الشركات متعددة الجنسية، وقيامها أيضا بتسويق هذه المنتجات عالميا. والاستثمار الأجنبى فى صورة نشاط الشركات متعددة الجنسية يشمل فضلا عن الانتاج والتسويق أيضا التمويل على المستوى الدولى. والمشكلة الرئيسة لدى الدول النامية فى تعاملها مع الشركات متعددة الجنسية تتمثل فى كيفية الاستفادة من النواحي الايجابية لنشاطها دون الوقوع فى شرك التبعية. ان علاقات التبعية المتشابكة تنشأ من خلال الشركات متعددة الجنسية وأسلوب الانتاج للتصدير. ولعل قوة المركز التفاوضى لهذه الشركات العملاقة يرجع الى كبر حجمها وسيطرتها على الأسواق العالمية، وارتقاء قدراتها الادارية والتكنولوجية،

بالإضافة إلى تمتعها بحماية دولها، وقدرتها على توزيع الاستثمارات على أرجاء العالم، مما يعد وسيلة ضغط على الدول النامية للاذعان لشروطها. وعلى سبيل المثال تعرضت ساحل العاج لتهديد من شركة رينسو الفرنسية لصناعة السيارات بنقل نشاطها إلى دول أخرى إذا لم تستمر المزايا والاعفاءات الضريبية التي تحصل عليها.¹

ويهتم أنصار مدرسة التخلف والتبعية في أمريكا اللاتينية بدراسة التبعية الهيكلية للدول النامية للشركات متعددة الجنسيات، وتستند تحليلاتهم إلى أن الانتاج في المناطق الحرة لا يندمج في الاقتصاد القومي إلا من خلال العمالة الوطنية والخدمات المقدمة، ماعدا ذلك من عناصر داخل الشركات متعددة الجنسيات فانها تتكامل رأسيا مع السوق العالمية. لذلك يضعف تأثير الدول النامية على عملية وطرق الانتاج. كما أن عملية الانتاج في المناطق الحرة تعتمد على سلع وسيطة، وغالبا لا يترتب على هذا الانتاج قيام تشابك صناعي في الاقتصاد القومي بروابط خلفي وأمامية كما هو منتظر، والسبب ربما يرجع إلى تفضيل الشركات متعددة الجنسيات إلى استيراد السلع الوسيطة من موردين في دول أخرى يتمتعون بانخفاض التكلفة والتقى في التعامل ومواعيد التوريد. ويضيف أنصار مدرسة التخلف والتبعية في نقدهم لنشاط الشركات متعددة الجنسية في الدول النامية أن الاستفادة من نقل التكنولوجيا الرأية غالبا ماتكون مقيدة ومحدودة. وتوجد تبعية للأسواق الخارجية، حيث تصمم وتنتج في المناطق الحرة منتجات أساسا لاشباع الطلب الخارجي في أسواق الدول

¹ راجع في ذلك:

Behtke,: Multinationale Unternehmen und Entwicklunslaender....,pp. 196.

لصناعية المتقدمة، ورقابة الشركات متعددة الجنسية على الأسواق العالمية لانتيج فرصا لمنافسة السلع الوطنية. ومن جهة أخرى، فإن التصنيع المتجه للتصدير والارتباط بالسوق العالمية، كما هو الحال فى المناطق الحرة، يمكن النظر إليه من الناحية القانونية والسياسية على أنه يحقق تنمية تابعة، ذلك لأن تلك المناطق الحرة تعتبر فعليا جزر انتاج معزولة، وحسب تعبير بوده Bode فإن انشاء وتقوية هيكل اقتصادى منفصل عن الاقتصاد القومى يودى الى نمو غير متوازن على للمستويين الاقتصادى والاجتماعى، مما يودى الى زيادة حدة التخلف.¹

وغالبا ما لا تطبق التشريعات للوطنية على المديرين الأجانب بالمناطق الحرة بنفس قوة تطبيقها على للشركات الوطنية، وفى حالة نشوب نزاع قانونى غالبا ما تنتخذ الحكومات الأجنبية لمساندة شركاتها. ويرى بول ستريتين Paul Streeten أن الشركات متعددة الجنسيات تستمد قوتها التفاوضية من قدرتها على توجيه حركة رأس المال والتكنولوجيا والتسويق على مستوى السوق العالمية، وهى نفسها خصائص الاستثمار الأجنبى المباشر.² ومن جهة أخرى هناك من الدراسات الاقتصادية ما يشكك فى صحة أن الاستثمار الأجنبى المباشر يسبب تبعية للدول النامية، وتزيد من حدتها بحجة أنه يوجد فى معظم الدول النامية

¹ أنظر فى ذلك:

Bode, Th., Mueller, Debus, Th., E.: Die Auswirkungen von Direktinvestitionen auf das wirtschaftliche Wachstum und die Zahlungsbilanz von Malaysia 1962-1971, Regensburg 1975. Pp. 14.

² أنظر فى ذلك:

Streeten, P.: The Multinational Enterprise and Theory of Development Policy, in: World Development, Vol. 1, 1973. Pp. 1-14.

طاقة استيعابية معينة للصادرات الصناعية قبل أن تنشأ مشكلات انتعابية، ذلك لأن قاعدتها الانتاجية ضعيفة ومحدودة.¹

ثانياً: الشركات دولية

النشاط كوسيلة لجذب الاستثمار المباشر

الدول النامية فى سعيها لجذب الاستثمارات الأجنبية أمامها عدة اختيارات حسب نوع الصناعة والنشاط الإقتصادى، ويمثل ذلك أداة للتأثير فى عملية التفاوض مع الشركات متعددة الجنسية بشأن الاستثمار فى المناطق الحرة. والشركات متعددة الجنسيات كقوة إقتصادية هائلة تسعى الى تحقيق الربح فى كافة أنحاء الكرة الأرضية، ولاتبحث عن امتلاك قوة سياسية، لذلك فهى تبحث عن أفضل مناخ للاستثمار، ويمكن القول بأن انشاء منطقة حرة للإنتاج والتصدير يجب أن تكتسب أولوية فى هذا المجال. وتستطيع الدول النامية أن تحوز فى تفاوضها مع الشركات متعددة الجنسيات نفس قوة التأثير إذا ما كانت تهيء للاستثمار الأجنبى مناخ جيد للاستثمار، وذلك بتوفير البنية الأساسية ونظم حديثة للاتصالات والمواصلات. ان القوة التفاوضية للدول النامية تكون بتوفير اطار تشريعى ومؤسسى جيد وادارة حديثة. وارتفاع درجة تطور علاقات السوق فى الدول النامية يلعب دورا فى رفع القدرة التنافسية للصناعة المحلية. والمناطق الحرة تعتبر أداة فعالة فى هذا المجال. وامكانيات الاختيار تتركز على

¹ أنظر فى ذلك على سبيل المثال:

Helleiner, G., K.: Manufacturing for Export, Multinational Firms and Economic Development, in: World Development, Vol. 1, 1973. Pp. 13-21.

نوع الاستثمار ونوع النشاط الاقتصادي والدولة المصدرة لرأس المال والاستثمارات. ويمكن تقديم حوافز واعفاءات ضريبية للاستثمار في مجالات معينة، ولعل طبيعة المنطقة الحرة كجزيرة اقتصادية معزولة يتيح للدولة النامية امكانية الرقابة عليها بسهولة.

وهناك نقطة خلاف يجب اثارها في هذا المجال، وهي الى اى مدى ترحب الشركات متعددة الجنسيات بمشاركة الشركات الوطنية لها في عمليات الانتاج والتصدير بالمناطق الحرة. فمن جهة يرى البعض أن هذه المشاركة ترفع من درجة رقابة الدولة النامية على نشاط الشركات متعددة الجنسيات، ومن جهة أخرى يرى البعض أن هذه الرقابة مكلفة ولا ضرورة لها.¹ كما أن قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا يكون أكثر فعالية في حالة مشاركة الشركات الوطنية لها في الملكية.

¹ أنظر في ذلك:

Penrose, E.: Ownership and Control, Multinational Firms in Less Developed Countries, in: Helleiner, G. K., A World Divided....pp. 154.

الفصل الثالث

حدود فعالية المناطق الحرة

أولاً: دور الدولة في رفع كفاءة المناطق الحرة

ثانياً: القدرة التنافسية للمناطق الحرة

ثالثاً: عوائق تواجه تسويق منتجات المناطق الحرة

بالدول النامية

حدود فعالية المناطق الحرة

ان المنافع التي تحققها الدولة من اقامة المناطق الحرة بها يتوقف من ناحية على الاطار التشريعي والسياسة الاقتصادية المتبعة، ومن ناحية أخرى يتوقف ذلك على كيفية مواجهة التحديات الخارجية والداخلية، ونشرح ذلك فيما يلي:

أولاً: دور الدولة في رفع كفاءة المناطق الحرة

سبق أن ذكرنا أن كفاءة وفعالية المناطق الحرة في أداء دورها يتوقف على نظام الحوافز وتنفيذ اجراءات لرفع القيمة المضافة. وعند تقييم نظام الحوافز الاعفاءات المقدمة للاستثمارات الأجنبية يقاس الى أي مدى ينجح هذا النظام في جذب الاستثمار الأجنبي ويحقق منافع للدول النامية. أما بالنسبة لمساهمة مناطق الحرة في رفع القيمة المضافة فذلك يتوقف على لمكانيات الدولة النامية رفع القيمة المضافة من خلال انشاء المناطق الحرة.

ونشرح فيما يلي نظام الحوافز في المنطقة الحرة ومساهمته في رفع القيمة المضافة.

(١) نظم الحوافز في المنطقة الحرة

من أهم مقومات انشاء المناطق الحرة، كما سبق ذكره، تشجيع المستثمرين على اقامة مصانع ذات كفاءة عالية، واتاحة ليجار مناسب للأرض وقروض بيسرة منخفض الفائدة، وتقديم اعفاءات جمركية على الواردات من الآلات والسلع الرأسمالية والسلع الوسيطة، ومنح اعفاءات وتخفيضات جمركية. وتعتبر

الاعفاءات الجمركية فى المناطق الحرة شىء أساسى ولاستطيع الدول النامية
تجاوزها، وفى نفس الوقت تمثل هذه الاعفاءات خسارة لخزينة الدولة النامية
ولايجب أن تكون هذه الاعفاءات الجمركية كبيرة بدرجة تفوق المنافع التى تعود
من إقامة المناطق الحرة، كما أن إقامة مصانع نمطية فى المناطق الحرة يساهم
عملية توطن الإنتاج فيها.

وقد تقدمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO بمقترحات عد
لتهيئة الدول النامية لنقل وتوطن بعض الصناعات بها، من ذلك مثلاً أن تقدم
الدول النامية إعفاءات ومزايا ضريبية، وإتاحة تسهيلات ائتمانية وقروض ميسر
لاستيراد السلع الرأسمالية والتكنولوجية، والنهوض بمستوى التعليم الفني
والتدريب.¹ إلا أن منح مثل هذه الإعفاءات والمزايا للمشروعات المقامة فى
المناطق الحرة لا يخلو من انتقاد، لذلك تنص تشريعات بعض الدول على سحب
هذه المزايا من المشروعات غير الجادة التى لا تقام خلال عشرة سنوات من
تاريخ التصريح بإقامتها. أما التسهيلات الائتمانية والقروض منخفضة التكلفة
فيجب منحها فقط للمشروعات التى يتفق نشاطها مع أهداف التنمية الاقتصادية
مثل رفع مستوى التشغيل، أو رفع مستوى مهارة وإنتاجية العاملين أو زي
اندماج الصناعة الوطنية فى السوق العالمية أو تقديم مساعدات فنية للمشروعات
الوطنية.... الخ وفى هذه الحالة يكون منح القروض والتسهيلات الائتمانية ذو نة
عظيم للدول النامية، وذلك لارتباط منحها بالمساهمة فى تحقيق أهداف التنمية
الاقتصادية. ولاشك فى أن منح مثل هذه القروض والتسهيلات الائتمانية در

¹ أنظر فى ذلك:

J. P. C.: Country Paper on Study on Free Zone Industrial Estates,
UNIDO, ID/WG 112/27, New York 1972. Pp. 49.

رابط مساهمتها في تحقيق أهداف للتنمية الاقتصادية يكون بمثابة تبييد
رارد، خاصة عند ندرة عنصر رأس المال وهي الحالة الغالبة في الدول
مية.

ولكن الى أي مدى تكون الاعفاءات الضريبية وسيلة جيدة لتشجيع الاستثمار،
ك يتوقف على مدى فعاليتها في توطن الصناعة في الدول النامية وجذب
ستثمارات الأجنبية، خاصة في المراحل الأولى لقدوم الشركات الأجنبية يكون
عفاءات الضريبية دورا كبيرا في تشجيعها حتى تحقق أرباحا وعائدا مناسبة
ب استثماراتها. وبصفة عامة يمكن القول بأن الدول النامية عندما تتيح مناخا
نا وملائما للاستثمار، وتشجع المستثمرين على إقامة مشروعات بالمناطق
رة، فإنها تظهر بذلك قدرا كبيرا من المرونة، كما تتيح التفاوض من جديد مع
ستثمارات الأجنبية بعد انقضاء فترة الاعفاءات.

وينبغي منذ البداية مراعاة الى أي مدى يؤثر قيام المناطق الحرة في زيادة
م الصادرات ورفع مستوى التشغيل والتدريب. ان إقامة مناطق حرة في
يل النامية مع منح تسهيلات واعفاءات بلا حدود سيقلل بلا شك من منافعها
يط الدول النامية بعلاقات تبعية للشركات متعددة الجنسيات. ذلك لأن تطبيق
زاتيجية التوجه التصديري على اطلاقها بلا ضوابط سيؤدي الى نفس الفشل
ى وقعت فيه استراتيجيات احلال الواردات. وكما يعبر سبرامنيان
Suprahmani عن ذلك في دراسة له حول المناطق الحرة والشركات متعددة

الجنسيات بأن فشل حوافز الاستثمار في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ينطبق أيضا على استراتيجية التوجه التصديري اذا لم تراجع وتقيم باستمرار.¹

(٢) أثر المناطق الحرة في زيادة القيمة المضافة

عند اقامة المناطق الحرة وادارتها بكفاءة فانه من الممكن ارتفاع القيمة المضافة عن طريق زيادة حصيللة النقد الأجنبي وارتفاع مستوى الأجور، وزيادة توريد خامات ومستلزمات انتاج من داخل البلد المضيف للاستثمار الأجنبي، وارتفاع حصيللة الخزينة العامة من الرسوم والايجارات في المناطق الحرة. ان حجم الأجور كأحد مكونات القيمة المضافة يمكن زيادته اما عن طريق زيادة حجم التشغيل أو عن طريق ارتفاع مستوى الأجور. ان ارتفاع حجم التشغيل يمكن أن يكون ضئيلا نسبيا، ذلك لأن المناطق الحرة تعتبر مناطق محدودة المساحة ومنعزلة. كما أن امكانية زيادة القيمة المضافة عن طريق رفع مستوى الأجور غالبا ما يكون محدودا للغاية، ذلك لأن العائد الاقتصادي لتوطن الانتاج ينخفض بالمقارنة لارتفاع متوسط الأجور. وحتى بافتراض أن هذه الزيادة في الأجور تتكافأ مع زيادة الانتاجية فانه من الجائز انخفاض فرص العمل، ذلك لأنه يمكن الحصول على نفس القدر من حجم الانتاج بعدد أقل من المشغولين، واذا كان يحدث عكس ذلك بأن ارتفاع الانتاجية أقل من ارتفاع الأجر فان الشركات الأجنبية ستقلل من نشاطها في المناطق الحرة. وينطبق هذا التحليل أيضا على حصيللة الخزينة العامة من الرسوم والايجارات في المناطق الحرة، حيث أن لها حدودا معينة، وليس من مصلحة الاستثمار الأجنبي أن يتخطى هذه

¹ أنظر في ذلك: Subrahmanian, K., K., Pillai, M. P.: Multinational Firms and Export Processing Zones, in: Economic and Political Weekly, 26, August 1978, pp. 1477.

للحدود. ولا يمكن بأى حال أن ننحى حصيلة الرسوم والإجراءات فى المناطق الحرة حدودها المقدره، والإرتفعت تكلفة الإنتاج التى هى العامل الجوهري لتوطن الإنتاج والاستثمار الأجنبي فى المناطق الحرة.

على أنه توجد امكانية لرفع القيمة المضافة بزيادة اندماج الاقتصاد القومى فى السوق العالمية، وتشابك العلاقة بين الشركات الوطنية الشركات متعددة الجنسيات. فإذا كانت الشركات الوطنية لديها القدرة على المنافسة فى توريد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة للشركات الأجنبية، فإن ذلك سيؤدى الى مزايا انخفاض تكلفة الإنتاج للشركات الأجنبية حيث تتعدم تكلفة النقل الواردات من الخارج، فيمكن التمتع بمزايا انخفاض تكلفة هذه المواد الأولية والسلع الوسيطة فى السوق المحلية.

مما سبق يتضح الى أى مدى أن نجاح المناطق الحرة فى تحقيق أهدافها التنموية يرتبط مباشرة بمدى وضوح السياسة الاقتصادية ودقة تنفيذها. فعندما تطبق دولة ما سياسة التوجه التصديري فإنها تشجع بالتالى الصناعة المحلية من أجل رفع قدراتها التنافسية، ويمكن بالتالى قيام صناعات وسيطة ومغذية، والتي تستطيع اقتحام أسواق خارجية عن طريق المناطق الحرة. وحيث أن الشركات الأجنبية تضع اعتبارا كبيرا لجودة السلع الوسيطة فإنها ستقدم بالتأكيد المعونة من أجل النهوض بمستوى الجودة فى الصناعة المحلية. غير أن وجود صناعات وسيطة ومغذية قادرة على المنافسة يعد عاملا هاما لقيام صناعة جيدة للمنتج النهائى، وذلك بفضل روابط الإنتاج الأمامية مع الصناعات الوسيطة والمغذية.¹ من هنا تتضح أهمية وضرورة الجهود الحكومية لتشجيع الإنتاج

¹ أنظر الدراسة التالية للأمم المتحدة:

القومى ودعم الروابط مع الشركات الأجنبية. ومن الواضح أن نجاح المناطق الحرة لا يتطلب وجود نظام للحوافز بداخلها فقط، وإنما يجب أيضا وجود نظام حوافز للشركات خارج المنطقة الحرة، وربما يكون ذلك هو السبيل الوحيد لرفع القيمة المضافة للصناعات الوسيطة والمغذية.

ثانيا: القدرة التنافسية للمناطق الحرة

بعض المناطق الحرة فى الدول النامية يمكن أن تتخفف فعاليتها وتتعرض لمصاعب اذا تنافست فيما بينها لاستقدام الشركات الأجنبية للإنتاج بها وفتح أسواق خارجية لمنتجاتها، وتضطر الى تقديم مزيد من الحوافز والاعفاءات، ويخشى فى نفس الوقت أن تتضاءل مزايا مستوى الأجر المنخفض فى بعض الدول الصناعية الجديدة مما قد يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية لمناطق حرة فى دول أخرى تقدم مزيدا من الحوافز¹.

وفى هذه الحالة فإن انشاء مناطق حرة جديدة يصعب تعويض جوانب القصور فيها، مثل سوء اختيار الموقع أو سوء الإدارة، بتقديم مزيد من الحوافز والتسهيلات، ذلك لأن قرار المستثمر الأجنبي يتوقف على ايجاد عوامل أخرى

United Nations: Transnational Corporation linkages in Developing Countries. The Case of Backward Linkages via Subcontracting, United Nations Center on Transnational Corporations, ST/ctc/17, New York 1981. Pp. 9.

¹ أنظر فى ذلك:

UNCTAD: Export Policies in Developing Countries. Some Aspects of the Operations of Export-Processing Zones in Developing Countries. Some Aspects of the Operation of Export Processing Free Zones in Developing Countries. Report by the UNCTAD Secretariat, UNCTAD TD/B/C.2/149, 11.4.1975. pp. 3.

وخاصة توفر عنصر العمل الماهر والبنية الأساسية والاستقرار السياسي، وتوفر مناخ استثمار جيد بشكل عام. وعلى المدى الطويل لا يمكن تعويض أى قصور فى المناطق الحرة بتقديم حوافز وتسهيلات مصطنعة، لذلك على الدول النامية أن توفى بالشروط الأساسية لإنشاء المناطق الحرة. ويجب على القائمين على تخطيط المناطق الحرة فى الدول النامية تجنب التوسع غير المشروط فى المزايا والاعفاءات لجذب الاستثمارات الأجنبية الى المناطق الحرة، مما قد ينتج عنه تسابق الدول المجاورة وتحنو حنوها.

كما يخشى أيضا أن تحدث مثل هذه المنافسة أيضا بين المناطق الحرة داخل نفس الدولة، ويحدث ذلك فى الدول النامية الصناعية الجديدة على وجه الخصوص، حيث تحاول حكوماتها تقديم تعويض لارتفاع مستوى الأجور بها فى السنوات الأخيرة، وحتى يمكن تجنب هروب الاستثمارات الأجنبية. ولاشك فى أن انخفاض مستوى الأجور فى الدول النامية عامل هام لجذب الاستثمارات الأجنبية، إلا أن ذلك لايعنى أن الاستثمارات الأجنبية ستهرب من المناطق الحرة فى الدول النامية التى يرتفع فيها مستوى الأجور، فلا يجب اغفال أن الأنشطة الانتاجية للشركات الأجنبية تعمل على رفع مستوى الانتاجية فى الدول النامية، وأصبح عنصر العمل فى الكثير منها قادر على انتاج سلع عالية الجودة، مما يعنى ان الشركات الأجنبية لا تتنازل عن طرق انتاج كثيفة العمل أو عن توظيف انتاجها فى الدول النامية.

ويلاحظ أن استمرار أنشطة الانتاج للشركات الأجنبية فى الدول النامية لفترة طويلة نسبيا أدى الى تقليل المخاطر التى تواجهها، كما أنها قد عالجت مشكلات ضبط جودة الانتاج ومشكلات التسويق. أما مشكلات ضعف الإدارة فانه يمكن

علاجها، وذلك حسب نتائج دراسة قامت بها منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD.¹ ومن المؤكد أن توفير قوى عاملة ماهرة فى الدول النامية مع انخفاض نسبى لمستوى الأجور بها سيحفز الشركات الأجنبية على نقل عمليات الإنتاج الرأقية والمعقدة من الدول الصناعية الى الدول النامية.

ولكن الى أى مدى تقلل الدول النامية من كفاءة المناطق الحرة بها عند تقليل المنافسة فى تقديم الحوافز والتسهيلات، فذلك يتوقف عليها أولاً، وكما أقامت صناعة جيدة تعتمد على رفع مستوى البحث والتطوير والتعليم الفنى والتدريب والقدرة على المنافسة، فان ذلك يقلل من المخاطر التى تواجهها المناطق الحرة.

ثالثاً: عوائق تواجده

تسويق منتجات المناطق الحرة بالدول النامية

مما يدعو الى التفكير انخفاض فرص تسويق منتجات المناطق الحرة بالدول النامية فى أسواق الدول الصناعية بسبب إجراءات الحماية والميركانتيلية الجديدة التى تتبعها الدول الصناعية ضد صادرات السلع الصناعية للدول النامية، مما يؤثر على القدرات التنافسية للمناطق الحرة. وبصفة عامة يمكننا القول بأن منتجات الدول النامية من السلع الصناعية تواجه معدلات عالية من الحماية فى أسواق الدول الصناعية أكثر مما تلقاه منتجات الدول الصناعية ذاتها، فبينما يصل متوسط سعر الضريبة الجمركية على الواردات للصناعة من الدول الصناعية نحو ٦,٥%، فانها ترتفع الى حوالى ١١,٨% السلع الصناعية من

¹ أنظر فى ذلك: UNCTAD: International Sub-Contracting Agreements in Electronics...p. 26.

الدول النامية. ولم استثنينا البترول من صادرات الدول للنامية، فإن التعريف للجمركية على صادرات الدول النامية الى أسواق الدول الصناعية تبلغ نحو ١٥%، وذلك حسب تقديرات دراسة لمحسوب الحق.^١ وتفسير ذلك أن الصادرات الصناعية التقليدية من الدول النامية تفرض عليها تعريف جمركية عالية نسبيا في الدول الصناعية، وذلك لانخفاض القدرة التنافسية للدول الصناعية في مجال انتاج هذه السلع. وحتى في حالة وجود اتفاقية لمعاملة تفضيلية للدول النامية والتي بموجبها تعامل صادرات الدول النامية مثل صادرات الدول الصناعية، فإن نظام الحصص يحد من قدرة الدول النامية على زيادة صادراتها منخفضة الثمن.

وفي دراسة أجراها جليسمان Glisman وآخرون حول هيكل التعريف الجمركية على واردات ألمانيا الاتحادية، وبصفة خاصة وارداتها من الدول النامية، وجد أن الحماية الجمركية ليس لها أية فعالية الا في حالة الواردات من السلع كثيفة العمل والمواد الخام، وهي صادرات الدول النامية غالبا. أما واردات السلع الصناعية مثل الآلات والأليكترونيات فتتمتع بتعريف جمركية منخفضة. وقد أوضحت هذه الدراسة أيضا أن فروع الصناعة التي تتمتع بانخفاض التعريف الجمركية يكون معدل نمو وارداتها أكبر من فروع الصناعة التي بها معدل حماية مرتفع.^٢ وإذا علمنا أن المناطق الحرة بالدول النامية بها غالبا فروع

^١ انظر في ذلك:

Haq, M.: Developing Countries Alternatives, in: Hughes, H.: Prospects for Partnership...p. 129.

Donges, J. B., Riedel, J.: The Expansion of Manufactured Exports in Developing Countries...p. 61.

^٢ انظر في ذلك:

Glisman, H.-H., Neu, A., Hiemenz, U., Rabenau, K. v.: Zoelle und nicht-tarifaere Handelshemmnisse im Warenaustausch zwischen der Bundesrepublik Deutschland und Drittlaendern, insbesondere Entwicklungslaendern, in: Die Weltwirtschaft, 1971, Heft 1, pp. 62.

صناعات كثيفة العمل مثل الملابس الجاهزة ومنتجات الجلود، وفروع صناعات كثيفة رأس المال مثل الأليكترونيات والأجهزة الكهربائية، فإن معدل نمو صادرات السلع كثيفة رأس المال سيكون أكبر من معدل نمو صادرات السلع كثيفة العمل. وتلعب منتجات الأليكترونيات والسلع الكهربائية في المناطق الحرة بالدول النامية دورا هاما بسبب ارتفاع معدل نمو واردات الدول الصناعية من هذه السلع. ولذلك يصبح من الضروري أن تقوم الدول النامية بتقوية هيكل الانتاج بها بحيث تتضمن انتاج سلع تتمتع وارداتها بالدول الصناعية بمعدل نمو مرتفع. ويلاحظ أن الدول النامية التي اتبعت استراتيجيات للتوجه التصديري قد استفادت من خصائص هيكل التعريفات الجمركية في الدول الصناعية، وهو لصالح واردات السلع الأليكترونية وكثيفة رأس المال. وطبقا لذلك استطاعت منتجات هونج كونج وتايوان وسنغافورة على سبيل المثال أن تغزو أسواق الدول الصناعية.

كما توجد فرص لاتساع حجم صادرات الدول النامية من السلع الوسيطة والتي تدخل في انتاج سلع نهائية بالدول الصناعية، وبصفة خاصة كما يحدد شينري Chenrey، عندما تكون الشركات متعددة الجنسيات هي المنتجة للسلع الوسيطة والنهائية.¹ وفي دراسة أجراها هيلينر Helleiner حول الصادرات الصناعية يستنتج أن الشركات متعددة الجنسيات في هذه الحالة سوف تسعى بكل

¹ أنظر في ذلك دراسة شينري حول التصنيع واتجاهات التجارة العالمية: Chenery, H. B., Hughes, H.: Industrialization and Trade Trends: Some Issues for the 1970s, in: Hughes, H. (Ed.): Prospects by Partnership, ...pp 15.

ماستطيع من تأثير من أجل ألا تخضع صادرات الدول النامية من السلع الوسيطة الى الدول الصناعية لمعدل حماية مرتفع.¹

ان فرص التوسع في مجال الانتاج للتصدير بالمناطق الحرة في الدول النامية قد تواجه مخاطر مثل عزوف المستثمرين بالدول الصناعية عن الاستثمار في المناطق الحرة أو أن يتراجع الطلب في الدول الصناعية على منتجات المناطق الحرة بالدول النامية. ومن هنا تأتي مخاوف بعض الدول النامية ألا تجد المناطق الحرة المنشأة حديثا فرصا لتصدير منتجاتها، ولاتؤدي دورها كأداة ناجحة للتنمية، وذلك قد يكون لتراجع المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في المناطق الحرة أو انخفاض الطلب بالدول الصناعية على منتجاتها. هذه الفرضية يجب دراستها فلا تؤخذ هكذا على علاتها، ويجب التحقق من مدى صحتها، وذلك بمعرفة دوافع وسلوكيات الاستثمار الأجنبي المباشر. ففي دراسة أمبيريقية أجريت على شركات ألمانية تمثل نحو ٢٠% من حجم التشغيل والمبيعات للشركات الألمانية، وجد أن استثمارات هذه الشركات في البلدان النامية قد ارتفعت من ٨% سنة ١٩٦٥ الى نحو ٢٣% سنة ١٩٧٥، وكانت أهم دوافع المستثمرين تتمثل في رغبتهم في ضمان تسويق المنتجات والقرب من الأسواق. والدافع الثاني هو الرغبة في توطين انتاج بعض الصناعات في الدول النامية بسبب انخفاض تكلفة الانتاج والنقل، خاصة في فروع انتاج السلع الاستهلاكية والألياف الصناعية أكثر منها في صناعة السلع الاستثمارية. والدافع الثالث للاستثمار وتوطين الانتاج في الدول النامية هو الرغبة في التخلص من اجراءات حماية البيئة التي تطبقها الدول الصناعية. وبينت هذه الدراسة أيضا أن الشركات

¹ أنظر في ذلك:

الألمانية صغيرة ومتوسطة الحجم في طريقها لتوسيع نشاطها واستثماراتها فسي الدول النامية مستقبلاً، أما الشركات كبيرة الحجم فقد اشترطت ضمان سوق واسعة لاستثماراتها أولاً¹. ويتزايد اقبال المستثمرين على توطئ إنتاج بعض السلع بكفاءة بالدول النامية إذا توفرت عوامل من أهمها حالة سعر الصرف بالدول الصناعية وارتفاع مستوى الأجور بها وتزايد اجراءات حماية البيئة. والجدير بالذكر أن ارتقاء نظم التعليم والتدريب بالدول النامية سيزيد من فرص انتقال الاستثمارات الأجنبية إليها.

١- أن طلب الدول الصناعية على منتجات المناطق الحرة بالدول النامية يضع حدوداً لنمو صادراتها. وإذا اتسع حجم صادرات الدول النامية من السلع كثيف العمل إلى الأسواق الخارجية، فسيكون تأثير ذلك بالغ الأهمية، حيث ستقل استفادة كل دولة نامية من ميزة انخفاض الأثمان بها. وقد أجرى كرافيز Kravis دراسة على التجارة الخارجية لواحد وعشرين دولة نامية لمعرفة إلى أي مدى تؤثر العوامل الداخلية والخارجية على استفادة الدول النامية من التوسع في التجارة العالمية²، ويقصد بالعوامل الخارجية انخفاض مرونة الطلب والدخل، واتباع سياسة احلال الواردات وتطبيق سياسة تجارية جامدة. واستنتج كرافيز أن مشكلة نمو صادرات الدول النامية تعود إلى نقص كفاءة وقدرات كل دولة نامية على حدة لاقتناص فرص التصدير، وضعف قدرتها على تخصيص Allocation

¹ أنظر في ذلك:

Halbach, A. J.: Produktionsverlagerungen in Entwicklungslaendern, in: IFO-Schnelldienst, 29. Jg. No. 35. 1976. Pp. 21.

² أنظر في ذلك:

Kravis, I. B.: External Demand and Internal Supply Factors in LDC Export Performance, in: Banca Nazionale del Lavoro, Quarterly Review, Vol. 23, 1970. Pp. 157.

أفضل لمواردها الاقتصادية. ويفرض وجود ترابط بين نجاح أداء الصادرات وتزايد القدرة التنافسية في الصادرات التقليدية مع زيادة تنوع تشكيلة الصادرات، فإن التوسع في الصادرات لا يمكن أن يعزى فقط الى ظروف الطلب الخارجى. ومن الأسباب أيضا المغالاة فى تقويم عملات الدول النامية وارتفاع تكلفة مدخلات صناعات التصدير، وهذا ما يتيح فرصة لتطبيق سياسة احلال الواردات. ويمكن القول بصفة عامة أن واردات الدول الصناعية من الدول النامية ضئيلة نسبيا، وهذا يعطى فرصا لزيادة صادراتها من السلع غير التقليدية. وبالإضافة الى ذلك فإنه ليس من المحتم زيادة حجم واردات الدول الصناعية من الدول النامية، خاصة اذا ما حدث احلال صادرات دول صناعية بصادرات دول نامية.

خاتمة:

تناولنا في هذا الكتاب حول اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة أهمية استراتيجية تشجيع الصادرات، والآثار المتوقعة من انشاء المناطق الحرة فى الدول النامية على التنمية الاقتصادية. ودرسنا بصفة اصة حالة الاقتصاد المصرى.

ونصل فى الختام الى بعض النتائج نوجزها فيما يلى:

١. الدول النامية ومنها مصر، قدرتها التنافسية ضعيفة فى المراحل الأولى للتصنيع، وفى هذه الحالة يكون انشاء المناطق الحرة أداة فعالة للتنمية وبشروط معينة، خاصة اذا قامت بتطوير قدراتها الصناعية، ورفع مستوى الانتاجية الحقيقية، وجذب الاستثمار الأجنبى المباشر للعمل أيضا خارج المناطق الحرة.

٢. ينتج عن انشاء وتشغيل المناطق الحرة آثار اقتصادية توزيعية قليلة، حيث أن المنطقة الحرة تحتاج الى استيراد كافة عوامل الانتاج من الخارج فيما عدا العن. وهى تساهم قليلا عن طريق المشاركة فى السوق المحلية طالما كان مستخدمى المنطقة الحرة ممنوعين تماما من البيع فى السوق المحلية أو تحدد كمية مانتبيعه فى السوق المحلية بعد دفع الضرائب الجمركية تماما كأنها مستوردة من الخارج.

٣. المناطق الحرة تجلب القليل من التكنولوجيا خاصة اذا كانت الصناعات القائمة فى المناطق الحرة كثيفة العمل تستخدم تكنولوجيا متوسطة وليست متقدمة. وقد تجلب المناطق الحرة صناعات هامشية تستخدم استثمارات منخفضة

وتحقق أرباح زهيدة. وطبقا لقواعد منظمة التجارة العالمية WTO فان منح بعض الحوافز للمستثمرين في المناطق الحرة يعد دعما يتعارض مع قواعد حرية التجارة وقد تلغى مستقبلا. ويثور سؤال حول الفوائد المتحققة من هذه الحوافز على ميزانية الدولة، بمعنى آخر هل ضياع إيرادات قدمت في شكل إعفاءات ضريبية يمكن تعويضها في صورة زيادة الصادرات السلعية والخدمات للمناطق الحرة. يجب أن ندرك جيدا أن تحفيز المناطق الحرة للصادرات يعتبر أداة مؤقتة أو تخلق مرحلة لانتقالية الى نمو اقتصادي أكبر.

٤. ان استراتيجية تشجيع الصادرات بإنشاء المناطق الحرة في دول النمرور الأسيوية لا يجب أن يصرف انتباهنا عن أن التنمية الصناعية المبكرة في تلك الدول هي التي سجلت نموها الاقتصادي السريع، ولم تبدأ أو تستخدم المناطق الحرة في عمليات التصنيع والتجميع الا بعد أن حققت نمو متسارع في الانتاجية والقدرة التنافسية الدولية، فذلك حدث فعلا بفضل انشاء وتدعيم الصناعة الوطنية في السوق المحلية أولا قبل أن يحدث في المناطق الحرة. كما أن تطورها الصناعي ونموها الاقتصادي قد نهض باستثمارات خاصة وعامة، واقتباس عمليات انتاج وتكنولوجيا أجنبية، واتباع سياسة واضحة لتطوير وتحسين المستوى التكنولوجي لعمليات الانتاج. لذلك كله يجب أن ندرك أن استخدام المناطق الحرة كأداة لتسهيل حركة التجارة العالمية لا يجب أن ينظر اليها أو حتى استخدامها أداة أساسية لتحقيق تنمية اقتصادية ذات توجه تصديري، الا بعد تكوين قاعدة انتاجية وصناعية وطنية قادرة على المنافسة.

٥. ان استراتيجية التوجه التصديري التي تستخدم المناطق الحرة كأداة للتنمية تركز فقط على المزايا النسبية لرخص عنصر العمل تعتبر مجرد مرحلة في

طريق تطوري للدول النامية. والاعتماد على المناطق الحرة كأداة للتنمية يكون فعالا إذا كانت الدولة النامية تقدم ميزة نسبية وحيدة بتوفر عنصر العمل الرخيص.

٦. بعض الدول النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية حققت معدلات نمو مرتفعة في اأنتاج المحلى الاجمالى أكثر من ٥% فى المتوسط سنويا، ولكن هذا النمو يرجع فى جزء قليل منه الى انشاء المناطق الحرة الكثيرة فيها، فمعظمها اعتمد على توليفة من السياسات تشمل الاستقرار السياسى والديموقراطى وبرامج للإصلاح الاقتصادى والسياسى، وكان ذلك مصحوبا بجذب الاستثمارات الأجنبية على السئوى القومى ولبس فقط فى المناطق الحرة.

٧. اذا أخذنا فى الاعتبار حالة الاستقرار السياسى والاجتماعى فى مصر والنمو الاقتصادى المرتقب فى المستقبل وعضويتها فى منظمة التجارة العالمية وكبير حجم سكانها واتساع السوق فيها، ومكانتها المرموقة بتوفر عنصر عمل ماهر وأكبر قوى عاملة منتجة فى أفريقيا، فان مصر الآن مؤهلة لأن تكون أكبر دولة مستقبلية للاستثمارات الأجنبية فى أفريقيا والشرق الأوسط.

٨. وبمواصلة عملية الإصلاح الاقتصادى وتحرير التجارة الخارجية تضمن مصر جذب الاستثمارات الأجنبية فى مجال الصناعة بما تجلبه من تكنولوجيا حديثة ورفع مستوى التشغيل ومهارة عنصر العمل. وستجد الشركات متعددة الجنسيات مناخ استثمار ملائم فى مصر، وعندئذ تضمن مصر ان تساهم المناطق الحرة فى رفع مستوى التشغيل وتخفيف على مشكلة البطالة.

٩. يجب أن تتجه استراتيجية التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي في
صر أكثر نحو إيجاد فرص جيدة للاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وذلك
تحسين مناخ الاستثمار بتطبيق أكثر فعالية للإصلاح الاقتصادي وانهاج اقتصاد
سوق والمنافسة.

المراجع:

تولاً: مراجع باللغة العربية:

١. أنور عبد الخالق: المناطق الحرة وأثرها على التجارة الخارجية، دراسة مقارنة، فى: مؤتمر مشكلات التجارة الخارجية فى مصر، بكلية التجارة جامعة عين شمس، ١٤ - ١٩٧٦/٣/١٧.
٢. البنك الدولى: تقرير التنمية فى العالم لعام ١٩٩٦: من التخطيط الى اقتصاد السوق، القاهرة ١٩٩٧.
٣. البنك المركزى المصرى: المجلة الاقتصادية (أعداد مختلفة)
٤. التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٧، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ١٩٩٨.
٥. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ادارة الاحصاء: احصائيات الاستثمار والمناطق الحرة، القاهرة، ١٩٩٨.
٦. جمال السحراوى: أساليب ادارة ونظم المناطق الحرة فى مصر والعالم (دراسة مقارنة)، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، القاهرة ١٩٧٩.
٧. جنات السمالوطى: الآثار التوزيعية لسياسات الإصلاح الاقتصادى فى مصر، فى أعمال المؤتمر السنوى لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى نوفمبر ١٩٩٣.
٨. سامى عفيفى حاتم: النظم التجارى الدولى بين الجات واتفاقية دورة أوجواى، القاهرة ١٩٩٥.
٩. صلاح زين الدين : العلاقات الاقتصادية الدولية ، مكتبة جامعة طنطا ، ١٩٩٥.
١٠. صلاح زين الدين : " تحرير الاقتصاد ومستقبل التخطيط فى مصر - نحو نموذج مصرى لاقتصاد السوق الاجتماعى " فى : المؤتمر العلمى السنوى السادس عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ١٩٩١ .
١١. صلاح زين الدين: الاقتصاد الدولى، دار النيل للطباعة والنشر، المنصورة ١٩٩٨.
١٢. صلاح فهمى: ضمان ائتمان الصادرات، ملحق الأهرام الاقتصادى، ١٢/٢/١٩٩٦.

١٣. عبد الحميد محبوب : الاقتصاد المصري، برنامج الإصلاح الاقتصادي في : التقرير
الاستراتيجي العربي ، مركز للدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة
١٩٩٣.

١٤. عبد الرحمن فريد: المناطق الحرة طبقا للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ولائحته التنفيذية،
القاهرة ١٩٧٦.

١٥. على السلمي: إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهل للأيزو، دار غريب للطباعة
والنشر، القاهرة، ١٩٩٦.

١٦. عمرو خير الدين: التعويق الدولي، القاهرة، ١٩٩٦.

١٧. فاتن محمد سليمان الغرابلي: تقييم تجربة المناطق الحرة في مصر، رسالة ماجستير
غير منشورة، اشراف د. هنري ميخائيل، فرع بها تجارة الزقازيق، ١٩٨٤.

١٨. فاروق شقوير: دراسة مزايا المناطق الحرة في مصر والخارج، قطاع المناطق الحرة
بالبينة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ١٩٨٧.

١٩. محمد دويدار: الاقتصاد الدولي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٦.

٢٠. محمد شريف دلاور: تنافسة مصر في اطار النظام التكنولوجي الجديد: في: محمد
السيد السعيد: التنمية التكنولوجية وممارات مصر للقرن ٢١، مركز الأهرام للدراسات
الاستراتيجية ومؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية، القاهرة ١٩٩٦.

٢١. محمد غانم: التصدير أولا، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٦.

٢٢. محمد فتحى عبد الصبور: قواعد التصدير في النظام التجارى العالمى الجديد، مؤسسة
روز اليوسف، القاهرة ١٩٩٧.

٢٣. محمد قدرى اسماعيل: مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية،
في: المؤتمر العلمى الأول للاقتصاديين المصريين " للتنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية"
الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة ٢٥-٢٧ مارس
١٩٧٦.

٢٤. محمد محمد سرور : سياسة الإعفاء فى ضرائب الدخل فى التشريع المصرى،
دراسة مقارنة . القاهرة ، ١٩٩٢ - رسالة دكتوراه، بكلية الحقوق جامعة القاهرة، يناير
١٩٩٣.

٢٥. محمود عبد الحى: دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات، فى: سلسلة قضايا
التخطيط والتنمية رقم ١٠٤، معهد التخطيط القومى، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٦.

٢٦. مصطفى محمد المهدي محمود: أثر المناطق الحرة على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية مع التطبيق على مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة طنطا، ١٩٨١.

٢٧. وزارة الاقتصاد: النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، يولية ١٩٩٨.

٢٨. وزارة الاقتصاد، قطاع البحوث والمعلومات الاقتصادية، ومشروع اصلاح السياسات الاقتصادية والتنمية: مصر: آفاق التنافسية الدولية للاقتصاد المصري، التقرير الأول، القاهرة ١٩٩٨.

ثانيا: مراجع بالانجليزية والألمانية:

1. Abu Ali, Sultan : Egypt's National Project. An Economic Vision for the Year 2000, strategic Paper, No. 3 Cairo 1995 .

2. Adam, Ch., Cavendish, W., and Ministry, P. S.: Adjusting Privatization: Case Studies from Developing Countries, London. James Churry Ltd., 1992.

3. Balassa, B.: A Stages Approach to Comparative Advantage, Washington D.C.(USA) 1977.

4. Balassa, B.: Export Incentives and Export performance in Developing countries. A comparative Analysis, in : Weltwirtschaftliches Archiv, Maerz 1978 .

5. Balassa, B.: The Newly - Industrializing Developing Countries after the Oil crises, in: Weltwirtschaft Archiv, Bd. 117, 1981, Hefs 1,

6. Balassa, B.: Toward a Theory of Economic Integration. Experiences and Prospects, New York/Washington/London 1966.

7. Balassa, B.: Towards a Development strategy for Egypt, in: Balassa, B.: Policy Reform in Developing countries, Oxford and Frankfurt /Main 1973.

8. Behrman, J. N.: Wallender, H. W.: Transfers of Manufacturing Technology within Multinational Enterprises, Cambridge Mass., 1976.

9. Behtke, V., Koopman, G.: Multinationale Unternehmen und Entwicklungslaender...

10. Bell, S. W.: Privatization through Broad-Based Ownership Strategies, in: Discussion Paper No. 258, The World Bank, Washington, D. C., 1995.
11. Bode, Th., Mueller, Debus, Th., E.: Die Auswirkungen von Direktinvestitionen auf das wirtschaftliche Wachstum und die Zahlungsbilanz von Malaysia 1962-1971, Regensburg 1975.
12. Bruno, Michael : Opening Up: Liberalization with Stabilization, in: Dornbusch, R. (Editor): The Open Economy, Tools for policymakers in Developing Countries. Oxford University Press, 1989.
13. Chenery, H. B., Hughes, H.: Industrialization and Trade Trends: Some Issues for the 1970s, in: Hughes, H. (Ed.): Prospects by Partnership,...pp 15.
14. Chenery, H. B.: Changes in Trade Shares and Economic Growth, Interaction between Industrialization and Exports, in: American Economic Association, 1988.
15. Cohen, B. I.: Multinational Firms and Asian Exports, New Haven, London 1975.
16. Cowan, L. G.: Privatization in the Developing World. Westport, Conn.: Greenwood Press, 1990.
17. Dok. TD 28/Supp.1, 1967.
18. Donges, J. B., Moeller-Ohlsen, L.: Aussenwirtschaftsstrategien und Industrialisierung in Entwicklungslaendern, Kieler Studien Nr. 157, Tuebingen, 1978.
19. Donges, J. B., Riedel, J.: The Expansion of Manufactured Exports in Developing Countries...p. 61.
20. Driscoll, R. E.: Foreign Investment in Egypt. An Analysis of Critical Factors with Emphasis on the Foreign Investment Code, New York, 1978.

21. El-Erian, M., and Tareq, Sh.: Economic Reform in Arab Countries: A Review of Structural Issues, in: El-Naggar, S. (Ed.): Economic Development of Arab Countries, IMF, Washington, 1993.
22. El-Rifai, Gh.: Investment Policies and Major Determinants of Capital Flows to Arab Countries, in: El-Naggar, S. (Ed.): Economic Development of Arab Countries, IMF, Washington, 1993.
23. Frank, J.: Trade Policy Issues for the Developing Countries in the 1980s, World Bank Staff Working Papers Nr. 478, Washington D. C. (USA), 1981.
24. Girgis, M.: Labor Absorptive Capacity of Export Expansion and Import Substitution in Egypt 1954-1970, Kiel, 1973.
25. Glisman, H.-H., Neu, A., Hiemenz, U., Rabenau, K. v.: Zölle und nicht-tarifäre Handelshemmnisse im Warenaustausch zwischen der Bundesrepublik Deutschland und Drittstaaten, insbesondere Entwicklungsländern, in: Die Weltwirtschaft, 1971, Heft 1.
26. Griffin, K.: The International Transmission of Inequality, in: World Development, Vol. 2, 1974,
27. Halbach, A. J.: Produktionsverlagerungen in Entwicklungsländern, in: IFO-Schnelldienst, 29. Jg. No. 35. 1976. Pp. 21.
28. Haq, M.: Developing Countries Alternatives, in: Hughes, H.: Prospects for Partnership...p. 129.
29. Helleiner, G., K.: Manufacturing for Export, Multinational Firms and Economic Development, in: World Development, Vol. 1, 1973.
30. Hesse, H.: Industrialisierung der Entwicklungsländer und ihren Auswirkungen auf den internationalen Handel, in: Jahrbuch fuer sozialwissenschaft, Heft 3, Bd. 14 1963.
31. Hillebrand, W.: Industrielle und technologische Anschlussstrategie in teilindustrialisierten Ländern. Bewertung der allokationstheoretischen kontroverse und Schlussfolgerungen aus der Fallstudie Republik Korea, Berlin 1990.

32. Hirsch, S.: Hypotheses regarding trade between Developing and Industrial countries, in : Giersch. H.: (Ed.): The international Devision of Labor. Problems, perspectives, Tubingen 1974.
33. Hirsch, S.: Location of Industry and International Competitiveness, Oxford 1967.
34. Institute of National Planning: Human Development Report, Cairo, 1997.
35. International Trade center UNCTAD/GATT: ISO 9000 Quality Management Systems; Guidelines for Enterprises in Developing Countries, Geneva, 1993.
36. Kaldor, N.: The Energy Issues, in: T. Barker and V. Braigovsky (edt.): Oil or Industry, London 1981.
37. Kenen, P., B.: The International Economy, 3rd Edition, Cambridge University Press, 1995,
38. Kindelberger, Ch. P.: International Economics, Home Wood/III 1963.
39. Kravis, I. B.: Availability and Other Influences on the Commodity Composition of Trade, in: Journal of Political Economy, Vol. 64, 1956.
40. Kravis, I. B.: External Demand and Internal Supply Factors in LDC Export Performance, in: Banca Nazionale del Lavoro, Quarterly Review, Vol. 23, 1970.
41. Lary, H.B.: Imports of Manufactures from less Developed Countries. New York, London 1986, Chapter 2, 3.
42. Leizenger, K. M.: Arbeitslosigkeit, Direktinvestitionen und angepasste Technologie, Bern und Stuttgart 1975.
43. Leontief, W: Factor Proportions and the structure of American Trade: Further Theoretical and Empirical Analysis, in: Leontief, W: Input-Output Economics, New York 1966

44. Lo, J. P. C.: Country Paper on Study on Free Zone Industrial Estates. UNIDO, ID/WG 112/27, New York 1972.
45. Lorenz, D.: Dynamische Theorie der internationalen Arbeitsteilung, Berlin 1967.
46. Lorenz, D.: Explanatory Hypotheses on Trade Flows between Industrial and Developing Countries, in: Giersch, H.(editor): The International Division of Labour , Problems and Perspectives, Tuebingen 1974.
47. Maddison, A.: Foreign Skills and Technical Assistance in Development. Development Center, OECD (Ed) Paris 1965.
48. Moeller, A.: Vorschlaege zur loesung der oekonomischen probleme Aegyptens, Duesseldorf 1980.
49. Morawetz, D.: Employment Implications of Industrialization in Developing Countries, A survey, in: Economic Journal, Vol. 84, 1974
50. Myrdal, G.: Economic Theory and Underdeveloped Regions, London 1958.
51. Nurkse, R.: Patterns of Trade and Development, in: Haberler, G., Stern, R.M .
52. Penrose, E.: Ownership and Control, Multinational Firms in Less Developed Countries, in: Helleiner, G. K., A World Divided
53. Reuber, G.L: Private Foreign Investment in Development, Oxford 1973.
54. RRitter, J.: The Development of Labour-Intensive Ttechnologies for \Developing Countries, in: Giersch, H. (Ed.): The International Division of Labour.
55. Rose, K: Heckscher-Ohlinsches Theorem und technischer Fortschritt, in: Bombach, G. (Hrsg.): Beitrage zur Theorie der Aussenwirtschaft, Berlin 1970.

56. Roskamp, K. W.: Factor Proportions and Foreign Trade: The Case of West Germany, in: *Weltwirtschaftliches Archiv*, Bd. 91, 1963.
57. Schmidt, B.C.: *Wirtschaftswachstum und Diversifizierung der produktionsstruktur von Entwicklungslaendern. Das Beispiel Aegypten und Iran*, Muenchen 1980 .
58. Shafik, Nemat: *Multiple Trade Shocks and Partial Liberalization: Dutch Disease and the Egyptian Economy*. Economic Research Forum, Working Paper 9503, Cairo, 1994.
59. Streeten, P.: *The Multinational Enterprise and Theory of Development Policy*, in: *World Development*, Vol. 1, 1973.
60. Subrahmanian, K., K., Pillai, M. P.: *Multinational Firms and Export Processing Zones*, in: *Economic and Political Weekly*, 26. August 1978,
61. Supramanian, Arvind: *The Egyptian Stabilization Experience, an Analytical Retrospective*, June 1997 (Unpublished).
62. Thalwitz, W. P., Havrylyshyn, O.: *Trade Liberalization: Policy Options from Inward-Looking to Outward-Oriented*, in: El-Naggar, S. (Ed.): *Foreign and Intratrade Policies of the Arab Countries*, IMF, Washington, 1993.
63. Todaro, M., P.: *Economic Development*, 5th Edition, Longman 1994.
64. UNCTAD: *Export Policies in Developing Countries. Some Aspects of the Operations of Export-Processing Zones in Developing Countries. Some Aspects of the Operation of Export Processing Free Zones in Developing Countries. Report by the UNCTAD Secretariat*, UNCTAD TD/B/C.2/149, 11.4.1975.
65. UNCTAD: *Trends and Probiems in World Trade and Development*,
66. UNIDO : *Export Processing Zones in Developing Countries*, Working Paper on Structural Changes No 19.1996 ICIS.

67. United Nations: The Impact of Multinational..., p. 38.
68. United Nations: Transnational Corporation linkages in Developing Countries. The Case of Backward Linkages via Subcontracting, United Nations Center on Transnational Corporations, ST/ctc/17, New York
69. Vaitos, C.V. : Strategy Choices in the Commercialization of Technology: The Point of View of Developing Countries, in: International Social Science Journal, Vol. 25. N. 3
70. Van Wijnbergen, S.: Inflation, Employment and the Dutch disease in Oil exporting countries: a disequilibrium analysis, World Bank, Washington DC. 1980 .
71. Vernon, R.: Sovereignty at Bay. New York 1971.
72. Wall, D.: Export Processing Zones, in: Journal of World Trade Law, Vol. 10, 1967.
73. Wander, H.: Die Beziehung zwischen Bevoelkerung und Industrialisierung, in: Die Weltwirtschaft, 1971, Heft 1.
74. Watanabe, S.: Exports and Employment: The Case of the Republic of Korea, in: International Labor Review, Vol. 105, 1972.
75. Weiss, D.: Zur Transformation von Gessellschaftssystemen. Institutionelle Aspekte der Selbstblockierung von Reform: Fallstudie Agypten. Diskussionspapiere des Fachgebiets VW. des Vorderen Orients, FH Berlin, Nr. 13, Berlin 1991.
76. Wells, jr. L. T.: International Trade: The Product Life Cycle and International Trade, Boston 1972.
77. World Bank: Arab Republic of Egypt, Country Economic Memorandum, Report No. 16207-EGT, March 15, 1997.
78. World Bank: Country Brief, 1992.
79. World Bank: The East Asean Miracle. Economic Growth and Public Policy, Oxford University Press, 1993.

الباب الأول

استراتيجية التصدير وعلاج المرض الهولندي

٩ الفصل الأول: المرض الهولندي في الاقتصاد المصري

مفهومه وأسبابه وأعراضه

أولاً: دراسة تحليلية لهيكل الصادرات السلعية

ثانياً: أعراض المرض الهولندي وجهود الإصلاح الاقتصادي

٣٩ الفصل الثاني: استراتيجية تشجيع الصادرات وأهميتها في التنمية

أولاً: أهداف استراتيجية تشجيع الصادرات

ثانياً: دور التصدير في عملية التنمية

ثالثاً: معوقات التصدير في الدول النامية ومصر

٥٣ الفصل الثالث: نحو استراتيجية قومية للتصدير وعلاج المرض الهولندي

أولاً: المدخل الوظيفي لعملية التصدير على المستوى الجزئي

ثانياً: الإطار المؤسسي لتشجيع الصادرات على المستوى الكلي

ثالثاً: إمكانيات التصدير في إطار استراتيجية قومية

الباب الثاني

الاقتصاد السياسي للمناطق الحرة

٨٣ الفصل الأول: تطور المناطق الحرة وأهدافها

أولاً: مفهوم المنطقة الحرة وتطورها التاريخي

ثانياً: أهداف المناطق الحرة

ثالثاً: آراء المؤيدين والمعارضين لإنشاء المناطق الحرة

الفصل الثاني: مقومات إنشاء المناطق الحرة وحوافز الاستثمار

أولاً: مقومات إنشاء المناطق الحرة

ثانياً: حوافز الاستثمار في المناطق الحرة

الفصل الثالث: نظريات الاقتصاد الدولي المفسرة لمكافة

المناطق الحرة في تقسيم العمل الدولي

أولاً: نظرية تقسيم العمل الدولي وأهميتها لتفسير نشأة وتطور المناطق الحرة

ثانياً: نظرية هيكر-أوهلين في نسب عناصر الإنتاج

ثالثاً: نظرية دورة المنتج ونظرية الفجوة التكنولوجية

رابعاً: النظرية الديناميكية لتقسيم العمل الدولي

الباب الثالث

المناطق الحرة كأداة للتنمية الاقتصادية

الفصل الأول: المناطق الحرة دعامة لاستراتيجية التوجه التصديري

أولاً: أهمية الصادرات في التنمية الاقتصادية

ثانياً: استراتيجية التوجه التصديري ونماذج التنمية المنحازة للتصدير

ثالثاً: إجراءات لرفع كفاءة صادرات المناطق الحرة بالدول النامية

الفصل الثاني: دور المناطق الحرة في نقل التكنولوجيا

أولاً: نقل التكنولوجيا من أجل تطوير القدرات التكنولوجية

ثانياً: المشكلات التي يثيرها نقل التكنولوجيا

ثالثاً: الأساليب والتشريعات المنظمة لنقل التكنولوجيا وترقيتها عليها

الفصل الثالث: آثار المناطق الحرة على التشغيل

أولاً: مشكلة البطالة في الدول النامية

ثانياً: أثر الإنتاج للتصدير على مستوى التشغيل

ثالثاً: التنازع بين هدفى النمو والتشغيل

- ١٦٣ الفصل الرابع: دراسة حالة المناطق الحرة بمصر وتأهيلها لتقوم بدورها في تشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا
- أولاً: دراسة حالة المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة
- ثانياً: دور التشريعات الاقتصادية في تشجيع الاستثمار في المناطق الحرة
- ثالثاً: التنمية التكنولوجية وتهيئة المناطق الحرة لنقل التكنولوجيا

الباب الرابع

تقييم دور المناطق الحرة في التنمية

- ٢٠٣ الفصل الأول: إلى أي مدى تحقق المناطق الحرة أهدافها ؟
- أولاً: استخدام أسلوب النفقة والمنفعة لتقييم دور المناطق الحرة
- ثانياً: قدرة المناطق الحرة على تحقيق أهدافها
- ٢١١ الفصل الثاني: المناطق الحرة وزيادة التبعية للشركات دولية النشاط
- أولاً: نشاط الشركات دولية النشاط بين التأييد والمعارضة
- ثانياً: الشركات دولية النشاط كوسيلة لجذب الاستثمار المباشر
- ٢١٩ الفصل الثالث: حدود فعالية المناطق الحرة
- أولاً: دور الدولة في رفع كفاءة المناطق الحرة
- ثانياً: القدرة التنافسية للمناطق الحرة
- ثالثاً: عوائق تواجده تسويق منتجات المناطق الحرة بالدول النامية

٢٣٨

المراجع

